

Distr.: General  
August 2012  
Arabic  
Original: Arabic/Chinese/English/  
French/Russian/Spanish



الدورة السابعة والستون  
البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي  
والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات  
المتحدة الأمريكية على كوبا

## ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٦/٦٦ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعدّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن الموضوع.

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

\*\* A/67/50



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المحتويات

الصفحة	
٩	أولا - مقدمة .....
٩	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات .....
١٠	الجزائر .....
١١	أنغولا .....
١٢	أنتيغوا وبربودا .....
١٣	الأرجنتين .....
١٩	أرمينيا .....
١٩	أستراليا .....
٢٠	آذربيجان .....
٢٠	جزر البهاما .....
٢١	بنغلاديش .....
٢١	بربادوس .....
٢١	بيلاروس .....
٢٢	بليز .....
٢٣	بنن .....
٢٣	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) .....
٢٥	البوسنة والهرسك .....
٢٥	بوتسوانا .....
٢٥	البرازيل .....
٣٠	بور كينا فاسو .....
٣١	بوروندي .....

٣١	..... كمبوديا
٣١	..... الكاميرون
٣٢	..... الرأس الأخضر
٣٢	..... جمهورية أفريقيا الوسطى
٣٢	..... شيلي
٣٣	..... الصين
٣٤	..... كولومبيا
٣٥	..... جزر القمر
٣٥	..... الكونغو
٣٥	..... كوستاريكا
٣٦	..... كوت ديفوار
٣٦	..... كرواتيا
٣٧	..... كوبا
٧٣	..... جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
٧٤	..... جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧٤	..... جيبوتي
٧٤	..... دومينيكا
٧٥	..... الجمهورية الدومينيكية
٧٥	..... إكوادور
٧٦	..... مصر
٧٦	..... السلفادور
٧٧	..... غينيا الاستوائية
٧٨	..... إريتريا

٧٨	..... إثيوبيا.
٧٩	..... الاتحاد الأوروبي
٧٩	..... فيجي
٨٠	..... غابون
٨٠	..... غامبيا.
٨١	..... جورجيا
٨١	..... غانا.
٨٢	..... غرينادا
٨٣	..... غواتيمالا
٨٤	..... غينيا
٨٤	..... غينيا - بيساو
٨٥	..... غيانا
٨٥	..... هايتي
٨٥	..... الكرسي الرسولي
٨٦	..... هندوراس
٨٦	..... الهند
٨٦	..... إندونيسيا
٨٧	..... إيران (جمهورية - الإسلامية)
٨٩	..... جامايكا
٩٠	..... اليابان
٩٠	..... كازاخستان
٩١	..... كينيا
٩١	..... كيريباس

٩١	..... الكويت
٩٢	..... قيرغيزستان
٩٢	..... جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٩٢	..... لبنان
٩٣	..... ليسوتو
٩٣	..... ليبريا
٩٣	..... ليختنشتاين
٩٤	..... مدغشقر
٩٤	..... ملاوي
٩٥	..... ماليزيا
٩٥	..... ملديف
٩٥	..... مالي
٩٦	..... موريتانيا
٩٦	..... موريشيوس
٩٧	..... المكسيك
٩٨	..... منغوليا
٩٩	..... الجبل الأسود
٩٩	..... المغرب
٩٩	..... موزامبيق
١٠٠	..... ميانمار
١٠٠	..... ناميبيا
١٠١	..... ناورو
١٠١	..... نيبال

١٠٢	.....	نيوزيلندا
١٠٢	.....	نيكاراغوا
١٠٤	.....	النيجر
١٠٥	.....	نيجيريا
١٠٥	.....	النرويج
١٠٥	.....	عمان
١٠٥	.....	باكستان
١٠٦	.....	بنما
١٠٧	.....	بابوا غينيا الجديدة
١٠٧	.....	باراغواي
١٠٩	.....	بيرو
١١٠	.....	الفلبين
١١١	.....	قطر
١١١	.....	الاتحاد الروسي
١١٢	.....	رواندا
١١٢	.....	سانت كيتس ونيفيس
١١٣	.....	سانت لوسيا
١١٤	.....	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١١٤	.....	ساموا
١١٥	.....	سان مارينو
١١٥	.....	سان تومي وبرنسيبي
١١٦	.....	السنغال
١١٦	.....	صربيا

١١٧	.....	سيشيل
١١٨	.....	سيراليون
١١٨	.....	سنغافورة
١١٨	.....	جزر سليمان
١١٩	.....	الصومال
١١٩	.....	جنوب أفريقيا
١٢٠	.....	جنوب أفريقيا
١٢١	.....	سري لانكا
١٢١	.....	السودان
١٢٢	.....	سورينام
١٢٢	.....	سوازيلند
١٢٣	.....	الجمهورية العربية السورية
١٢٦	.....	طاجيكستان
١٢٦	.....	تايلند
١٢٧	.....	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٢٧	.....	تيمور - ليشتي
١٢٨	.....	توغو
١٢٨	.....	تونغا
١٢٩	.....	ترينيداد وتوباغو
١٢٩	.....	تونس
١٢٩	.....	تركيا
١٣٠	.....	تركمانيستان
١٣٠	.....	توفالو

١٣٠	.....	أوغندا
١٣١	.....	أوكرانيا
١٣١	.....	الإمارات العربية المتحدة
١٣١	.....	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٣٢	.....	أوروغواي
١٣٣	.....	فانواتو
١٣٣	.....	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
١٣٧	.....	فييت نام
١٣٨	.....	اليمن
١٣٨	.....	زامبيا
١٣٩	.....	زمبابوي
١٤٠	.....	الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها
١٤٠	.....	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٤٣	.....	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٥٠	.....	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٥١	.....	منظمة الطيران المدني الدولي
١٥١	.....	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
١٥٢	.....	منظمة العمل الدولية
١٥٢	.....	المنظمة البحرية الدولية
١٥٤	.....	الاتحاد الدولي للاتصالات
١٥٥	.....	مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا
١٥٩	.....	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٥٩	.....	منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٦١	..... مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١٦٨	..... برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٧٢	..... منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
١٧٣	..... برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٧٦	..... برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١٧٨	..... منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٨٠	..... مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
١٨٢	..... صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٨٤	..... الاتحاد البريدي العالمي
١٨٤	..... برنامج الأغذية العالمي
١٨٥	..... منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
١٩٣	..... المنظمة العالمية للملكية الفكرية
١٩٥	..... المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
١٩٦	..... منظمة التجارة العالمية

## أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٦/٦٦ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعدّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

٢ - وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بأي معلومات قد تود المساهمة بها في إعداد تقريره. وأرسلت مذكرة شفوية أخرى في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

٣ - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التي وردت حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. وستصدر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### الجزائر

[الأصل: بالعربية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

إن الجزائر، إذ تذكّر بقرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ذات الصلة، المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على مدى نصف قرن، تعرب مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء استمرار هذا القرار الانفرادي، معتبرة إياه منافيا لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما أن هذا الحصار، الذي يتجاوز مداه الحدود الإقليمية ويتسم بطابع قسري، يتعارض مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

كما تعرب الجزائر من جهة أخرى عن عميق قلقها إزاء الأضرار الاقتصادية والتجارية والمالية الجسيمة التي لا يزال يتكبدها الشعب الكوبي بسبب هذا الحصار، وآثاره السلبية على حياته وعلى ظروفه المعيشية. وتتفاقم هذه العواقب بفعل المؤثرات السلبية للوضع

العالمي الحالي الذي يتميز بالأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، التي ستقوض بدورها الجهود التي تبذلها كوبا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤكد الجزائر في هذا الصدد مجدداً تمسكها بالقرارات المتخذة في مختلف مؤتمرات رؤساء دول حركة عدم الانحياز واجتماعاتها الوزارية، بما في ذلك الاجتماع الوزاري المنعقد في شرم الشيخ (مصر) في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، حيث أعرب الوزراء، بهذه المناسبة، عن قلقهم العميق إزاء اتساع طبيعة هذا الحصار بتجاوزه الحدود الإقليمية، ورفضهم للتدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعزيز الحظر المفروض على كوبا.

وعلاوة على ذلك، فإن الجزائر، بصفتها رئيساً لمجموعة الـ ٧٧ والصين، تذكّر بقرار قمة الجنوب الثانية (مجموعة الـ ٧٧ والصين)، المنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالدوحة (قطر)، الرافض للقوانين والقواعد العابرة للحدود الإقليمية وكذلك جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك فرض عقوبات من جانب واحد ضد البلدان النامية، وضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وإن الجزائر، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ستظل تدعو إلى رفع هذا الحصار المفروض على دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة.

## أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تكرر جمهورية أنغولا تأكيد التزامها بالدفاع عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ووصونها، وبالنهوض بعملية صنع القرار على أساس تعددي وتعزيزها، ومن ثم فهي ترفض قيام أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات انفرادية تنتهك بصورة جسيمة مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة.

ونظراً إلى أنه من غير المقبول في عصر العولمة أن تتعرض أي دولة لفرض قيود على حريتها في ممارسة التجارة وفقاً للقانون وفي سعيها إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية، فإن جمهورية أنغولا تكرر التأكيد على ضرورة الامتثال التام للأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتعيد التأكيد على تساوي الأمم في السيادة، من بين مبادئ أخرى.

وإذ تضع جمهورية أنغولا في اعتبارها أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا كان له أثر سلبي على قدرة الشعب الكوبي على إعمال حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة فعلية، وأن ذلك التدبير تسبب أيضا في فرض قيود على السياسات والعلاقات الدبلوماسية فيما بين الدول، فإنها تحث المجتمع الدولي مرة أخرى على إمعان التفكير في هذه المسألة ومضاعفة الجهود المبذولة لحمل الطرفين على الدخول في حوار بناء يهدف للتوصل إلى رفع الحظر بصورة نهائية في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، تعيد جمهورية أنغولا تأكيد تأييدها غير المشروط لمضامين القرار ٦/٦٦.

### أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ما فتئت جمهورية أنتيغوا وبربودا تلتزم التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من استمرار إنفاذ تدابير الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا برغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ٦/٦٦، وقراراتها السابقة المناهضة للحظر، وعلى الرغم مما تنص عليه سائر المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملا بالفقرة ٢ من القرار ٦/٦٦، الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، وذلك عملا بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تعيد تأكيد حرية التجارة والملاحة في جملة أمور أخرى.

## الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

لقد التزمت حكومة جمهورية الأرجنتين التزاما تاما بأحكام القرار ٦/٦٦ والقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم ٢٤-٨٧١ الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الإطار التشريعي المتعلق بنطاق تنفيذ القوانين الأجنبية في الأراضي الوطنية. وبموجب هذا القانون، لا تطبق القوانين الأجنبية التي تهدف، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تقييد أو إعاقاة الممارسة الحرة للتجارة وتنقل رؤوس الأموال أو السلع أو الأشخاص، بما لا يضر ببلد ما أو مجموعة من البلدان، ولا ينشأ عنه أي أثر قانوني في الأراضي الوطنية.

وتنص المادة ١ من القانون المذكور على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى إحداث آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير في نظام البلد أو المساس بحقه في تقرير المصير، هي قوانين غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا تنشأ عنها أي آثار قانونية.

وقد عبرت الأرجنتين، بتصويتها لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٦ وصيغته السابقة، عن موقفها التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، وعن التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي والعمل في إطار تعددية الأطراف.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين ضمت صوتها إلى أصوات المجموعة المؤلفة من ١٨٦ بلدا التي صوتت بصورة فردية تأييدا للقرار المذكور، عن طريق السوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي وأيضا مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأدلت ببيان باسم هذه المجموعة لتأييد اعتماد نص القرار، بصفتها رئيسة للمجموعة. وبمناسبة اتخاذ القرار المذكور في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدم الوفد الأرجنتيني، بصفته الوطنية، تعليلا لتصويته على النحو التالي:

”لقد عبرت الأرجنتين بتصويتها لصالح هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة عن موقفنا التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، وعن التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي والعمل في إطار تعددية الأطراف.

وستنفذ حكومة جمهورية الأرجنتين أحكام هذا القرار تنفيذًا كاملاً، على غرار تنفيذها لأحكام القرار ٦/٦٥ والقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وقد حدد القانون رقم ٢٤-٨٧١ الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الإطار التشريعي المتعلق بنطاق تنفيذ القوانين الأجنبية على الأراضي الوطنية. وتنص المادة ١ من القانون المذكور على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى إحداث آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير في نظام البلد أو المس بحقه في تقرير المصير، هي قوانين غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا تنشأ عنها أي آثار قانونية.

فالخطر المفروض على كوبا يتعارض مع القواعد الناظمة للقانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك، فبرغم مطالبة حلّ المجتمع الدولي مراراً بإلغاء الحظر، ولا سيما في رحاب هذه الجمعية العامة، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المضروب على كوبا ما زال مستمرا.

كذلك إن هذا الحظر، الذي يتنافى مع مبدأ العدالة وحقوق الإنسان، يشكل عقاباً جماعياً، ويتسبب في حرمان السكان ومعاناتهم، ويقيد تنمية البلد ويعرقلها، ويلحق أضراراً فادحة باقتصاد كوبا.

وعليه، فإن الأرجنتين تضم صوتها إلى الأصوات الراضية للحصار رفضاً يكاد يكون بالإجماع، وتكرر الإعراب عن موقفها المعارض لتلك التدابير وتأييدها الثابت لمطالب كوبا بإلغائها.

وهكذا، فإن الأرجنتين تضم صوتها إلى الأصوات الراضية للحصار رفضاً يكاد يكون بالإجماع، وتكرر الإعراب عن موقفها المعارض لتلك التدابير وكذلك تأييدها الثابت لمطالب كوبا بإلغائها. وفيما يلي بعض المواقف التي تصب في هذا المنحى، والتي اتخذتها مختلف المنتديات المتعددة الأطراف التي تشارك فيها الأرجنتين، وذلك في الفترة التي أعقبت تقديم التقرير السابق:

مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الحادي والعشرون

وافق المشاركون في مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الحادي والعشرين، المعقود في باراغواي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، على "البلاغ الخاص

بشأن ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك قانون هيلمز - بورتون، وفيما يلي نصه:

إننا نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية، المجتمعين في أسونسيون، باراغواي، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الحادي والعشرين:

إذ نضع في اعتبارنا الإشارات إلى الموضوع قيد النظر التي وردت في الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة السابقة لرؤساء الدول والحكومات الإيبيرية - الأمريكية، وإدراكا منا لأهمية إعادة تأكيد واستكمال مضمون البيانات التي اعتمدها مؤتمرات القمة في سالامانكا ومونتيفيديو وسانتياغو وسان سلفادور وإستوريل ومار ديل بلاتا، التي تحمل العنوان نفسه، عند الشروع في معالجة موضوع "تحوّل الدولة والتنمية" الذي تناوله مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الحادي والعشرون،

نؤكد مرة أخرى أنه، في إطار الدفاع عن التبادل الحر والممارسة الشفافة للتجارة الدولية، لا يُقبل تطبيق تدابير قسرية انفرادية تضر بمصلحة الشعوب وتمنعها من حني ثمار التعاون الدولي والاستفادة التامة منها في جميع المجالات، بما في ذلك وظائف الدولة وتنميتها، وتعرقل عمليات التكامل؛

نكرر الإعراب عن رفضنا القاطع لتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، مثل قانون هيلمز - بورتون، ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتنفيذ هذا القانون؛

نطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتثل لأحكام القرارات العشرين المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنتهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.

مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أصدر مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كاراكاس، جمهورية فنزويلا البوليفارية، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، "البلاغ الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا"، وفيما يلي نصه:

١ - إن رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كاراكاس، جمهورية فنزويلا البوليفارية، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في إطار مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يرفضون بأقوى العبارات التدابير الاقتصادية القسرية والانفرادية التي تُتخذ لدوافع سياسية ضد بلدان ذات سيادة، والتي تلحق الضرر برفاه شعوبها وتهدف إلى منعها من ممارسة حقها بحض إرادتها في تقرير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - ويكررون رفضهم بأقوى العبارات تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بورتون، بما في ذلك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ويحثون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتطبيق هذا القانون.

٣ - ويطالبون من ثم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم، امتثالاً للقرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة واستجابة للنداءات المتكررة التي وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يتنافى مع القانون الدولي ويلحق أضراراً فادحة لا مبرر لها برفاه الشعب الكوبي وينال من السلام والتعايش بين البلدان الأمريكية.

الاجتماع العادي لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اعتمد الاجتماع العادي السابع والثلاثون لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كاراكاس في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الإعلان التالي: إعلان من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا:

إن مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يجتمع في إطار دورته الوزارية، في كاراكاس، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

إذ يشير إلى ما يلي:

- الولاية التي أوكلتها الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الأمانة الدائمة (المادة ٤، القرار رقم ٣٧٧) من أجل تقديم تقرير سنوي عن تطبيق قانون هيلمز - بورتون والجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا؛
- عدم اقتصار الآثار السلبية الناجمة عن هذه الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على التأثير في إحدى الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية، حيث إنها تفرض أيضا عددا من القواعد والأنظمة على المجتمع الدولي بشأن سبل تطوير علاقاته الاقتصادية مع كوبا؛
- قرار مجلس أمريكا اللاتينية رقم ١١٢ المعنون "فرض تدابير اقتصادية ذات طابع قسري"، والقراران رقم ٣٥٦ و ٣٦٠ اللذان يرفضان تطبيق تدابير انفرادية تؤثر في حرية تدفق التجارة الدولية وتنتهك القانون الدولي وأبسط مبادئ التعايش الإقليمي؛
- القرارات رقم ٣٧٧، و ٣٩٠، و ٤٠١، و ٤٢١، و ٤٣٢، و ٤٣٨، و ٤٤٤، و ٤٥٣، و ٤٦٣، و ٤٧٧، و ٤٨٢ الصادرة عن مجلس أمريكا اللاتينية بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا؛
- الإعلان بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي اعتمده بتوافق الآراء الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية في الاجتماعين العاديين الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين لمجلس أمريكا اللاتينية (كاراكاس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ على التوالي)؛
- القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على مدى السنوات ١٩ الماضية، التي تدعو إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا؛

وإذ يضع في اعتباره ما يلي:

- ضرورة إعادة التأكيد على جملة مبادئ من بينها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة، التي تكرسها العديد من الصكوك القانونية الدولية؛
- أنه برغم توقعات المجتمع الدولي، لم يقترن وصول إدارة أمريكية جديدة إلى السلطة بالقضاء على مجموعة القواعد والقوانين التي تنظم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا؛
- أن القرار الذي اتخذته الحكومة الحالية للولايات المتحدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، القاضي بتمديد فترة تطبيق قانون التجارة مع العدو على كوبا الذي يُستند إليه في تطبيق سائر القوانين والأنظمة المتعلقة بالجزاءات المفروضة على كوبا منذ عام ١٩٦٢، يثبت أن الإطار التشريعي الذي يدعم هذه السياسة ما زال ساريا بأكمله؛
- أن التحليل الوارد في وثيقة الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية المعنونة "تقرير عن متابعة تنفيذ قانون هيلمز - بورتون خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١" يقدم وصفا مفصلا لآثار الحصار على مختلف القطاعات الاقتصادية في جمهورية كوبا، وكذلك لتجاوز بعض التدابير والترتيبات التي اتخذتها الولايات المتحدة في هذا الصدد الحدود الإقليمية؛

يعلن ما يلي:

- ١ - إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع قواعد النظام الدولي للتجارة وحرية الملاحة؛
- ٢ - يدين بشدة تطبيق أي قانون أو تدبير يتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بورتون، وفي هذا الصدد، يحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وقف تنفيذه؛
- ٣ - يتعين أن تواصل الأمانة الدائمة دراسة هذه المسألة التي تتسم بأهمية خاصة في العلاقات الخارجية للمنطقة، وفقا للقرار رقم ٤٨٢، وأن تبقى مجلس أمريكا اللاتينية على علم بما يستجد من تطورات في هذا الشأن بغية اتخاذ القرار اللازم في اجتماعه العادي الثامن والثلاثين المقرر عقده في عام ٢٠١٢؛

٤ - يطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تمتثل للأحكام الواردة في القرارات المتتالية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تقوم، في هذا الصدد، بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.

## أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ما فتئت أرمينيا، التي عانت طيلة ٢٠ سنة تقريبا من الحصار الذي فرضته عليها أذربيجان وتركيا، تعارض تطبيق أي حظر أو حصار اقتصادي وتجاري وغيرهما من أشكال الحظر والحصار، نظرا إلى ما يترتب عليها من آثار مدمرة على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المتضررة، ولا سيما الدول غير الساحلية والدول النامية. ولا تتضمن التشريعات الأرمينية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

وإن جمهورية أرمينيا ترتبط بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية مع جمهورية كوبا، وهي تتطلع إلى مواصلة تطويرها وتعزيزها.

## أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد للقرار ٦/٦٦ الصادر عن الجمعية العامة. وما برحت حكومة أستراليا تؤيد باستمرار، منذ عام ١٩٩٦، قرارات الجمعية العامة الداعية إلى فك الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولم تعتمد أستراليا أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد حركة التجارة أو الاستثمار من كوبا أو في اتجاهها أو تثبطها.

## أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تتقيد جمهورية أذربيجان تقيدا شديدا بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وترتبط جمهورية أذربيجان بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين أذربيجان وكوبا. وترتبط الجمهوريتان حاليا بشمانية اتفاقات تعاون. وسعيا إلى زيادة تطوير العلاقات الثنائية، أنشئت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لجنة مشتركة بين حكومتي جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا. وفي عام ٢٠١١، بلغت قيمة المبادلات التجارية بين جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا ٢٤٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع جمهورية كوبا.

## جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

ما زال كمنولث جزر البهاما يرتبط بعلاقات دبلوماسية وتجارية عادية مع جمهورية كوبا.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تصدر جزر البهاما ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين جزر البهاما وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تذكّر جزر البهاما بموقف الهيئات الإقليمية والأقليمية التي تحظى بالعضوية فيها، مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة دول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

## بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٦. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار القرار المذكور وصوتت لصالحه في الجمعية العامة.

## بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

لم تصدر حكومة بربادوس أي قوانين من شأنها أن تقيّد بأي شكل من الأشكال حرية العلاقات التجارية والملاحية مع كوبا.

وقد صوتت بربادوس باستمرار لصالح القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك منذ عرضه لأول مرة على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عام ١٩٩١.

## بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢]

ما فتئت جمهورية بيلاروس تؤكد على عدم جواز استخدام التدابير القسرية الاقتصادية، وترى أن الجزاءات الاقتصادية إنما هي وسيلة لممارسة الضغط السياسي على دولة ذات سيادة.

وتدين جمهورية بيلاروس إدانة قاطعة تطبيق الولايات المتحدة جزاءات اقتصادية على كوبا باعتبارها حواجز غير طبيعية. وهذا الإجراء غير المأذون به الذي اتخذته الولايات المتحدة ضد كوبا إجراء غير مقبول، لا سيما وأنه موجه من بلد متقدم النمو ضد بلد نام، الأمر الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، التي التزمت الدول المتقدمة النمو بموجبها بتوفير المساعدة المالية والاقتصادية للدول النامية والنهوض بتنميتها.

ونظرا لأن ممارسة الضغوط تأتي بنتائج عكسية، فإن جمهورية بيلاروس تدعو إلى إجراء حوار قوامه الإنصاف والاحترام المتبادل للمساعدة في حل النزاعات الناشئة.

هذا وإن عدم استجابة الأمم المتحدة استجابة كافية للإجراءات التعسفية التي اتخذتها الولايات المتحدة باتت تتيح لهذا البلد توسيع نطاق تطبيق الجزاءات الاقتصادية ليشمل دولاً أخرى عن طريق حث عدد من البلدان الغربية على استخدام هذه الممارسة المضرة كوسيلة لإخضاع السياسات المستقلة التي تنتهجها الدول الأخرى لنفوذها بغية قضاء مآربها السياسية.

وقد عانت جمهورية بيلاروس وما زالت تعاني، شأنها في ذلك شأن كوبا، من الآثار السلبية للجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تهدف هذه الجزاءات أساساً إلى النيل من حقوق مواطنين عاديين في جمهورية بيلاروس.

وإزاء هذا العسف السياسي، من الأهمية بمكان تعزيز رصد تنفيذ القرار المعنون "حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية"، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، وهو القرار الذي قدمته كوبا باسم حركة دول عدم الانحياز واتخذته الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

وبغية كفاءة اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لفرض فردى الدول جزاءات اقتصادية على دول أخرى، ترى جمهورية بيلاروس أنه من الأهمية بمكان النظر في إنشاء آلية فعالة تابعة للأمم المتحدة تتولى رصد الآثار السلبية المترتبة على التدابير القسرية الانفرادية. وبوجه خاص، ترى بيلاروس أنه من المناسب إقامة إجراء خاص تابع لمجلس حقوق الإنسان معني بالتدابير القسرية الانفرادية.

## بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تؤكد بليز من جديد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تشكل أيضاً المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي.

وقد أيدت بليز باستمرار، حرصا منها على التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، القرارات المتعلقة بالحظر المفروض على كوبا وأوفت تماما بمقتضاياتها، فامتنتع عن تطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز آثارها حدود الإقليم ورفضت ذلك. وإن استمرار السعي إلى عزل كوبا، تجاهلا لهذا القرار الذي يعتمد سنويا والذي يحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهو تحد صارخ لمذهب تعدد الأطراف ولإرادة السياسية التي أعربت عنها الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي.

وما زالت بليز وكوبا ترتبطان بشراكة ببناء ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا معا. وتزداد سياستنا المتبعة في التعامل مع كوبا ترسخا من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

## بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تؤيد حكومة بنن تأييدا تاما القرار ٦/٦٦ وترى أن التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا ينبغي أن ترفع دون شروط ليتسنى للشعب الكوبي أن يزدهر ويشارك مشاركة أفضل في تنمية بلده وفي جهود التعاون الدولي.

ووفقا لروح هذا القرار، تقيم بنن مع كوبا علاقات ودية تميزت هذه السنة بجملة أنشطة منها الزيارة التي قام بها رئيس الجمعية الوطنية لبنن إلى كوبا برفقة وفد من البرلمانين، والتي أتاحت تعزيز الحوار السياسي بين البلدين.

## بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

### فيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار ٦/٦٦

تعرب حكومة بوليفيا عن رفضها بأقوى العبارات قيام أي دولة أو مجموعة من الدول بتطبيق قوانين ومعايير وأحكام وتدابير انفرادية تهدف إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي، كما ترفض استخدام التدابير الانفرادية القسرية والحملات التشهيرية والتضليلية ضد أي دولة.

وبناء على مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في القرار ٦/٦٦ الصادر عن الجمعية العامة، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تدين بأشد العبارات سياسات الحصار والحرب الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي، والتي ما زالت، بعد مرور قرابة نصف قرن على سريانها، تؤثر تأثيراً مباشراً في الشعب الكوبي، وبخاصة أشد فئات المجتمع ضعفاً.

وترى دولة بوليفيا أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينتهك مقاصد ومبادئ وأهداف وروح ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، وكذلك أسس القانون الدولي، ولا يؤثر فحسب في الشعب الكوبي بل وفي شعب الولايات المتحدة أيضاً وفي جميع بلدان وشعوب العالم.

وينال هذا الحصار من مبدأ سيادة الدول بصفة خاصة، حيث ينتهك إقليم دولة أخرى. فمن وجهة نظر القانون الدولي العام، يتعارض تطبيق حكومة الولايات المتحدة لقوانينها خارج حدود ولايتها القضائية الإقليمية مع جميع المبادئ النازمة للقانون الدولي، ولا سيما مبدأي السيادة وعدم التدخل في القرارات الداخلية لدولة أجنبية، ويحول دون ممارسة الشعب الكوبي لسيادته وحقه في تقرير المصير وفي التنمية.

ومن ناحية أخرى، تكرر بوليفيا تأكيد المبدأ الأساسي الذي أقره أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يعارضون بشدة القوانين الأجنبية التي تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنال من سيادتها. فالولايات المتحدة الأمريكية، بموقفها التعسفي الذي لا تمتثل فيه لواجباتها والتزاماتها، إنما تعرض للخطر التوازن والمساواة بين الحقوق والواجبات كأساس للنظام القانوني القائم. ثم إن ذلك ينسف ثقة جميع الدول الأعضاء في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

فالتأييد الدولي الكاسح الذي لقيته كوبا على مدى العشرين سنة الماضية في مواجهة السياسات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة يثبت تعاضم التعاطف مع نضال الشعب الكوبي في صموده أمام هذه الممارسة الجائرة، ويشيع بشكل واضح على الصعيد الدولي حوا من الاعتراف الصريح على النحو المحسد في ما تلقاه كوبا من تأييد في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، ويشكل كذلك دليلاً قاطعاً على رفض جل المجتمع الدولي هذه السياسة الانفرادية المنافية للقانون الدولي.

وبناء عليه، تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تضامنها القومي مع كوبا وتأييدها الكامل لها في المعركة التي تخوضها على الصعيد الدولي، وتعرب من ثم عن تأييدها لقرار الجمعية العامة ٦/٦٦ الذي يجسد رفض المجتمع الدولي لمثل هذه التدابير الانفرادية، وتلتزم كذلك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعمل المتعدد الأطراف. وهي تعرب أيضا عن تمسكها بمبدأ تساوي جميع الدول في السيادة أمام القانون، وتؤكد أنه يجب وضع مبدأ الاحترام غير المشروط فوق أي خلافات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

وقد اعتمدت دولة بوليفيا نموذجا جديدا من التعاون والتكامل بين البلدان على الصعيد الاقتصادي، يقوم على أساس المبادئ الناظمة للبديل البوليفاري لشعوب الأمريكتين ومعاهدة التجارة بين الشعوب.

وفي هذا السياق، استرشد البلدان في علاقتهما الثنائية بروح الوحدة والعدالة لخدمة مصلحة الشعبين، بغية زيادة اندماجهما في الاقتصاد الدولي وتعزيز التعاون والتجارة بين بوليفيا وكوبا، وتحقيقا لهذه الغاية، يظل البروتوكول الإضافي الأول لاتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧، الموقع في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ساريا ومنطبقا بالكامل؛ وما انطباقه بصفة دائمة سوى دليل يؤكد من جديد الرغبة في تعميق التقارب بين الحكومتين والشعبين، ويشمل ذلك تسهيل وصولهما إلى الأسواق والتحرير الكامل للتجارة في إطار ما نسميه التجارة العادلة لما فيه مصلحة شعبيينا.

وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تقديرها للجهود التي تبذلها كوبا للتعاون مع الشعب البوليفي. فبالرغم من الأضرار الفادحة التي يتكبدها اقتصادها بسبب الحصار المفروض عليها، يتجلى هذا التعاون بوضوح في الأرقام التالية: ينتشر الفريق الطبي الكوبي على نطاق المحافظات التسع في بوليفيا. ويشمل نشاطه ٧٩ مقاطعة من أصل ١١٢، أي ما يعادل ٧٠,٥ في المائة. وقدم الفريق خدمات في ١٥١ بلدية من أصل ٣٣٧، أي ما يمثل ٤٤,٨ في المائة من البلديات. وبلغت نسبة تغطية سكان بوليفيا في هذا المجال ٢٢,٣ في المائة.

وحتى آذار/مارس ٢٠١٢، تم على مدى ستة أعوام تقديم أكثر من ٢١١ ٣٦٨ ٥٢ مليون فحص طبي مجاني؛ وإنقاذ حياة أكثر من ٦١٠ ٥٤ أشخاص؛ وإجراء عمليات جراحية على العين لفائدة ٧٤١ ٦٢٤ شخصا، وذلك بالمجان أيضا في إطار "العملية المعجزة" التي أعادت البصر أو حسنته لبوليفيين من أصول ومراتب اجتماعية شتى. ولم يقتصر هذا المشروع المهم لطب العيون على الشعب البوليفي، بل شمل كذلك سكان البلدان المجاورة.

ويتواصل التعاون في مجال تدريب الموارد البشرية عن طريق برنامج المنح الدراسية الذي تم توسيعه على نحو لم يسبق له مثيل من حيث عدد المنح المقدمة للطلبة البوليفيين ذوي الموارد المحدودة ومن أبناء المناطق الريفية والمنحدرين من شريحة الفلاحين أو الشعوب الأصلية، بفضل مشاريع جديدة استُهلّت في الآونة الأخيرة، جاءت لتضاف إلى التعاون القائم من قبل، بحيث أصبح عدد المستفيدين من المنح الدراسية من البوليفيين في كوبا يبلغ حاليا ٨٠٠ ٥ طالب من مناطق مختلفة، معظمهم يدرس الطب بينما تتابع نسبة ١٠ في المائة منهم الدراسة في مجالات أخرى. وقد عاد جزء من هؤلاء الطلبة الحائزين على المنح الدراسية إلى بوليفيا حيث يتمون المرحلة النهائية من دراسات الطب، تمهيدا لاندماجهم في بلدهم.

وبالمثل، استفاد ١٥٠ ٥٠٢ من الأشخاص حتى آذار/مارس ٢٠١٢ من البرنامج الوطني لما بعد مرحلة محو الأمية المسمى "نعم بمقدورنا"، الذي يشمل جميع المقاطعات الـ ١١٢ في بوليفيا و ٣٣٦ بلدية.

وفي هذا السياق، تكرر بوليفيا التأكيد على أنه على مدى السنوات الأخيرة منذ انتخاب رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، تعالت أصوات العديد من الرؤساء والمنظمات والمؤسسات والشخصيات الدولية بصفة عامة، مناديةً بوضع حد بصورة نهائية لهذه التدابير التعسفية الانفرادية الموجهة ضد الشعب الكوبي. وقد ضمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بقوة صوتها إلى أصواتهم وتضامنت مع هذا النداء، على أمل أن يرجح صوت الحكمة واحترام حرية كوبا في اختيار النموذج السياسي والاقتصادي الأصح لشعبها، دون التعرض للضغوط الخارجية أو لطائفة سياسات أو قوانين لا تراعي النظام القانوني الدولي بل وتنال في جوهرها من الحقوق الأساسية لشعبه بأكمله.

وقد اتخذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مختلف المحافل الدولية التي هي عضو فيها مواقف اعترضت فيها بصورة مطلقة على الحصار الذي تعاني منه كوبا. ولا أدل على ذلك من مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري للأمريكتين المعقود في فتزويلا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، الذي أعربت فيه بأشد العبارات عن إدانتها للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وطالبت بإنهاء هذه السياسات فورا وبشكل انفرادي.

وفي الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في بالي، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، وكذلك في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، أعربت عن رفضها الشديد لتطبيق تدابير انفرادية مخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تتخذها بعض البلدان ضد بلدان أخرى، بما في ذلك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

على كوبا. وفي إطار الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقودة في سان بيدرو سولا، هندوراس، يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أعاد رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو موراليس أهما، تأكيد تضامنه الثابت مع شعب كوبا وحكومتها في كفاحهما العادل، ودخل في مفاوضات من أجل تفعيل إلغاء القرار الذي اتخذ في عام ١٩٦٢ بإبعاد كوبا من منظومة البلدان الأمريكية، مما شكل مؤشرا إيجابيا على اعترام الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تغيير في علاقاتها مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما وأن مسؤولين كبارا في الإدارة الأمريكية سلّموا بأن السياسة التي اتبعتها الإدارة لعزل بعض بلدان المنطقة قد أسفرت عن نتائج عكسية ليس إلا.

وفي ضوء كل ما تقدم، تؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات من جديد مواصلة تأييدها لإعادة اعتماد القرار الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، حيث سيساهم ذلك مساهمة كبيرة في تعزيز ودعم مطالبة المجتمع الدولي الولايات المتحدة بالتحرك نحو الإلغاء النهائي لهذه السياسة المحجفة وغير المشروعة التي تمارسها بحق الشعب الكوبي. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات بكل قوة ضرورة فكّ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وذلك بصورة غير مشروطة وانفرادية وفورية.

### فيما يتعلق بالفقرة ٣ من القرار

لم تقم حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات باعتماد أي قوانين ولا تدابير تتعارض مع روح القرار ٦/٦٦، وتعرب عن استيائها من ضلوع بعض الدول في هذه الممارسة غير القانونية والمضرة وغير الإنسانية، التي تتنافى والقانون الدولي.

### فيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار

تلتزم حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل، وفقا للفقرة ٤ المشار إليها، إطلاع الدول الأعضاء ومختلف الهيئات المعنية على الأثر السلبي للسياسات والممارسات التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة في إطار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، وهي بلد ذو سيادة، والتي تؤثر أيضا في سيادة باقي الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة.

## البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

دأبت البوسنة والهرسك على التصويت لصالح القرار ٦/٦٦. ولا تفرض البوسنة والهرسك أو مؤسساتها أي حظر اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا.

## بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن سنت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٦، ولا نية لديها في القيام بذلك. وكما يتجلى في تصويت بوتسوانا على القرار الوارد ذكره أعلاه، فهي تعارض مواصلة اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تؤكد البرازيل من جديد معارضتها الراسخة للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ولتطبيق القوانين التجارية المحلية خارج حدود الولاية الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية.

وعملاً بالقرارات ١٩/٤٧، و١٦/٤٨، و٩/٤٩، و١٠/٥٠، و١٧/٥١، و١٠/٥٢، و٤/٥٣، و٢١/٥٤، و٢٠/٥٥، و٩/٥٦، و١١/٥٧، و٧/٥٨، و١١/٥٩، و١٢/٦٠، و١١/٦١، و٧/٦٣، و٦/٦٤، و٦/٦٥، و٦/٦٦، لم تصدر البرازيل ولم تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بما من شأنه المس بسيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص.

الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة. ولا يعترف النظام القانوني في البرازيل بصحة تطبيق تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات التي لا تمثل للقرار ٦/٦٦ أن تعجل باتخاذ المزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية وإنهاء أشكال الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن عنها بصفة انفرادية.

والحكومة البرازيلية ملتزمة بالدبلوماسية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والتعاون الاقتصادي والتجاري، وسيادة المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك باحترام القانون الدولي.

ولا تعارض الحكومة البرازيلية الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فحسب، بل إنها تقيم أيضا علاقة اقتصادية مطردة مع هذا البلد. ومرد ذلك إلى إيمانها بأن الطريقة الملائمة لدعم كوبا تكمن في إدماجها في التدفقات الاقتصادية الدولية. وقد أجرت رئيسة البرازيل، عند زيارتها لكوبا مؤخرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، متابعة للمشاريع الثنائية في مجالات الاستثمار، والتجارة، ومنح التمويل البرازيلي المدعوم رسميا.

وترفض البرازيل وسائر الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاعتراف بالحصار المفروض على كوبا، الذي يضر كثيرا بالشعب الكوبي. وقد أعيد تأكيد هذا الموقف في بيان خاص صدر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعتمد في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعقود في كاراكاس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وعملا بالقرار ٦/٦٦، تعتبر البرازيل أن هناك ضرورة ملحة لإنهاء اعتماد وتنفيذ التدابير الانفرادية. وبالإضافة إلى الآثار الضارة التي تلحق بسكان البلد الواقع تحت طائلة الجزاءات، فإن تجاوز تلك التدابير للحدود الإقليمية يتعارض بشكل واضح مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومع حُسن التعايش بين الشعوب، الذي يقتضي احترام السيادة وحرية التجارة والملاحة.

وتضر الجزاءات وأشكال الحظر بسكان البلدان المعنية، ولا سيما بأشد الناس فقراً. ولم يكن لتلك التدابير سوى القليل من الأثر من حيث تحقيق نتائج قد تسوّغ اتخاذها.

وهناك في الأمم المتحدة تأييد مطرد لرفع الحظر، ولا سيما بالنظر إلى التشكيك في صحته من وجهة نظر مبادئ القانون الدولي وقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وتكثيف العلاقات الاقتصادية مع كوبا دون أي شروط هو النهج الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه جميع البلدان المهتمة بدعم التنمية في هذه الجزيرة.

### بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١٢]

بور كينا فاسو بلد شغوف بالسلام والعدالة ويلتزم التزاماً كاملاً بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها. وقد رفضت على الدوام كل أشكال النهج الانفرادي الذي يهدد حرية الدول وسيادتها.

وحيث إن بور كينا فاسو تؤمن دائماً بفضيلة الحوار التي ما فتئت تدافع عنها كحل للمنازعات بين الدول، فهي تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المبادلات بين الدول، الاقتصادية منها والتجارية والثقافية على حد سواء، من شأنها أن تعزز رفاه كل شعب من شعوبها وأن تذلل أوجه الخلاف فيما بينها.

ولهذا السبب، ما برحت بور كينا فاسو تناضل من أجل تعزيز علاقات التعاون التي تجتمعها بشعوب العالم الأخرى، ولا سيما شعب كوبا.

وبالتالي، تظل بور كينا فاسو مقتنعة بأنه في ظل العولمة المتنامية التي يشهدها العالم والأزمة الاقتصادية والمالية الدولية التي هزت أركانه، فالإبقاء على إحدى الدول معزولة اقتصادياً وتجارياً ومالياً ليس هو السبيل الملائم لحل المنازعات. ولهذا السبب، تعيد بور كينا فاسو تأكيد دعوتها إلى رفع هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بوصف ذلك ضرورة ملحة.

وتحث الطرفين على ترجيح الحوار سبيلاً لتسوية النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية، واللجوء، عند الاقتضاء، إلى الهيئات القضائية الدولية.

ووفق التزامات بور كينا فاسو بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تكرر، على وجه الخصوص، حرية التجارة والملاحة، فهي لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٦ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

## بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]  
[٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

كان موقف حكومة بوروندي ولا يزال ضد فرض هذا الحظر.

## كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]  
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

ترى حكومة كمبوديا الملكية أن الحصار المطول قد تسبب في اشتداد الكرب الذي ألمّ بشعب كوبا البريء. ومن الواضح أن هذا الحصار غير المشروع يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وحقوق الشعب الكوبي في تقرير مصيره. وبالتالي، فقد آن الأوان لإنهاء جميع الجزاءات الظالمة المفروضة على كوبا.

وفي هذا الصدد، تود حكومة كمبوديا الملكية دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

## الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]  
[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وعملاً بمقتضيات القرار ٦/٦٦، وكذلك القرارات السابقة الصادرة في هذا الموضوع، وتمشيا مع المبادئ المشار إليها أعلاه، لم تعتمد الكاميرون أي تدابير تشريعية أو غيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز الحصار الفروض على كوبا أو توسيع نطاقه.

والكاميرون، التي ما فتئت تصوت لصالح رفع هذا الحظر، تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

## الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تصدر جمهورية الرأس الأخضر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

## جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ترى جمهورية أفريقيا الوسطى، وفاء منها بالتزاماتها واحتراما للقانون الدولي وعملا بدستورها الذي ينص على أنها تحرص على إقامة علاقات حسن الجوار مع باقي الدول، أن التعايش السلمي يظل أساس العلاقات الدولية الذي يرفد سائر أشكال التبادل. ومن هذا المنطلق، فهي ترى أن الحظر المفروض على كوبا منذ ما يزيد على ٥٠ عاما مخالف لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يرفع هذا الحظر للسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع في المنطقة دون الإقليمية. وستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم نضال الشعب الكوبي الشقيق إلى حين رفع جميع أشكال الحظر هذه.

## شيلي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١٢]

تود شيلي أن تكرر تأكيد تأييدها للقرار ٦/٦٦، ما دام الحظر ينتهك القانون الدولي والمبادئ الدولية، ولا سيما ما يتعلق منها بتساوي الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة.

## الصين

[الأصل: بالصينية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة على مدى ٢٠ سنة متواصلة قرارا يدعو إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويحث كافة البلدان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بما من شأنه التأثير في سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وفي حرية التجارة والملاحة.

وللأسف، لم تنفذ هذه القرارات تنفيذًا فعالًا على مر السنين، ولم يرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يمثل هذا الحصار انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فحسب، ولكنه أيضا مصدر لخسائر اقتصادية ومالية هائلة بالنسبة لكوبا. وهو يعيق أيضا الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وينال من حق الشعب الكوبي في البقاء والنماء، ويؤثر سلبا في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى. ففي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات خطيرة تتمثل في مجموعة من الأزمات التي ضربت القطاع المالي ومجالي الغذاء والطاقة، إلى جانب مشاكل تغير المناخ، أصبح الحظر والجزاءات المفروضة على كوبا ضربا من العبث أكثر من أي وقت مضى.

وقد دأبت الحكومة الصينية على التأكيد بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستند في تطوير العلاقات المشتركة إلى المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأن يحترم حق جميع البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وأن يتصدى لفرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان. أما الصين، فما برحت تلتزم وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على نحو صارم. وتقيم الصين وكوبا حاليا علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتضطلعان بعمليات تبادل الكوادر البشرية، كما أن التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والودية في مختلف المجالات ما زال ينمو. ويتمشى هذا النهج مع تطلعات شعبي الصين وكوبا، كما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي عالم اليوم، أصبح الحوار والتواصل والتعايش في انسجام عناصر أساسية في العلاقات الدولية، وثمة توجه لا رجعة فيه نحو التواصل والتعاون القائم على المساواة بين جميع البلدان. وعندما تنشأ الخلافات بين البلدان، يوفر الحوار المتكافئ والمشاورات الودية أفضل السبل للوصول إلى تسوية. وتأمل الصين أن تنهي الولايات المتحدة، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في أقرب وقت ممكن حصارها المفروض على كوبا، وتأمل أيضا أن تستمر العلاقات بين البلدين في التحسن، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

## كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، صوتت كولومبيا لصالح مشروع القرار A/66/L.4، تمشيا مع الموقف الذي دأبت حكومة كولومبيا على اتخاذه بشأن هذا القرار.

وعملا بالقرار المذكور والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لم يسن بلدنا ولم ينفذ أي قوانين أو تدابير انفرادية، لا ضد كوبا ولا ضد غيرها من الدول الأعضاء، وذلك، اتساقا مع سياسته القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم التعرض لها.

وتبعاً لذلك، تشجع كولومبيا على ممارسة كل دولة حقها في انتهاج السياسات الداخلية التي تريدها لنفسها، وترى أنه ينبغي وقف جميع أشكال التدابير التي تنال من التنمية الاقتصادية والتجارية، ومن رفاه السكان.

وترى كولومبيا أن لا بد للدول الأعضاء من المضي قدما نحو بناء علاقات صداقة وتعاون تقوم على العمل في إطار تعددية الأطراف، وعلى احترام مبدأ المساواة في السيادة والأحكام الأخرى المكرسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

## جزر القمر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٢]

تعيد حكومة اتحاد جزر القمر تأكيد الالتزام المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي من ثمة، لم تسن ولم تطبق أي قوانين أو أنظمة تتجاوز آثارها حدود ولايتها الوطنية وتمس سيادة دول أخرى.

## الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٢]

عملا بالأحكام الواردة في القرار المذكور، واعتبارا للعلاقات الممتازة التي تربط جمهورية الكونغو بجمهورية كوبا، دأبت جمهورية الكونغو على التصويت لصالح القرارات التي توصي برفع هذا الحصار لأنها تعتبره عملا انفراديا وتميزيا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

واعتبارا لما سبق، فإن جمهورية الكونغو لا تؤيد وترفض هذا الحصار الذي تتجاوز آثاره حدود الولاية الإقليمية للدولة، إضافة إلى جميع القرارات التي لا طائل منها سوى زيادة معاناة الشعب الكوبي.

## كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/ يونيه ٢٠١٢]

إن كوستاريكا، إذ تسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد أيدت في الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٦/٦٦ وصيغه السابقة التي اعتمدت بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرض على كوبا بوسائل منها على وجه الخصوص قانون هيلمز - بورتون؛ وهي ترى أنه يشكل أيضا عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية، وأنه عمل ذو طابع انفرادي يمتد أثره ليشمل كذلك بلدانا ثالثة.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا شديدا بأن الخلافات بين البلدان لا تحل إلا بالحوار وعبر الآليات المتعددة الأطراف، وهي تعرب عن رفضها التام لأي تدابير انفرادية تطبقها أي دولة

من دول المنظومة ضد دولة أخرى. وقد كرر بلدنا التأكيد في عدة مناسبات على ضرورة ألا تفرض على الدول أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية إلا بناء على قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وعلى الصعيد الوطني، لم تتخذ كوستاريكا أي إجراء لتنفيذ القرار ٦/٦٦ لأن ليس هناك إجراءات لاتخاذها، غير أنها دأبت في المتدييات الدولية على الدعوة إلى ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لأنها ترى أن شعب كوبا هو المتضرر الأكبر من هذا الحصار المتواصل منذ عقود عديدة.

وقد دافعت كوستاريكا عن حق الشعوب في تقرير المصير، وهي تعرب عن استيائها من أي عمل يؤثر سلبا في السكان المدنيين. غير أنها تسلّم بأن ثمة حاجة ملحة إلى أن تبدي السلطات الكوبية تقبلا للحوار الداخلي، وأن تشجع الانتقال إلى نظام ديمقراطي كامل وتعددي يحترم على نحو تام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

## كوت ديفوار

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

لم يسبق قط أن فرضت حكومة جمهورية كوت ديفوار أي تدابير اقتصادية وتجارية تؤثر في حرية التجارة الدولية. بل على النقيض من ذلك، فإن حكومة كوت ديفوار، التزاما منها بسياسة الانفتاح على العالم والحوار الرامي إلى تسوية المنازعات بين الشعوب والدول، حرصت دائما على التصويت لصالح هذا القرار. وستواصل كوت ديفوار العمل، في هذا الإطار، نحو التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، نظرا إلى استمرار معاناة كوبا والشعب الكوبي.

## كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

إن جمهورية كرواتيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ أحكام القرار ٦٦/٦ تنفيذا تاما ولم تسنّ أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١٢]

”تعكس جزاءاتنا القانونية مصالحنا الرئيسية على صعيد الأمن القومي ومصالحنا على صعيد السياسة الخارجية، والمكتب يتابعها بالكامل. وهذا الإعلان التاريخي سيكون بمثابة تنبيه واضح لأي واحد يخطط للتهرب من إجراءات الحظر التي تفرضها الولايات المتحدة“...

آدم سزويين، مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في حكومة الولايات المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠١٢

## مقدمة

بدأ تنفيذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا مباشرة بعد انتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، وعلى مر السنين جرى ترسيخ هذا الحصار وصقله أكثر فأكثر باعتماد إعلانات رئاسية وتدابير تشريعية جعلته تدريجياً أشد صرامة وأوسع نطاقاً.

ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف سياسة الخنق الاقتصادي ولو للحظة، ما يعكس بوضوح الهاجس المخيم على الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة بتقويض النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي في إطار ممارسته لحقوقه في حرية تقرير المصير والسيادة. وخلال كل تلك السنوات، تزايدت وتعززت الآليات السياسية والقانونية والإدارية لتلك السياسة من أجل تنفيذها بقدر أكبر من الفعالية.

ويمثل هيكل القوانين الذي يستند عليه الحصار عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، وعملاً من أعمال الحرب الاقتصادية، ووفقاً لأحكام الإعلان المتعلق بقانون الحرب البحرية الذي اعتمده المؤتمر البحري المعقود بلندن في عام ١٩٠٩. ويمكن بالاطلاع على المواقع الشبكية لوزارتي الخزانة والتجارة في الولايات المتحدة التأكد من أن الحصار المفروض على كوبا لا يزال هو أظلم وأشمل وأقسى وأطول نظام من الجزاءات المتخذة من جانب واحد طُبّق ضد أي بلد في العالم.

ونتيجة لصرامة وشدة تنفيذ القوانين والمعايير المتعلقة بالحصار، ظلت كوبا لا تستطيع استيراد وتصدير ما تريد استيراده وتصديره من منتجات وخدمات من الولايات المتحدة وإليها، ولا تستطيع استخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها المالية الدولية أو فتح حسابات بهذه العملة في مصارف بلدان ثالثة. ثم إن كوبا لا يسمح لها كذلك بالحصول على قروض من المصارف في الولايات المتحدة وفروع تلك المصارف في بلدان ثالثة، ومن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وخلال السنة الأخيرة، كان تعقب المعاملات المالية الدولية التي تقوم بها كوبا أحد أهم ملامح تطبيق الحصار. فحسب التقرير السنوي الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة، ارتفع مبلغ الأموال الكوبية التي جمدها الولايات المتحدة في ختام عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢٤٥ مليون دولار<sup>(١)</sup>، وهو ما يعرقل تنمية كوبا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وتقنيا.

وفي تجاهل لإرادة المجتمع الدولي والجمعية العامة، المعبر عنها في ٢٠ قرارا اتخذها هذا الجهاز وطلب بموجبها إنهاء هذه السياسة، لا تزال حكومة الولايات المتحدة تؤكد أنها ستبقي على الحصار باعتباره "أداة للضغط" وليست لديها أي نية لتغيير نهجها إزاء كوبا.

وتبلغ الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي من جراء تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بمراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق المالية الدولية، أكثر من ١٠٦٦ بليون دولار. وبتقييمها بالأسعار الجارية، فإنها تربو على ١٠٨ بلايين دولار، في تقدير متحفظ للغاية.

ورغم إخفاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في بلوغ مقاصده، فإن الحصار لا يزال يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق كوبا كامل إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية.

## الفصل الأول

### التمادي في سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا

مدّد الرئيس باراك أوباما للسنة الثالثة على التوالي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، العمل بقانون التجارة مع العدو الذي لا يدعم تطبيق تدابير حصار قصوى فحسب وإنما أيضا سلطة الرئيس لفرض قوانين وأحكام أخرى تكميلية.

وبالإضافة إلى التعقب الجائر للمعاملات المالية الكوبية نتيجة تدابير الحصار، تبقى حكومة الولايات المتحدة بدون وجه حق كوبا مدرجة في قائمة البلدان التي يشتهب في أنها ترعى الإرهاب، وهو ما تتذرع به لفرض تدابير إضافية تعزز رصد وعرقلة العمليات المصرفية والمالية التي تقوم بها كوبا. وما هدف إدراج كوبا في تلك القائمة، دون أي سند يُذكر، سوى محاولة تبرير جزاءات غير قانونية ضد كوبا يرفضها المجتمع الدولي، إذ إن كوبا لا تعتبر

(١) جميع الأرقام المشار إليها بالدولار تحيل إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

بلدا إرهابيا ولا بلدا راعيا للإرهاب، بل على النقيض من ذلك، كانت على الدوام ضحية لإرهاب منشأة إقليم الولايات المتحدة.

وخلال تلك الفترة، فرضت أعلى غرامة مالية في التاريخ على مصرف أجنبي لإقامته علاقات تجارية مع كوبا. واضطر المصرف الهولندي ING إلى دفع ٦١٩ مليوناً من الدولارات لإجرائه معاملات مالية مع كوبا وبلدان أخرى. وحسب بيانات آدم سزوين، مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، استغل هذا المصرف فروعه في الولايات المتحدة لإجراء تلك المعاملات في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧، والتهرب من إجراءات المراقبة التي تفرضها الولايات المتحدة.

تعكس جزاءاتنا القانونية مصالحنا الرئيسية على صعيد الأمن القومي ومصالحنا على صعيد السياسة الخارجية، والمكتب يتابعها بالكامل. وهذا الإعلان التاريخي سيكون بمثابة تنبيه واضح لأي واحد يخطط للتهرب من إجراءات الحظر التي تفرضها الولايات المتحدة

#### ١-١ التدابير الرئيسية التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة ومقترحاتها التي تدل على استمرار الحصار والسعي إلى تشديده

فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، غرامة مالية قدرها ٢٢ ٥٠٠ دولار على شركة Metlife للتأمين بنيويورك لإرسالها شيكا إلى أحد المواطنين الكوبيين.

وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، عرضت إلينا روس - ليتين، النائبة الجمهورية عن ولاية فلوريدا ورئيسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب بكونغرس الولايات المتحدة، مشروع القانون H.R.2047 المعنون "قانون عام ٢٠١١ لحماية الشعب المرجانية الكاريبية"، الذي يقترح تعديل قانون هيلمز - بيرتون لكي يحظر الدخول إلى الولايات المتحدة، وكذلك جني ثمار العلاقة مع هذا البلد، على أي شخص أو كيان أجنبي يسهم في تطوير برامج للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية القريبة من السواحل الكوبية. ويدعو مشروع القانون هذا أيضا إلى فرض جزاءات وإجراءات حظر جديدة للحيلولة دون حصول كوبا على الموارد النفطية.

وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، أفادت اللجنة التنظيمية للندوة الدولية المعنية بإرنست هينغواي أن وزارة الخزانة رفضت منح تصاريح سفر إلى كوبا لـ ١٤ باحثا من باحثي الولايات المتحدة المشاركين في هذا اللقاء.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أفادت قناة CBS4 التلفزيونية أن وزارة الخزانة رفضت منح تصريح لفريق الصغار لكرة القدم بكلي ويست، فولوريدا، للسفر إلى كوبا، بعد تلقي دعوة للمشاركة في الألعاب الرياضية المدرسية الوطنية.

وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، بعثت النائبة البرلمانية إيلانا روس - ليتنين برسالة إلى مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، آدم سزوين، عبرت فيها عن "قلقها" إزاء "سعي وكالات أسفار معينة إلى التهرب من تطبيق قوانين الولايات المتحدة، بالترويج لرحلات سياحية إلى كوبا"، وطلبت منه موافقتها بمعلومات عن التدابير التي يتخذها المكتب لمنع أو تعديل أنشطة تلك الوكالات، التي أشارت تحديداً من ضمنها إلى مؤسسة Monroe Travel Service.

وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، منعت الشبكة الاجتماعية فايسبوك للسنة الثانية على التوالي أخصائين معلومتين من كوبا ومن بلدان أخرى فرضت الولايات المتحدة جزاءات عليها من المشاركة في مسابقة عالمية للبرمجة.

وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١١، أوقفت مؤسسة الرحلات الفاخرة Abercrombie & Kent برنامجها للرحلات إلى كوبا، الذي كانت قد أعلنت عنه في ١٩ تموز/يوليه، وذلك على إثر الإعلان الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي يفيد أن الرحلات السياحية غير مرخص بها في إطار برامج اللقاءات بين الناس وأن "الأنظمة لا تزال تحتوي على عدة قيود على الرحلات".

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة مالية قدرها ٤٠٨ ٥٠٢ دولارات على Flowserve Corporation، وهي شركة توريد للصناعة النفطية يوجد مقرها في إرفينغ، تكساس، لانتهاكها الجزاءات المفروضة على كوبا وبلدان أخرى في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، يجب على هذه الشركة أن تدفع مبلغ ٢,٥ مليون دولار لمكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة لاثامها بخرق قوانين التصدير في الولايات المتحدة.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ألقى القبض في الولايات المتحدة على المواطنين الأمريكيين مارك فيرزاني وآدم أريسي، المتهمين بالتآمر لانتهاك قانون التجارة مع العدو والتستر على رحلات إلى كوبا. وحسب وسائل الإعلام، كان المتهمين ضالعين في مشاريع عقارية في كوبا ويمكن أن يواجه الأول عقوبة بالسجن لمدة ٢٥ سنة والثاني عقوبة بالسجن لمدة ١٥ سنة.

وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، مدد الرئيس أوباما العمل بالأمر الرئاسي المعنون "استمرار حالة الطوارئ الوطنية إزاء كوبا وسلطة الطوارئ في ما يتعلق بتنظيم رسو السفن وحركتها"، الذي يحظر في جملة ما يحظره وصول الزوارق واليخوت الترفيهية إلى كوبا.

وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، علم نبأ التحقيق مع شركة ESCO في ولاية أوريغون بدعوى قيام أحد فروعها في كندا باستخدام النيكل الكوبي في منتجاته.

وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٢، وقع حاكم فلوريدا، ريك سكوت، على القانون H.B. 959، الذي يحظر على حكومات الولايات وعلى الحكومات المحلية إبرام عقود تزيد قيمتها على مليون دولار مع شركات تتعامل مع كوبا وبلدان أخرى.

وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ الأنظمة التي تحكم الرحلات إلى كوبا. ويصوغ هذا التدبير بشكل أوضح خصائص عملية طلب الترخيص بتبادل الزيارات بين الناس ويحدد بدقة أكبر الشروط اللازم استيفاؤها للقيام بتلك الرحلات. وهذا الإعلان يأتي على ما يبدو استجابة لضغوط تمارسها على حكومة الرئيس أوباما عناصر مناوئة لكوبا في الكونغرس، وبالأخص السيناتور روبيو.

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، رفضت المحكمة العليا الطلب الذي تقدمت به الشركة الكوبية CBAEXPORT لمراجعة القرار الصادر عن محكمة الاستئناف لمقاطعة كولومبيا في عام ٢٠١١، بعد أن رفض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية منح ترخيص للشركة لتجديد تسجيل العلامة التجارية "هافانا كلوب" في الولايات المتحدة.

وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، عقد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون العامة، مايك هامر، مؤتمرا صحفيا عبر تويتر أجاب خلاله على أسئلة بشأن كوبا وجهت إليه من دائرة مصالح الولايات المتحدة في هافانا، ودافع عن الحصار باعتباره أداة للضغط من أجل إحداث تغييرات سياسية في كوبا.

وكما ذكر سالفًا، أعلنت وزارة العدل، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، فرض غرامة مالية قدرها ٦١٩ مليون دولار على المصرف الهولندي ING لانتهاكه نظام الجزاءات المفروضة على كوبا وبلدان أخرى. وادعي أن المصرف وافق على أكثر من ٢٠ ٠٠٠ معاملة مصرفية مع تلك البلدان تزيد قيمتها على ٢ بليون دولار منذ بداية التسعينيات حتى عام ٢٠٠٧.

## ٢-١ تنفيذ الحصار على كوبا خارج حدود الولاية القضائية للدولة

تميزت إدارة الرئيس أوباما بتعزيز بعد الحصار الذي يتجاوز حدود الولاية القضائية، الذي لا يزال قانونا توريتشيلي وهيلمز - بيرتون يعكسائه بجلاء. ومعلوم أن حكومة الولايات المتحدة أعطت لنفسها بإصدار هذين التشريعين الحق في التشريع لبلدان أخرى في علاقاتها مع كوبا، ويشمل ذلك إعطاء نفسها صلاحية الموافقة على أنماط سلوك وأفعال دول أخرى ومواطنيها غير الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة.

ونتيجة لطابع الحصار الذي يتجاوز حدود الولاية القضائية للدولة والتطبيق الصارم للقوانين لذلك الغرض، ما زال يحظر على السفن التجارية التي تزور الموانئ الكوبية دخول موانئ الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوما.

كما تحظر التجارة مع الشركات الكوبية المنشأ على شركات البلدان الثالثة التي لها انتساب أو مصالح من أي نوع مع الشركات الأمريكية، أي كانت علاقات بلد مقر الشركة مع كوبا، وأي كانت القوانين السارية في بلد المنشأ وقواعد القانون الدولي. وتتعبق سلطات حكومة الولايات المتحدة شركات البلدان الثالثة التي لها علاقات تجارية مع كوبا، أي كان بلد المنشأ وأي كان رصيدها وتوجه إليها تهديدات وتنزل بها عقوبات في أي مكان في العالم سيان إن كانت تربطها أو لا تربطها علاقات مع الولايات المتحدة.

كما تعاضمت المضايقات التي تتعرض لها المعاملات المالية الكوبية مع البلدان الأخرى، بغض النظر عن علاقة هذه البلدان مع كوبا، والعملية المستخدمة، والمعايير المصرفية السارية في البلدان المعنية.

ولا يلحق تطبيق الحصار خارج حدود الولاية القضائية أضرارا حسيمة بكوبا فحسب بل يمس أيضا بالمصالح والحقوق السيادية لبلدان ثالثة وما برح يشكل مصدرا للمنازعات التجارية والمالية.

ولا تزال الملامح الرئيسية لتطبيق سياسة الحصار خارج حدود الولاية القضائية تتمثل في ما يلي:

- يحظر على أي شركة تابعة لشركة من الولايات المتحدة يوجد مقرها في بلد ثالث أن تقيم أي نوع من المعاملات مع شركات في كوبا؛
- يحظر أن تصدر شركات من دول ثالثة منتجات كوبية المنشأ أو منتجات استخدمت في تصنيعها أي مكونات كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة؛

- يحظر على شركات البلدان الثالثة أن تباع لكوبا سلعا أو خدمات تحتوي التكنولوجيا المستخدمة فيها على مكونات منشؤها الولايات المتحدة تزيد نسبتها على ١٠ في المائة، حتى وإن كان أصحابها من مواطني تلك البلدان؛
- يحظر دخول موانئ الولايات المتحدة على السفن التي تحمل بضائع من كوبا أو إليها، أيا كان بلد التسجيل؛
- يحظر على مصارف البلدان الثالثة فتح حسابات في كوبا بالدولار لأي شخص اعتباري أو طبيعي أو إجراء معاملات مالية بتلك العملة مع أي كيانات كوبية أو أفراد كوبيين. ويجرم إجراء مؤسسات مصرفية لبلدان ثالثة لمعاملات مالية لها صلة بكوبا، وإن تمت باستخدام عملات أخرى، وتهدد تلك المؤسسات بعقوبات محتملة لانتهاكها قوانين الولايات المتحدة؛
- يعاقب أرباب العمل من البلدان الثالثة الذين يقومون مع كوبا بأعمال استثمارية وتجارية، ويرفض منحهم تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، ويشمل هذا الرفض أفراد أسرهم أيضا. بل ويجوز كذلك تتبعهم أمام المحاكم الأمريكية إذا كانت العمليات التي يجرونها مع كوبا تتصل بممتلكات يطالب بها مواطنون من الولايات المتحدة، أو أشخاص ولدوا في كوبا، ثم اكتسبوا الجنسية الأمريكية.

وهناك عدد لا يُحصى من الحالات الحديثة العهد للمعاملات التجارية الكوبية مع الشركات في بلدان ثالثة التي لا تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة، والتي أعاق أو منع تنفيذها وجود إجراءات حظر وصدور تهديدات وتنفيذ عمليات ابتزاز من جانب واشنطن.

وفيما يلي أمثلة تبين ذلك:

في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، نشرت صحيفة El País الإسبانية في نسختها الرقمية أن الولايات المتحدة طلبت إلى المصرف الإسباني BBVA، عن طريق لجنة الأوراق المالية والبورصة، أن يقدم توضيحات، بعد أن أعلن هذا المصرف في تقريره السنوي أن أحد موظفيه الذين يزيد عددهم عن ١٠٠ ٠٠٠ موظف يوجد في كوبا. وطلبت اللجنة إلى المصرف الإسباني تقديم معلومات عن نطاق وطبيعة أنشطته "الماضية والحاضرة والمقبلة" في كوبا، وكذلك الكشف عن أي اتصال مع سلطات البلد.

وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١١، جمد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مبلغ ١٣٥ ٠٠٠ دولار لشركة Puro Habano y Ron المحدودة لشراؤها المنتجات المعنية من كوبا. وقوبل طلب

الإفراج عن تلك الأموال بالرفض بدعوى أن "الممتلكات المحمّدة لا يفرج عنها إلا في ظروف محدودة لا تشمل النشاط التجاري مع كوبا".

وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، أفادت صحيفة Die Welt الألمانية أنه يحظر على الشركات الألمانية استخدام نظام باييال للدفع على شبكة الإنترنت في حال المتاجرة بسلع كويبية. وحسب الناطق بلسان المؤسسة، تتصل هذه السياسة ببلد المنشأ للمنتج.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، بعثت النائبة البرلمانية روس - ليتنين برسالة إلى كل من وزير الخزانة، تيموتي غيتنر ورئيس المجلس التنفيذي للمجموعة المصرفية الهولندية ING، يان هومن، عبرت فيها عن قلقها إزاء انتهاك المصرف ING لقوانين الولايات المتحدة المتعلقة بكوبا وبلدان أخرى. وطلبت في الرسالة التحقق مما إذا كانت هذه المؤسسة المصرفية قد انتهكت قوانين الولايات المتحدة وأن تضمن وزارة الخزانة خضوع هذه المؤسسة ومؤسسات أخرى مماثلة "للمساءلة عن أعمالها".

وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١١، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة غرامة مالية قدرها ٤٠٠ ٣٧٤ دولار على شركة النقل البحري الفرنسية CMA CGM لتقديمها خدمات إلى كوبا وبلدان أخرى في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بدأت الهيئة الأمريكية المعنية بأمن المعاملات المالية في التحقيق مع مصرف BBVA الإسباني للاشتباه في مشاركته عام ١٩٩٦ في مشروع استثماري بقيمة ٢٠ مليون دولار تقريبا لإنشاء شركة مع مكتب مؤرخ مدينة هافانا القديمة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وجه ٣٤ عضوا من أعضاء مجلس النواب رسالة إلى رئيس مؤسسة Repsol، أنطونيو بروفانو نيوبو، طالبين من المؤسسة الإسبانية بصيغة تنم عن التهديد التخلي عن عزمها استكشاف النفط في كوبا. وحذر أعضاء الكونغرس من أن الشركة وفروعها قد تواجه، في إطار القانون المعمول به، دعاوى جنائية ومدنية أمام محاكم الولايات المتحدة، مشيرين إلى العواقب الجسيمة التي تترتب على الأفراد والكيانات الضالعين من جراء انتهاك قوانين الولايات المتحدة المتعلقة بالتجارة مع كوبا.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عاقب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فرع مصرف Commerzbank الألماني في نيويورك بفرض غرامة مالية عليه قدرها ٥٠٠ ١٧٥ دولار لتقديمه استشارة لمواطن كوبي وضمائه في الدفع لشركة كندية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، طلبت حكومة الولايات المتحدة توضيحات إلى شركة الهاتف الإسبانية Compañía Telefónica de España بصدد علاقتها مع كوبا، وأعدت تأكيد تحذيرها الذي أبدته لها في سنوات سابقة. واضطرت الشركة إلى أن تعلن أنها لم تُبرم أي عقد في انتظار حصولها على ترخيص من الولايات المتحدة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تلقت إدارة فندق هيلتون في ترينيداد وتوباغو، الذي تديره شركة هيلتون العالمية التابعة للولايات المتحدة بموجب عقد، إشارات بعد استقبال الوفد الكوبي الذي كان سيشارك في قمة الجماعة الكاريبية وكوبا برئاسة الرئيس الكوبي راؤول كاسترو روز. وأصدرت مؤسسة هيلتون بياناً في ٦ كانون الأول/ديسمبر تفيد فيه أنها لم تتوصل إلى الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لكي يتسنى لفندق هيلتون في ترينيداد وتوباغو استضافة القمة الكوبية - الكاريبية، ما أدى إلى تغيير مقر تنظيم ذلك الحدث.

وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، جمدت حكومة الولايات المتحدة لمواطن دائم كوبي مبلغ ١٣٧ ٠٠٠ كرونة دانمركية لقيامه بشراء تبغ كوبي في ألمانيا.

وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، فرض مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة غرامة مالية قدرها ١ ٧٥٣ ٠٠٠ دولار على فرع بنما لشركة Ericsson السويسرية، التي تحتل المرتبة الأولى في العالم في صناعة معدات شبكات الهواتف المحمولة، لانتهاكها قوانين الحصار بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧.

وواجهت الشركة الكوبية Labiofam صعوبات في سعيها إلى استيراد سلالة من العصية اللبنية للشركة الوطنية لحماية النباتات والحيوانات في كوبا. وفي وقت لاحق، بعثت الشركة الفرنسية المنتجة Sorbial، المسوقة للمنتج، رسالة إلى نظيرتها الكوبية تلغي فيها العقد، وتندرع باقتنائها من طرف إحدى شركات الولايات المتحدة.

واضطرت المؤسسة الكوبية Quimimport، التي تستورد المنتجات الكيميائية لأغراض الزراعة، إلى إلغاء استيرادها لما قدره ٤٥٨ لتراً من مبيد Sofit CE 300 المستخدم في مكافحة الأعشاب الضارة لزراعة الأرز، نظراً لكون الشركة السويسرية التي تعاقدت معها أفادت بأنها لا تستطيع تزويدها بذلك المبيد مراعاة لقوانين الحصار. ونظراً لعدم إمكانية استخدام دولار الولايات المتحدة، تكبدت الشركة خسارة تصل إلى ٣٧٠ ٢٢٢ دولاراً.

### ٣-١ الأضرار المترتبة على الحصار في مجال التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف

تزايدت في عهد حكومة الرئيس أوباما أضرار الحصار على برنامج التعاون الدولي مع كوبا، بما في ذلك التعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف.

ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تبين من معلومات استقيمت من مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا أن هذا البرنامج الدولي يجد، جراء قوانين الحصار، صعوبات كبيرة في تسديد تكاليف ما ينجزه من عمليات في إطار مشاريع التعاون مع كوبا.

وكما لا يخفى، فقد ظهرت هذه الصعوبات إلى العلن على نحو جلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عندما قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتجميد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، كانت مخصصة لثلاثة مشاريع تنفذها كوبا بالتعاون مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وإن هذه المشاريع القائمة في إطار التعاون بين كوبا ووكالات متعددة الأطراف تتيح لكوبا إمكانية شراء عدة أنواع من مضادات الفيروسات العكوسة لعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منها مضادات ريتونافير - ١٠٠ ملغ، التي تنفرد شركة أبوت الأمريكية بإنتاجها. وفي هذه الحالة، تعيّن على كوبا أن تنتظر أن يمنحها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية رخصة لشراء هذا الدواء اللازم للمرضى الكوبيين، وظلت تنتابها طوال فترة الانتظار مشاعر الشك بشأن طول هذه المدة والخوف من نفاذ المخزون في الأثناء وبقاء ٦٥٠ مريضا كوبييا دون علاج بديل.

وهناك طلب قدم منذ عام ٢٠٠٩، في إطار برنامج التعاون التقني بين كوبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لشراء مطياف كتلي بلازمي يعمل وفق تقنية مشهود لها على نطاق عالمي تستخدم لتحليل نسبة المعادن النزرة في المنتجات الغذائية والعينات البيئية.

ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تصرّ منذ ذلك التاريخ على رفض منح كوبا رخصة شراء المطياف، وهي بذلك، إنما تحدّ أيضا من فرص وصول المنتجات الغذائية الكوبية إلى الأسواق. يمنع كوبا من تحليل ما تحويه تلك المنتجات من مخلفات كيميائية بنسب قد تشكل خطرا على صحة الإنسان. ويكلف التعاقد مع كيانات في الخارج على خدمات تحليل المنتجات السمكية، وحده، نحو ٧٠ ٠٠٠ دولار سنويا.

وتكبد معهد البحوث الأساسية في مجال الزراعة الاستوائية أضراراً من حيث توافر الموارد المالية لمشروعين من مشاريع التعاون الدولي، وذلك بسبب حدوث زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في أسعار بعض المعدات وقطع الغيار والمكونات، وتجهيزات التكييف ومواد ولوازم الاستهلاك، التي تعيّن اقتناؤها من بلدان ثالثة. وقد بلغت هذه الأضرار ما قيمته ٦١٧ ١٤ دولاراً.

وهذه الأضرار التي تكبدها كوبا في مجال التعاون الدولي، سواء المتعدد الأطراف أو الثنائي، إنما هي دليل على اتساع نطاق هذه السياسة المؤثرة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

ورغم زيادة عدد الزوار الأمريكيين إلى كوبا والزوار الكوبيين إلى الولايات المتحدة، تواصل حكومة ذلك البلد فرض قيود على التبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي والرياضي بين البلدين، مستخدمة في ذلك قوانين الحصار، وعرقلة تبادل الزيارات بين المختصين في كلا الاتجاهين لأسباب سياسية. ويشمل ذلك المشاركة في أنشطة تنظم في كوبا والولايات المتحدة. وقد رفضت وزارة الخزانة في مناسبات متعددة الترخيص لمهنيين من الولايات المتحدة كانوا يريدون المشاركة في أنشطة نُظمت في كوبا.

ومن الأمثلة على ذلك، رفض وزارة خارجية الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٢ منح تأشيرات لعشرة أكاديميين ومثقفين كوبيين للمشاركة في الدورة الثلاثين لمؤتمر رابطة الدراسات المتعلقة بأمريكا اللاتينية.

## الفصل ٢

الأضرار المترتبة على الحصار في أشد القطاعات تأثيراً في الحياة الاجتماعية

### ١-٢ الأضرار المترتبة على الحصار في مجالي الصحة والتغذية

الصحة العامة

تقدّر الأضرار التي لحقت بقطاع الصحة في الفترة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢ بمبلغ ١٠ ملايين دولار، وهي تُعزى بوجه خاص إلى بُعد الأسواق وارتفاع أسعار الواردات من المواد الاستهلاكية والأدوات المستخدمة للأغراض الطبية والأدوية والكواشف، وقطع الغيار والمعدات.

ورغم أن قانون توريتشيلي (١٩٩٢) وقانون تعديل الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات (٢٠٠٠) يجيزان تصدير الأدوية والمعدات والأجهزة الطبية إلى كوبا، فإنهما يقيان على قيود كبيرة. فمبيعات منتجات القطاع الصحي لا يشملها الإعفاء من الترخيص (أو الترخيص التلقائي) للمنتجات الزراعية التي حددها وزارة التجارة. فهي مبيعات يشترط فيها استصدار رخصة محددة تُمنح على أساس كل حالة على حدة، لمدة محدودة وبشروط معينة.

أما المنتجات المفترض أن يكون مسموحاً بها، فتخضع لشروط الرقابة والتصنيفات المحددة في أنظمة إدارة الصادرات التابعة لوزارة التجارة، والتي تضع قوائم رقابية تستجيب لأحكام تملئها اعتبارات تتعلق بالأمن القومي أو تتصل بصناعة التكنولوجيا الأحيائية.

ويشترط في منح هذه الرخص أن يكون بمقدور حكومة الولايات المتحدة القيام في عين المكان أو عبر طرق أخرى برصد أوجه استعمال المنتجات والتحقق من أنها تستعمل في الأغراض المرخص بها. ولا يسمح ببيع كوبا تكنولوجيا متطورة في هذا القطاع باعتبار أن الأمر يتعلق بسياسة تتبعها الولايات المتحدة.

ولا يزال حجم ما وُرد حتى الآن مباشرة من الولايات المتحدة غير ذي شأن، ويتكون أساساً من مواد استهلاكية.

وفيما يلي أمثلة من بين أمثلة كثيرة على الضرر المترتب في مجال الصحة:

يفتقر مركز أمراض القلب والأوعية الدموية التابع لقسم الأطفال في مستشفى "وليام سولير" إلى دواء ليفوسيمندان لمعالجة انخفاض النتاج القلبي، الذي تنفرد محتريات أبوت في الولايات المتحدة بإنتاجه. ويفتقر المركز كذلك إلى الخلطات الغذائية لحديثي الولادة والرضع، فضلاً عن العناصر التزرة وبعض الفيتامينات المستخدمة عن طريق الحقن من التي تنتج أيضاً في الولايات المتحدة.

ويتعذر على المركز أيضاً أن يشتري من سوق الولايات المتحدة صفائح الأنسجة البشرية المستخدمة في أغراض زراعة الجلد لمعالجة الأطفال الذين يعانون من حروق بليغة، ويتعين من ثم اقتناؤها من أسواق أخرى بعيدة بسعر أعلى.

وفتقر المركز أيضاً إلى بدائل مؤقتة للجلد كالجلد الاصطناعي انتيغرا، والجلد البشري اللاخوي ألوديرم، وكلاهما من صنع أمريكي ويستخدمان لمعالجة المصابين بحروق بليغة من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة، وفقاً لما كشفتها الرابطة الكوبية للجراحة التجميلية ومعالجة الحروق.

وفي قسم جراحة القلب والأوعية الدموية في مستشفى الأطفال "وليام سولير"، يقدم العلاج سنويا لما بين ١٠٠ طفل و ١١٠ أطفال تقل أعمارهم عن عام واحد، منهم أكثر من ٩٠ في المائة يحتاجون إلى تغذية عن طريق الحقن ليتسنى إخضاعهم لعملية جراحية وتحقيق نتائج أفضل. ولا تستطيع كوبا الحصول من الولايات المتحدة على المكملات الغذائية التي تعطى عن طريق الحقن، وهي من أنسب نوعيات المكملات الغذائية لأوجه الاستخدام المطلوبة في المستشفى المذكور.

وتعذر على شركة مديكوبا لتوريد الأدوية والكواشف واللوازم الطبية الحصول على أدوات لاستخدامها في قسم التوليد والأمراض النسائية لأن شركة A/E البنمية التي كانت تزودها بها ألغت العملية بدعوى أن المصنع الذي كان ينتجها اشترته شركة أمريكية، ولم يعد مسموحا، تبعا لذلك بتصدير تلك المواد إلى كوبا.

وألغت شركة وساطة كندية عقد بيع كانت وقعتته مع شركة مديكوبا لشراء أطقم HIV-1P24 ELISA الأمريكية الصنع التي تساعد على تشخيص الإصابة بالإيدز لدى أطفال الأمهات اللاتي يحملن فيروس نقص المناعة البشرية، عندما علمت أن كوبا هي المستعمل النهائي. وتبعا لذلك، اضطرت السلطات الصحية الكوبية إلى اللجوء إلى خيارات أخرى يتعين فيها توريد تلك الأطقم من أسواق أبعد بأسعار أعلى كثيرا.

وتعذر على معهد علم الأعصاب وجراحة المخ والأعصاب شراء طقم مختبر CanAg NSE EIA (ref 420-10) من إنتاج شركة فوجيريبيو ديغنوستكس الأمريكية يستخدم للكشف عن انزيم اينوليز الخاص بالخلايا العصبية والموجود في مصل الدم وفي السائل النخاعي كعلامة تشخيص ونذير بالنسبة للأمراض الدماغية الوعائية من النوع الناشئ عن احتباس الدم، وهو الإنزيم المسؤول عن جانب كبير من نسبي الاعتلال والوفيات في كوبا.

وكان معهد أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية يعتزم أن يجري في عام ٢٠١٢، ٤٠٠ عملية جراحية ٧٠ في المائة منها عمليات لجراحة المجازة الأورطية التاجية لعلاج الجلطة التاجية أو الذبحة الصدرية، و ٣٠ في المائة عمليات لاستبدال الصمامين المترالي والأورطي. غير أن استحالة الحصول من أسواق الولايات المتحدة على بدائل صمامات القلب وأجهزة تثبيت دقاته وحثها وغير ذلك من المعدات والمواد المتصلة بهذه العمليات وأجهزة حث دقات القلب، ضاعف التكاليف، مع ما يترتب على ذلك من أضرار ملازمة. وبانسحاب شركة سانت جود الأمريكية من البلد، تنفيذ لقوانين الحصار، أصبحت الخدمة المقدمة بالاستعانة بأجهزة ضبط دقات القلب وأجهزة تخطيط القلب تفتقر حتى داخل المعهد إلى معدات لرسم خرائط تشريحية ثلاثية الأبعاد غير إشعاعية، وهو ما يحول دون إجراء

عمليات بتر معقدة. ويتطلب علاج المصابين بهذه الأمراض إرسالهم إلى أوروبا، على ما ينطوي عليه هذا الأمر من مخاطر وتكاليف.

وكوبا هي أحد أكبر بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حيث نسبة عدد الشيوخ إلى سكانها. فهناك أكثر من ١٨,١ في المائة من الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما. وهناك من بين هؤلاء نحو ١٣٠.٠٠٠ شخص يعانون من مرض الزهايمر أو من أمراض العته ذات الصلة. وتزداد صعوبة علاجهم لأن كوبا لا تستطيع الحصول على المثبطات الرئيسية لإنزيم الكولنستريز، وبخاصة دواء أريسبت (دونيزيلو) الذي تنتجه شركة فايزر الأمريكية. وينطبق الحال كذلك على مضادات الذهان غير النمطية، التي ظهرت مؤخرا للسيطرة على الأعراض النفسية والسلوكية، والتي هي السبب الجذري لإيداع هؤلاء المرضى المصححة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كوبا، على غرار ما أبلغت عنه في تقارير سابقة، لا تزال ممنوعة من شراء أحدث أنواع المثبطات التي أنتجتها الولايات المتحدة لمعالجة أمراض محددة بإبطاء نشاط الخلايا، وممنوعة من الوصول إلى الأدبيات الطبية المنشورة في مواقع شبكية أنشئت لتسهيل حرية تبادل المعلومات والبرامج الحاسوبية التي لا بد منها في أعمال النمذجة والمحاكاة العلمية، والتي تستعين بالرسوم الإلكترونية لتشخيص الأمراض.

### التغذية

لا يزال الحصار يرمي في الأساس إلى الإضرار بهذا القطاع والتضييق عليه.

وتقدّر الأضرار التي تكبدها هذا القطاع في الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، بنحو ٩٦٧ ٥٧٢ ١٣١ دولارا، وهي تُعزى إلى عدة عوامل، منها شراء الأغذية من أسواق بعيدة وما يصحب ذلك من زيادة معروفة في تكاليف التأمين وتكاليف الشحن، ومن تكلفة إضافية جراء التخزين.

فرغم فتح باب استيراد أغذية ومنتجات زراعية من الولايات المتحدة، لا توجد بين البلدين علاقة تجارية في هذا المجال. ولا تزال الفرص المحدودة للحصول على مواد غذائية من سوق الولايات المتحدة تخضع للوائح صارمة جدا تنظمها ترسانة معقدة من تصاريح تشمل سفر رجال الأعمال الأمريكيين، وكل ما يتعلق بتوقيع العقود والنقل وتسديد المدفوعات الناشئة عن هذه المعاملات. ويضاف إلى ذلك أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يحتفظ لنفسه بصلاحيات إلغاء هذه التصاريح دون سابق إنذار ودونما حاجة لتقديم أي تفسير.

وكانت الأضرار التي تكبدها شركة ALimport كبيرة بشكل خاص مثلما يتضح مما يلي:

- تؤثر استحالة الحصول على التمويل من المؤسسات الائتمانية في الولايات المتحدة وسائر المؤسسات المماثلة تأثيراً حاسماً في ما يسمى "المخاطر السيادية" بالنسبة للدائنين الخارجيين. وبذلك، تزداد التكاليف المالية للمعاملات بنحو ٥ في المائة، بل تبلغ مستويات تزيد عن معدلات الصرف التي تتداولها المصارف في العادة فيما بينها. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر المتكبدة في هذه التكاليف خلال تلك الفترة قد وصلت عملياً إلى ٤٦ مليون دولار.
  - اضطرت شركة ALimport بسبب عدم وجود علاقات بين المصارف الكويتية والمصارف الأمريكية، وبسبب الرصد المستمر الذي تخضع له الوكالات المالية من جانب حكومة الولايات المتحدة، إلى الدفع عن طريق أطراف ثالثة في معاملات يشترك فيها أحياناً أكثر من مؤسستين ماليتين. وقد كبدها هذه الحالة المستمرة خسائر في السيولة تقدر بنحو ١١ مليون دولار.
  - بسبب استحالة الدفع إلى بلدان ثالثة بدولار الولايات المتحدة، تضطر المصارف الكويتية إلى شراء عملة السداد، ويكبتها هذا الأمر أضراراً كبيرة جراء مخاطر الصرف الأجنبي وارتفاع معدل التذبذب في الأسواق المالية. وبسبب هذا القيد، والحاجة إلى إيجاد بدائل لوفاء الشركة بالتزاماتها تجاه الموردين، تكبدت الشركة أضراراً تبلغ قيمتها زهاء ٣٣ مليون دولار.
  - نظراً لمنعنا من تصدير منتجاتنا إلى سوق الولايات المتحدة، وللقعود التي تمنع السفن الأمريكية من حمل بضائع من كوبا إلى وجهات أخرى، تضطر السفن التي تحمل منتجات زراعية اشترت من الولايات المتحدة إلى الإبحار من كوبا إلى الولايات المتحدة ومن الولايات المتحدة إلى كوبا وهي فارغة، وهو ما يزيد من تكاليف الشحن. وقد وصلت قيمة ما تكبدته كوبا من أضرار جراء هذه التكاليف الإضافية في عام ٢٠١١، إلى ثلاثة ملايين دولار.
- وبصرف النظر عما تقدم، فإنه لا بدّ من الإشارة بوجه خاص إلى المبالغ التي فقدت كوبا فرص جنيها من صادرات السلع والخدمات. فسوق الولايات المتحدة هي إحدى أكبر الأسواق العالمية للمواد الغذائية والسمكية التي تصدرها الشركات الكويتية الرئيسية في هذين القطاعين. إذ إن الولايات المتحدة، بحكم قربها من كوبا، هي السوق الطبيعية التي كانت ستوجه إليها منتجاتها، لولا الحظر المفروض على كوبا، وهو ما يفوت عليها، وفقاً للحسابات التي أجرتها الكيانات الكويتية المعنية بالتصدير، كسب مبلغ يزيد عن ١٢٢ مليون دولار.

ومشروب الروم مثال بارز على ذلك، فسوق الولايات المتحدة تشكل ٤٠ في المائة من السوق الدولية. ويمثل حظر دخولها سوق الولايات المتحدة بالنسبة لصناعته أضرارا تزيد على ١٠٠ مليون دولار من إجمالي المبيعات حُرمت كوبا من جنيتها.

وبالمثل، كان بالإمكان طرح كل صادرات شركة Caribex الكوبية، وبخاصة ذبول جراد البحر والروبيان، في سوق الولايات المتحدة. غير أن كوبا تضطر جراء الحصار، إلى تسديد رسوم جمركية عالية في أسواق أخرى (خلافًا لما هو عليه الحال في سوق الولايات المتحدة التي تعفى فيها هذه المنتجات من تلك الرسوم)، وتضطر إلى تحمّل تكاليف النقل العالية المرتبطة بالمخاطر التي ينطوي عليها نقل البضاعة في رحلات طويلة، ومواجهة أسعار الصرف الباهظة جراء حظر استخدام كوبا لدولار الولايات المتحدة في المعاملات التي تجريها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحوّل كوبا نحو أسواق أخرى لاستيراد لوازم صناعة الأغذية الكوبية كمنتجات تعبئتها وتغليفها وحفظها، وشعير الجعة، والجنجل، والعجائن النباتية المستخدمة في عدة أغراض، كاستحضار أغذية الأطفال، يكبدها خسائر تزيد عن مليون دولار، لأنها تضطر إلى اقتناء تلك اللوازم من أسواق أبعد.

## ٢-٢ التعليم والثقافة والرياضة

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لضمان مجانية التعليم والثقافة والرياضة لجميع مواطنيها، فإن آثار الحصار تظهر فيما تواجهه كوبا يوميا من نقائص في هذه القطاعات تؤثر على تطويرها.

ونتيجة لتنفيذ تلك السياسة، لا تزال كوبا عاجزة عن الوصول إلى سوق الولايات المتحدة لشراء اللوازم المدرسية والمواد الخام، ولتبادل المعلومات العلمية والثقافية والرياضية.

ولاستيراد مجموعة واسعة من المنتجات المصنوعة في آسيا الموجهة لقطاع التعليم، احتاجت شركة Consumimport إلى ٢٣٩ حاوية يعادل كل منها عشرين قدما و ٢٨٥ حاوية يعادل كل منها ٤٠ قدما، وهو ما كبدها ضررا بقيمة ٨١٢ ٧٦٧ دولارا لتغطية التكاليف الإضافية على تكاليفها لو أنها شحنت من سوق الولايات المتحدة. ويضاف إلى ذلك مبلغ ٤٧ ٩٩٦ دولارا لتغطية الفارق في سعر الصرف الناشئ عن استحالة الدفع بدولار الولايات المتحدة، وهو ما يصل بمجموع الضرر إلى ٨٦٣ ٠٢٣ دولارا. ولولا هذه الأضرار، لأمكن اقتناء ١٤ مليون قلم رصاص أو ٢٥ مليون قلم رصاص غير مكتمل التجهيز.

وفيما يلي أمثلة أخرى على أثر تنفيذ الحصار على قطاعات التعليم والثقافة والرياضة:

في أيلول سبتمبر ٢٠١١، صادر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من مواطني إسباني مبلغاً قدره ٨٥.٤٠٩ ١ دولاراً أرسله لتسديد الرسوم الدراسية لفترة ثلاثة أشهر لابنيه اللذين يدرسان في المدرسة الفرنسية في هافانا.

وفي ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٢، منعت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة البروفيسور آلان هوفمان، من جامعة واشنطن، من أن يقدم في كوبا دورة عن المواد الأحيائية. وكان من المقرر أن يشارك في الدورة الدولية الثالثة بشأن المواد الأحيائية المنظمة برعاية كرسي اليونسكو للمواد الأحيائية في جامعة هافانا؛ ومركز المواد الأحيائية (Biomat-Cuba)، والمجلس الأعلى للبحوث العلمية في إسبانيا.

ولا يزال صندوق الممتلكات الثقافية، وهو مؤسسة كوبية أوكلت إليها مسؤولية استيراد ما يلزم أنشطة الإبداع الفني من مواد أولية وتوابع وأدوات ووسائل، عاجزاً عن شراء هذه اللوازم من سوق الولايات المتحدة. ويضطر الصندوق، تبعاً لذلك إلى اللجوء إلى أسواق بعيدة، وهو ما يزيد من تكلفة عملياته. ويصدق هذا القول أيضاً على شراء الجلود اللازمة لعمل الحرفيين.

ويحظر على المؤسسات الثقافية للولايات المتحدة ومؤسساتها البحثية والأكاديمية اقتناء كتب الأدب الكوبي لإثراء أرصدها. ففي عام ٢٠١١، وفي المعرض الدولي الخامس والعشرين للكتاب الذي نظم في غوادالاجارا، المكسيك، تعين على المنظمين، بسبب الحصار المفروض على كوبا، أن ينبهوا أمناء المكتبات والموزعين الأمريكيين الحاضرين في هذا الحدث إلى ضرورة الامتناع عن اقتناء كتب كوبية. ولا يسمح كذلك لكوبا بشراء كتب الأدب الأمريكي المعاصر.

ومن ناحية أخرى، اضطرت الفرق الرياضية الكوبية التي كانت تستعد للمشاركة في الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢، إلى العدول في بعض الحالات عن شراء معدات مطلوبة لأغراض المنافسات الرياضية على أعلى المستويات، لأنها معدات تنتجها شركات من أمريكا الشمالية. ولجأت في حالات أخرى إلى أسواق بعيدة لشرائها بأسعار أعلى كثيراً.

وتعدّر على كوليزيه المدينة الرياضية، رمز الرياضة في كوبا، اقتناء جهاز تكييف هوائي لتأمين تشغيل المنشأة على النحو السليم، لأن الشركات الرئيسية التي تصنعه وتورده شركات أمريكية. وتكبدت كوبا، جرّاء ذلك ضرراً بلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

### الفصل ٣

#### الأضرار التي لحقت بقطاع الاقتصاد الخارجي

#### ١-٣ الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية

كوبا بلد صغير نام يعتمد اقتصاده كثيرا على التجارة الخارجية والتكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية، والائتمان والاستثمار والتعاون الدولي من أجل التنمية. ويترتب على الأزمة المالية والاقتصادية الحالية أضرار سلبية يشمل بحاصة التجارة والاستثمار الأجنبي والتعاون الدولي. وفي حالة كوبا، فإن الحصار يزيد من تفاقم هذا الأثر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت قيمة الأضرار المترتبة على الحصار في التجارة الخارجية ٦٤٥ ٦٠٢ ٣٥٥٣ دولارا.

فبالمقارنة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١، التي بلغت فيها قيمة إجمالي الأضرار ٥٥٨ ٢٧٤ ٣٠٩٥ دولارا، لوحظت زيادة بنسبة ١٥ في المائة في قيمة الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية الكوبية، وبخاصة الضرر الناشئ عن فاقد في الإيرادات المتأتية من صادرات السلع والخدمات تزيد نسبته عن ٢٠ في المائة. وما زالت القيود المفروضة على سفر المواطنين الأمريكيين إلى كوبا تكبد قطاع السياحة أضرارا بالغة تزيد قيمتها سنويا عن ٢,٣ بليون دولار.

وارتفعت خلال الفترة قيمة الأضرار الناجمة عن استحالة استخدام كوبا دولار الولايات المتحدة في معاملاتها الخارجية بنسبة ٥٧ في المائة، وارتفعت المبالغ المحجوزة، وحالات فسخ العقود والمنازعات وما إلى ذلك.

وقد ظلت مصادر الأضرار الكبرى التي يتكبدتها القطاع تتركز في استحالة الوصول إلى سوق الولايات المتحدة سواء بالنسبة للصادرات من السلع، بما في ذلك منتجات التبغ، أو بالنسبة لاقتناء المعدات والتكنولوجيا ولوازم هذه المنتجات عموما.

وتركزت الأضرار التي تكبدتها شركة Tabacuba في فاقد الإيرادات الناشئ عن استحالة التصدير إلى السوق الأمريكية، التي هي أكبر سوق موردة للتبغ الممتاز في العالم (تبلغ حصتها ٦٤ في المائة إلى المجموع)، حيث بلغ مجموع ما طرح في هذه السوق في عام ٢٠١١ من وحدات ذلك التبغ نحو ٥٠٠ ٠٠٠ ٢٧٨ وحدة.

وإذا أخذت في الاعتبار قدرات كوبا الحقيقية لإنتاج السكر وتصديره إلى الأسواق العالمية في ظل الظروف الراهنة، والتزام كوبا بتزويد الجهات الأخرى غير الولايات المتحدة بالكميات المخصصة لها من قبل، وبلاستناد إلى الفرق بين سعر التعريفة وسعر العقد رقم ١٦ المبرم في نيويورك الساري على الواردات إلى الولايات المتحدة في إطار المخطط التفضيلي، تبلغ قيمة الضرر الذي لحق شركة CubaSucar في فاقد إيراداتها زهاء ٢٩ مليون دولار.

### ٢-٣ الأضرار التي لحقت بالاستثمار الأجنبي

إن تقديرات الأضرار التي لحقت بتنمية الاستثمار الأجنبي في كوبا تستند أساساً، على غرار السنوات السابقة، إلى التقرير المتعلق بالاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتقرير المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام ٢٠١١"، الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، اللذين يتضمنان البيانات المتعلقة بعام ٢٠١١.

ويفيد تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الصادر في أيار/مايو ٢٠١٢، أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت المنطقة التي سجلت أكبر زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صعيد العالم في عام ٢٠١١. وزادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة بنسبة ٣١ في المائة قياساً إلى السنة السابقة، إذ بلغت ٤٤٨ ٤٤٨ مليون دولار.

ولتحديد تقديرات تدفقات الاستثمار التي كانت كوبا ستلتفها لولا الحصار، تم الرجوع إلى تحليل التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الآتية من الولايات المتحدة التي تتلقاها البلدان المختارة، فضلاً عن النسبة المئوية التي تمثلها تلك التدفقات بالمقارنة مع الإيرادات الإجمالية التي تلقتها تلك البلدان في عام ٢٠١١.

وحددت مجموعة البلدان المختارة على أساس تماثل اقتصاداتها مع الاقتصاد الكوبي من حيث التوزيع الجغرافي والثقافي مع التركيز بصفة خاصة على توزيع التدفقات حسب كل قطاع من القطاعات.

ويورد الجدول التالي إجمالي ما تلقت تلك البلدان من تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتدفقات هذه الاستثمارات الآتية من الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١١.

البلد	إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ملايين الدولارات)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية من الولايات المتحدة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية للتدفقات الاستثمارات الأجنبية من الولايات المتحدة في إجمالي الاستثمارات
كوستاريكا	٢ ١٠٤,١	١ ٢٨٢	٦٠,٩
هندوراس	١ ٠١٤,٤	٢٩١	٢٨,٧
الجمهورية الدومينيكية	٢ ٣٧١,١	٤٥٩	١٩,٤
كولومبيا	١٣ ٢٣٤,٢	٥٠٧	٣,٨
نيكارغوا	٩٦٧,٩	١٥٩	١٦,٤

المصدر: أُعد بالاستناد إلى بيانات مستمدة من فرع "المشهد الإقليمي العام لحالة الاستثمار الأجنبي المباشر" الوارد في التقرير المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عام ٢٠١١ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٢).

وانطلاقاً من تحليل تلك البيانات، يمكن استنتاج أن كوبا كانت ستتلقى تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة تعادل ٣٥٠ مليون دولار على وجه التقريب.

ومن القطاعات الأكثر تضرراً من القيود التي يفرضها الحصار على الاستثمار الأجنبي القطاعات ذات الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية و/أو صادرات السلع والخدمات الكوبية من قبيل النفط والسياحة والتكنولوجيا الأحيائية.

فالمؤسسات من قبيل شركة Sherrit International التي لديها استثمارات في قطاع النفط والتعدين سجلت تراجعاً في رقم أعمالها بسبب تعذر الوصول إلى أسواق رأس المال في الولايات المتحدة. وأدرج المسؤولون التنفيذيون في هذه الشركة في قائمة مديري الشركات الذين لا يحق لهم الدخول إلى الولايات المتحدة، إلى جانب مسؤولي الشركات الرئيسية الثلاث المنتسبة التي تتاجر مع كوبا (Moa Nickel S.A, و Cobalt Refinery Company, Inc. و International Cobalt Company, Inc).

ولا يزال قطاع السياحة أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد والتنمية الكوبيين. ففي نهاية عام ٢٠١١، وقد إلى كوبا ٩٦٤ ٢٧٠٨ زائراً، أي ما يزيد بنسبة ٧,٣ في المائة عن عددهم في عام ٢٠١٠. ويقتضي التوسع الضروري في هذا القطاع مواصلة تطويره بإتاحة الفرص أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في الهياكل الأساسية الفندقية وغير الفندقية، إضافة إلى تشييد ملاعب للغولف وما إلى ذلك من أنشطة. ولا تستطيع الشركات الأمريكية التي لها خبرة في القطاع الفندقي واستثمارات ضخمة في منطقة البحر الكاريبي الاستفادة من مثل هذه الفرص في كوبا بسبب تدابير فرض الحصار.

وعلى الرغم من الخبرة الواسعة لكوبا في قطاع التكنولوجيا الأحيائية، التي بلغت مستويات البلدان المتقدمة، تكبد أضراراً جسيمة في تطوير مشاريع البحث المشتركة، نظراً للقيود القائمة التي تحد من إقامة شراكات استراتيجية مع الشركات الأمريكية الرائدة في هذا القطاع.

### ٣-٣ الأضرار المالية والمصرفية

كما ذكر، تعززت في الفترة قيد الاستعراض سياسة الاضطهاد والعداء والمضايقات التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة إزاء القطاع المصرفي والمالي الكوبي. وشددت ضغطها على المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية التي تهدف إلى الحد من إجراء عمليات من مصارف كوبية وإليها، بدعوى استحالة التعامل مع كوبا لأنها بلد مدرج في قائمة "الدول الراعية للإرهاب"، رغم أن معظم التحويلات تتم باليورو أو بعملات أخرى.

وفيما يلي الأضرار الرئيسية التي لحقت بالنظام المصرفي الوطني خلال تلك الفترة:

- تكبّد خسائر في أسعار صرف العملات لاستحالة استخدام دولار الولايات المتحدة في التجارة الخارجية الكوبية، الأمر الذي تعيّن معه اللجوء إلى آلية النقد الأجنبي المزدوج (استخدام عملات أخرى غير الدولار)، ومن ثم ارتفاع التكاليف المالية للوفاء بالالتزامات تجاه الدائنين الذين يطالبون بأن يسدد لهم بالدولار
- إغلاق حسابات كيانات كوبية في مصارف أجنبية
- إمعان بعض المصارف الأجنبية المراسلة في رفض تأكيد خطابات الاعتماد أو الإشعار بها
- رفض بعض المصارف الأجنبية إجراء مدفوعات كيانات مصرفية كوبية
- ضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة في حسابات كوبية في الخارج إزاء المخاطر الناشئة عن الحصار
- قيام بعض المصارف الأجنبية بإدراج شرط ضمن شروطها للتعامل مع المصارف الكوبية يتمثل في وجوب تقديمها ضمن أشياء أخرى معلومات عن مساهميتها ومصارفها المراسلة، مبررة ذلك بكون كوبا من البلدان الخاضعة لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وفيما يلي أمثلة عن بعض تلك الأضرار:

قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، في عام ٢٠١١، بفرض غرامة مالية على كيانين بلغ إجماليها ١٩٨ ٠٠٠ دولار لإجرائهما معاملات مالية غير مرخص بها تخص فقط كوبا. وفرض أيضا غرامات مالية على ثلاثة كيانات أخرى بلغت ٤٠٨ ١٧٦ ٨٩ دولارات لانتهاكها جميعا الأنظمة المتعلقة بكوبا وبلدان أخرى. وفي هذه الحالة، سدد مصرف JP Morgan Chase التابع للولايات المتحدة الجزء الأكبر بتسوية متأخرات قدرها ٨٨,٣ مليون دولار.

وفي عام ٢٠١٢، رفضت هيئة مصرفية أوروبية فتح حساب جار باليورو لمصرف كوبي، مشيرة إلى أن فتح الحساب أمر لا ينسجم مع استراتيجية المصرف الخاصة. يمثل هذا النوع من المنتجات، هذا على الرغم من أنها كانت قد وافقت شهورا قبل ذلك على الطلب الكوبي.

وفي بداية هذا العام ودونما سوابق، احتجز مصرف أوروبي آخر، مراسل المؤسسة كوبية، أموال مجموعة من المدفوعات لمؤسسات كوبية كان يقوم فيها بدور الوسيط، مستندا إلى أنه يحتاج إلى المزيد من المعلومات عن تلك العمليات نظرا للقيود التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

ورفضت هيئة مصرفية آسيوية تجهيز عملية تصدير لمؤسسة كوبية، بسبب احتجاز الوثائق المتعلقة بتلك العملية في الولايات المتحدة. وهذا الوضع أدى إلى أن يرفض المصرف العملية وأن يعيد السلع إلى البلد.

٣-٤ المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ والاعتداءات الأخرى في مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية

خلال هذه الفترة، استمر الوضع الناشئ عن اعتزام شركة باكاردي الاستحواذ على العلامة التجارية للروم الكوبي هافانا كلوب (Havana Club) في الولايات المتحدة، إذ إنهما حصلت على حكم لصالحها خلال عام ٢٠١١، متذرة بتشريع سعت هي نفسها إلى إصداره وحصل على موافقة كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، أي المادة ٢١١ المشهورة من القانون الاتحادي المتعلق باعتمادات ميزانية الولايات المتحدة لعام ١٩٩٨، وهي المادة المتعلقة بتسجيل العلامات التجارية والأسماء التجارية ذات الصلة بالملكات التي أمت في كوبا، وتجديدها أو إعمالها.

وتمت الموافقة على المادة ٢١١ نتيجة للمناورات التي تقوم بها قطاعات مناوئة لكوبا في ميامي وحلفاؤها في الكونغرس، جزاء على المساهمات المالية السخية التي تلقاها من شركة باكاردي التي تروج للأعمال المناوئة للشركة الكوبية Cubaexport، الموجهة إلى اغتصاب العلامات التجارية وأسواق منتج كوبي حقيقي ومشروع.

وتمنع هذه المادة الكوبيين أصحاب العلامات التجارية أو ورثتهم والشركات الأجنبية التي لها مصالح في كوبا، من الاعتراف بحقهم في ملكية تلك العلامات، وفي التمتع في تلك الأراضي بحقوقهم في تلك العلامات التجارية، أو في الأسماء التجارية المسجلة والحماية في كوبا.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، يكون قد مرت عشرة أعوام على تأكيد هيئة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية أن المادة ٢١١ تتنافى مع التزامات المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية التي قطعتها الولايات المتحدة بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وقد طلبت من حكومة الولايات المتحدة إلغاء هذه المادة التي لا تتسق مع الالتزامات المنوطة بها بموجب اتفاق تريبس.

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، رفضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بموجب المادة ٢١١ أن تدافع الشركة Cubaexport عن حقها في تجديد تسجيل العلامة التجارية الممتازة أمام مكتب العلامات التجارية وبراءات الاختراع في الولايات المتحدة، وهو ما اصطدم برفض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية منح المؤسسة الكوبية الرخصة التي ستتيح لها تجديد العلامة التجارية المسجلة في هذا البلد منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٦.

وفي عام ١٩٩٥، دافعت الشركة Cubaexport، إلى جانب الشركة الفرنسية Pernod Ricard، الموزعة للروم الكوبي هافانا كلوب، عن حقها في تسجيل العلامة التجارية المعروفة، ما حظي بدعم هيئة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، التي أصدرت قراراً ضد الولايات المتحدة وطالبت بإلغاء المادة المذكورة التي اعتبرتها غير قانونية.

وهذه السياسة تشكل انتهاكا جسيما للالتزامات التي قطعتها الولايات المتحدة في مجال الملكية الصناعية بحماية العلامات التجارية للشركات والمؤسسات الكوبية. وهذه المنازعة وغيرها من العمليات الجارية ضد براءات الاختراع والعلامات التجارية الكوبية في محاكم الولايات المتحدة تدل على تواطؤ حكومة الولايات المتحدة في الاستحواذ على الحقوق والعلامات التجارية الكوبية.

ذلك أن القانون الدولي ينص على أن الولايات المتحدة تقع عليها مسؤولية مواءمة قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها القضائية والإدارية مع الالتزامات المنوطة بها بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية والمعاهدات الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع التي هي طرف فيها.

وقد دأبت كوبا على احترام الالتزامات التي قطعتها بموجب الصكوك القانونية الدولية المذكورة، دون أدنى تمييز، ما ضمن استفادة واستمرار استفادة أكثر من ٥ ٠٠٠ من العلامات التجارية وبراءات الاختراع للولايات المتحدة من تسجيلها في البلد.

وعلاوة على ذلك، فم منذ عام ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر، لا تزال هناك دعاوى مرفوعة ضد دولة كوبا أمام محاكم الولايات المتحدة، يسعى بعض أصحابها إلى الاستحواذ على علامات تجارية وبراءات اختراع كويبية كتعويضات، استناد إلى أحكام قانون التأمين من مخاطر الإرهاب الذي اعتمد في عام ٢٠٠٢ ويسري أثره حتى عام ٢٠١٤.

## الفصل ٤

### الأضرار الناشئة عن الحصار في القطاعات الأخرى للاقتصاد الكوبي

في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، لحقت بقطاع البناء أضرار بلغت نحو ١,٠٢٧ مليون دولار، ما يعنى العدول عن بناء ما بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ مسكن، أو العدول عن تنفيذ أعمال صيانة ١٤ ٠٠٠ مسكن أو بدلا من ذلك العدول عن إصلاح ٩ ٠٠٠ مسكن، وهو موضوع شديد الحساسية لدى السكان الكوبيين.

وتُحرم كوبا من إمكانية اقتناء تكنولوجيات صلبة ولينة ذات صلة بأشغال الطرق من قبيل وحدات صنع الخرسانة ووحدات صنع المستحلبات الأسفلتية، ومعدات ومواد صيانة وإصلاح الطرق، ما اضطررت معه إلى اقتنائها من أسواق بعيدة للغاية بأسعار أعلى بكثير.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واجهت مؤسسة Seguros Internacionales de Cuba، التي تتولى سنويا حماية أصول الاقتصاد الكوبي، قيودا شديدة حدّت من حصولها على ضمانات إعادة التأمين لدى شركات بلدان ثالثة لها مصالح في الولايات المتحدة و/أو تشارك في بورصات الولايات المتحدة، وعلى رأسها بورصة القيم بنيويورك. وفي نهاية عام ٢٠١١، تكبدت هذه الشركة خسائر في سعر عملة الصرف بلغت حوالي ٢٦٣ ٩٤٣ ٠٠٠ دولار.

وبالنظر إلى ضخامة حجم واردات قطاع صناعة الصلب والهندسة الميكانيكية وصادرات هيئات التسويق المعنية، فإن الخسائر الكبرى في هذا القطاع تعزى أساساً إلى تعذر النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة، وتصل في الفترة قيد الاستعراض إلى ١٠٢ ٥٠٠ ٩٧٨ دولاراً.

وتكبدت المجموعة الصناعية للسلع الاستهلاكية، التي تنتج وتسوق مواد منها المعدات الطبية، والأجهزة الكهربائية المنزلية، والأدوات المنزلية، ورفوف التخزين، وأثاث العيادات والمكاتب، وأدوات البناء، والحاويات البلاستيكية، والمقاومات الكهربائية، وأسطوانات الغاز المسيل، خسائر قدرت بمبلغ ١٥ ٨٤٦ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ كان سيكفي لاقتناء المعدات واللوازم الكفيلة بتلبية احتياجات السكان.

وسجلت مجموعة صناعة الصلب (ACINOX)، التي تنتج ضمن أشياء أخرى قضبان الحديد المموج لأغراض البناء، وأقطاب اللحام، وشبكات اللحام الكهربائي للبنىات، والكابلات والموصلات الكهربائية والهاتفية، والمواد المقاومة للصهر، ومعدات ضخ المياه، خسائر تقدر بمبلغ ٣ ٩٨٠ ٠٠٠ دولاراً.

وتكبدت الصناعة الأساسية، التي تشمل أنشطة اقتصادية أساسية للبلد، منها إنتاج وتسويق النيكل، وصناعة النفط والغاز، والمنتجات المعدنية من غير النيكل، أضراراً بلغت ١٠١ ٢٥٣ ٩٤٢ دولاراً.

وظلت صناعة النيكل تتكبد خسائر جسيمة من جراء استحالة تصدير المنتجات المعدة كلياً أو جزئياً باستخدام النيكل الكوبي إلى الولايات المتحدة، حتى وإن صنعت في بلدان ثالثة. ولذلك اضطرت إلى مواصلة تسويق منتجاتها في أسواق بعيدة عبر قنوات توزيع أكثر كلفة تتدخل فيها جهات وسيطة، وبتطبيق خصومات تفضيلية إزاء سعر سوق لندن للمعادن نظراً للمخاطر السياسية. وقد قدر الضرر الاقتصادي بمبلغ ٨٠ ٣٤٣ ٩٨٠ دولاراً.

وحرمت مؤسسة Cubanique من الحق في شراء القطع والتوابع اللازمة لنظام الكشف عن الحرائق لمؤسسة إنتاج النيكل التي تحمل اسم "القائد إرنستو تشي غيفارا". وأفاد المورد الأوروبي أنه تعذر عليه إجراء العملية نظراً لكون الصانع من الولايات المتحدة ولم يسمح له بالتجارة مع كوبا. وبلغ الضرر المتكبد ٣٧ ٩٠٠ دولاراً.

ولا تزال صناعة النفط هدفاً للتدابير التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة للحيلولة دون تنميتها، ودون حصولها على التكنولوجيات المتقدمة، والمنتجات النفطية، وعلى التمويل اللازم لنموها.

وكان من الضروري أن تقام منصة خصيصا لعمليات الحفر الاستكشافية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا، بعناصر من الولايات المتحدة تقل عن نسبة ١٠ في المائة، في حين أن جميع المنصات الموجودة في العالم تحتوي على نسبة مئوية أعلى من تلك العناصر، وبالتالي فإن سياسة الحصار تمنع استخدامها في كوبا.

وظل النشاط السياحي، خلال الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، يتكبد الخسائر الفادحة جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، في مجالات هامة تتعلق بالخدمات، والعمليات والضمانات اللوجستية الحاسمة لقطاع السياحة، حيث تقدر الخسائر بمبلغ ٦٥٧ ٠٤٣ ٠٦٨ ٢ دولارا.

وتتوخى وكالتا الأسفار Cubatur و Viajes Cubanacán من بين أهدافها استقطاب الرحلات البحرية في البحر الكاريبي. فقبالة هافانا ومدن كويبة أخرى تمر ١٤٠ سفينة من سفن الرحلات البحرية التي تعمل في المنطقة. ويبدو أن مجموعات الملاحه البحرية التابعة للولايات المتحدة، التي تسيطر على السوق العالمية، تتوق إلى إرسال سفنها إلى كوبا لكن الحصار يمنع ذلك. ولولا هذا الحظر، يقدر أن ما لا يقل عن مليون من أصل ٧ ملايين أمريكي يشتركون تذاكر رحلات في بحر الكاريبي كانوا يستوفون في كوبا سنويا.

وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، علم أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بعث برسالة إلى شركة Havana Ferry Partners التابعة للولايات المتحدة رافضا الطلب الذي تقدمت به للحصول على ترخيص لها بتشغيل خط بحري بين فلوريدا وهافانا، وحاجج المكتب بأن ذلك يتجاوز نطاق السياسة الحالية تجاه كوبا.

وفي حالة مجموعة Gaviota السياحية، يقدر أنه لولا القيود المفروضة على سياح الولايات المتحدة المسافرين إلى كوبا، واستنادا إلى معدل شغل متوسط لمنشآتها قدره ٨٣ في المائة، كانت ستلقى إيرادات بمبلغ ٦٢٣ ٤١٦ ٢٥٨ دولارا كان من شأنها أن تؤثر إيجابا في تنمية القطاع.

ولم تكن صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمنأى عن الآثار الضارة لسياسة الولايات المتحدة. فنظرا لهيمنة شركات الولايات المتحدة على قطاع التكنولوجيا المتطورة، يقدر أن خسائر كوبا تبلغ ٦٦ ٧٦٦ ٠٠٠ دولار، وهي تعزى أساسا إلى استحالة النفاذ مباشرة إلى هذه السوق، سواء لاستيراد المعدات والتكنولوجيات أو لتصدير الخدمات، وتنضاف إلى هذه الخسائر أنواع أخرى من التكاليف الإضافية.

ومن المؤسسات التي تأثرت كثيرا هناك مؤسسة الاتصالات Telecomunicaciones de Cuba S.A (ETECSA)، وهي مؤسسة ذات رأسمال مشترك، لا تزال تتكبد أضرارا جسيمة في استيراد التكنولوجيا واللوازم المرتبطة بالمعلومات والاتصالات. وفي هذا المجال لوحده، تكبدت المؤسسة أضرارا تجاوزت ١٤ ٠٩٠ ٠٠٠ دولار.

وهناك أضرار أخرى غير مقدرة كميا تتمثل في حظر الحصول على تراخيص البرمجيات، ورفض الدخول إلى المواقع والاستفادة من الخدمات على شبكة الإنترنت، بما في ذلك الدخول إلى مواقع المعلومات والاستفادة من الأدوات التقنية، من قبيل الأدوات الحاسوبية أو أدوات Netbeans، ومن برامج المعلومات المفتوحة المصدر، والمشاركة في المناسبات التجارية وغيرها.

ولا تزال شركة الطيران المدني الكوبية تتكبد أضرارا جراء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فمن أيار/مايو ٢٠١١ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدرت الأضرار التي تكبدها هذا القطاع بمبلغ ٤٢٧ ١٢٥ ٢٦٩ دولارا.

ويتعذر على كوبا الحصول على الوقود وعلى المدخلات والإمدادات عموما من سوق الولايات المتحدة، ما يضطرها إلى اللجوء إلى أسواق أخرى عبر جهات وسيطة، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في تكاليف الشحن. ويقدر أن الخسائر المتكبدة في قطاع الوقود تصل إلى ٥ ملايين دولار بسبب ضرورة اقتنائه من منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي الوقت نفسه، فعلى الرغم من توفير الدولة الكوبية لجميع التسهيلات للخطوط الجوية التابعة للولايات المتحدة في عملياتها في شتى ربوع البلاد، تظل الولايات المتحدة ترفض الترخيص لخطوطها الجوية بإجراء رحلات إلى إقليمها.

وتكبد قطاع النقل أيضا خسائر بلغت ٨٥٣ ١٨٧ ١٨٢ دولارا.

وتمتلك مؤسسة الملاحة الكاريبية 90 Navecaribe مركبا في المجموع توجد في الموانئ الرئيسية بالبلد لتقدم شتى الخدمات البحرية والمرئية. وتأثرت جودة هذه الخدمات بسبب العجز عن ضمان توفر الموارد والتوابع الأساسية اللازمة لإجراء عمليات التصليح والصيانة، وهو عجز ناتج عن ارتفاع أسعار قطع الغيار والمدخلات وغيرها من من المواد. وفيما يتعلق بتكاليف الشحن، تقدر الخسائر بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار.

وتكبد المعهد الوطني لموارد المياه خسائر في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢ قدرها ٩٤١ ٩٨٩ ١ دولارا بالنظر إلى تكاليف الشحن وتكاليف المواد الأولية.

وما زال يُحظر على كوبا استيراد المعدات المتصلة بالمياه والأرصاد الجوية التي تستخدم في إجراء دراسات الدورة الكاملة للمياه، ورصد دورة المياه، وتنفيذ برنامج فعال للوقاية الهيدرولوجية. ورفضت الشركة الألمانية Ott Hydromet GmbH بيع تلك المعدات لتلقيها رسالة من وزارة التجارة في الولايات المتحدة تشير فيها إلى أنها لا تأذن بالترخيص لأن المعدات لها براءات اختراع أمريكية. وهذا الرفض أضر ببرنامج القياسات الكبرى، إذ تعين البحث عن مورد جديد، وهذا أضر وصول السلعة أكثر من ستة أشهر، وهي فترة تعذر فيها إجراء القياسات اللازمة للوقاية الهيدرولوجية والاستغلال الأكفأ لموارد المياه.

وتعذر على شركة Worthington المكسيكية أن تبيع لكوبا محركات كهربائية من طراز US Motor Works تقرن بمضخات مياه يتعين تركيبها في محطات الضخ في أماكن مختلفة لأن الشركة الأم في الولايات المتحدة علمت بالمقصد النهائي للمنتج. وأدى هذا الرفض إلى الإضرار بعملية تزويد نحو ٥٠.٠٠٠ ساكن بالمياه.

## الفصل الخامس

### معارضة سياسة الإبادة الجماعية للحصار المفروض على كوبا

#### ١-٥ معارضة السياسة داخل الولايات المتحدة

زادت أيضا خلال هذه الفترة معارضة سياسة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتجلت هذه المعارضة في جملة أمور في العديد من البيانات والتصريحات الصحفية الصادرة عن شخصيات سياسية وفكرية بارزة وفي إجراءات الكونغرس وحكومات الولايات والمنظمات غير الحكومية وقطاعات الأعمال. ومن أهمها ما يلي:

ففي ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، قدم النائب الديمقراطي عن نيويورك تشارلز رانغل، ثلاثة مشاريع قوانين تهدف إلى إحداث تغيير في السياسة المتبعة إزاء كوبا وهي: مشروع القانون H.R.1886 المعنون "قانون حرية التصدير إلى كوبا"؛ ومشروع القانون H.R. 1887 المعنون "قانون التجارة الحرة مع كوبا"؛ ومشروع القانون H.R.1888 المعنون "قانون عام ٢٠١١ لتشجيع الصادرات الزراعية والطبية الأمريكية إلى كوبا". وتقتصر هذه المبادرات في جملة أمور السماح بسفر المواطنين الأمريكيين إلى كوبا، وإلغاء قوانين الحصار، ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب، والسماح بإجراء التحويلات المباشرة مع المؤسسات المصرفية الكوبية.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، قدم النائب جيف فليك (جمهوري من أريزونا) مشروع تعديل على مشروع قانون تنظيم الخدمات المالية للسنة ٢٠١٢، أقر بالتزكية، ويقتضي أن يقدم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تقريراً عن طلبات الترخيص العالقة.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نشر مركز الديمقراطية في الأمريكتين دراسة تشير إلى أن سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا أخفقت وعزلت بلد الشعب الكوبي وأن تغيير السياسة المتبعة إزاء كوبا سيكون له أثر نافع ودائم على المجتمعين الكوبي والأمريكي. وتدعو الدراسة الرئيس أوباما إلى إصدار أوامر تنفيذية لتيسير تدفق التمويل، وتحث سلطات الولايات المتحدة على السماح باستفادة كوبا من المؤسسات الائتمانية الدولية من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وتطلب إلغاء البرنامج التخريبي ضد كوبا لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، باعتباره كلفة لا لزوم لها تقدر بملايين الدولارات، ولا تؤدي إلا إلى زيادة التوتر بين هافانا وواشنطن. ويعارض المركز السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا ويسعى إلى الاستعاضة عن النهج الحالي بنهج يتوخى اتخاذ سياسات جديدة تفضي إلى تطبيع العلاقات والاعتراف بالحكومة الكوبية.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عرض الباحث ريتشارد فينبرغ من معهد بروكيتز للبحوث، والخبير في شؤون أمريكا اللاتينية المعني بأمريكا اللاتينية في مجلس الأمن القومي (خلال ولاية حكومة الرئيس ويليام جيفيرسون كلينتون) تقريراً أوصى فيه بالتقريب بين مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكوبا، في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تجري في هذا البلد. وأعلن فينبرغ أن تقريره يهدف من جهة أخرى إلى القضاء على النظرة السائدة على نطاق واسع في الولايات المتحدة بأن الجزاءات المفروضة على كوبا أدت إلى عزل هذا البلد عن النظام المالي الدولي.

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نظم الأمين العام للمجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة، مايكل كينامون، مؤتمراً صحفياً في هافانا، أفاد فيه بأن مجلس الكنائس في كلا البلدين يلتزمان بالعمل على إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، نشرت مؤسسة Angus Reid Public Opinion لاستقصاء الرأي العام نتيجة دراسة استقصائية أظهرت أن ٦٢ في المائة من الأمريكيين يؤيدون إعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا وأن ٥٧ في المائة يؤيدون رفع القيود المفروضة على السفر، وأن ٥١ في المائة يعارضون الحصار.

وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، أجرى رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالعمليات الأجنبية في مجلس الشيوخ، باتريك ليهي (ديمقراطي من ولاية فرمونت)، تبادلًا للآراء مع مدير وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، راجيف شاه، خلال مناقشة ميزانية هذه الوكالة لسنة ٢٠١٣. وقد عارض ليهي الحصار ووضع موضع تساؤل سياسة الوكالة إزاء كوبا.

وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نشر مجلس شؤون نصف الكرة الأرضية تقريراً يدين فيه الولايات المتحدة لتماديها على نحو لا عقلاني وطائش في دعم سياسة الحصار المفروض على كوبا التي تبيّن في السنوات الخمس الأخيرة أنها سياسة خاطئة. ويشير ذلك التقرير أيضاً إلى الاقتراحات التي طرحها الرئيس الكوبي راؤول كاسترو روز مرارا للشروع في حوار قائم على الاحترام مع الولايات المتحدة، على أساس من المساواة؛ وانتقد خضوع سياسة الولايات المتحدة الخارجية لقطاعات من اليمين المتطرف المناوئ لكوبا تقيم في فلوريدا؛ وأشار إلى أن تعنت واشنطن أدى إلى خسارة ملايين الدولارات في المبيعات لأكبر جزيرة من جزر الأنتيل.

وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعلن رئيس لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ، جف بينغمان، ما يلي: " ... إننا [الولايات المتحدة] من بدأنا نتخلى عن باقي الأمريكتين في هذه المسألة [المتعلقة بالسياسة إزاء كوبا] ويتوجب علينا أن نغيّر سياستنا". وأضاف "إني أعتقد أننا سمحنا بأن تملّي علينا سياستنا إزاء كوبا دوائر كويبة - أمريكية في هذا البلد، بدلا من أن تملّيها علينا المصالح الوطنية"، واستنتج أنه "قد حان الوقت لنعيد إقامة علاقات دبلوماسية مع كوبا وننهي الحظر الذي نفضّه على بيع السلع والخدمات لكوبا وعلى شراء [المنتجات] الكوبية".

وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نشرت صحيفة Los Angeles Times مقالة افتتاحية بعنوان "أن الأوان لإدماج كوبا" جاء فيها ما يلي: "إن سياسة حظر مشاركة كوبا في [اجتماعات قادة نصف الكرة الأرضية] لما يناهز ١٨ عاما، ينبغي أن تنتهي وقد حان الوقت لإدماجها". وهذه السياسة تأتي بنتائج عكسية. وأشارت المقالة إلى أنها "لم تسفر عن تغيير النظام مثلما لم يسفر عنه الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على مدى ٥٠ عاما ... وعلى النقيض من ذلك أدت إلى تأجيج الشعور بالحرمان في أوساط قادة أمريكا اللاتينية. وفي الوقت الحاضر، فإن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في نصف الكرة الأرضية الذي لم يعد إقامة علاقات دبلوماسية مع هافانا". وأكدت المقالة أنه "أيا كان السبب، فإن هذا الموقف لا يلقي صدى جيدا لدى قادة المنطقة، الذين يعتبرون أن إجراءات الحظر والعزل السياسي هي سياسات أكل عليها الدهر وشرب تعود إلى حقبة الحرب الباردة".

وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نشر مؤتمر الأساقفة الكاثوليكين في الولايات المتحدة رسالة وجهت إلى وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، طلب فيها إلى إدارة الرئيس أوباما "الإلغاء التام" للحصار المفروض على كوبا، وكذلك إعادة العلاقات الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك جاء في ذات الرسالة أن ذلك سيتيح للولايات المتحدة إعادة ربط علاقات مع شريك تجاري، بما يفيد التجارة الأمريكية. وفي الرسالة نفسها، أضاف الأسقف ريتشارد إ. بيتس، من دي موان في أيوا، الذي يرأس لجنة العدل والسلم الدوليين في المؤتمر، وشارك في مراسم زيارة البابا بينيديكتوس السادس عشر إلى كوبا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، أن أعضاء في منظمات خيرية وممثلين رفيعي المستوى في الكنيسة الكاثوليكية في كوبا أفادوا مرارا وتكرارا، خلال تلك الزيارة للجزيرة، بأن جهودهم تحبط لعجزهم عن الحصول على منتجات الولايات الأمريكية بسبب الحصار.

وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، وصفت منظمات مؤيدة لتطبيع العلاقات بين البلدين يوجد مقرها في الولايات المتحدة بـ "العمل الإرهابي" الحريق الذي أتى في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على مكاتب شركة الرحلات الجوية المستأجرة Airline Brokers. ووقع نص البيان لواء أنطونيو ماسيو، والتحالف المرقى، والمؤسسة من أجل تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا (ForNorm)، ورابطة الدفاع الكوبية الأمريكية، وحزب العمال الاشتراكي. وطالت الهيئات الولايات المتحدة برفع القيود المفروضة على الرحلات الجوية إلى الجزيرة. وصرح أحد أعضاء لواء أنطونيو ماسيو: "إننا نعتبر هذا العمل عملا إرهابيا لا يستهدف فقط تلك الشركة وإنما حق جميع مواطني الولايات المتحدة في السفر إلى كوبا... وبخاصة الحق في المشاركة مع أسر المهاجرين الكوبيين وتقديم العون لها".

## ٢-٥ المعارضة الدولية

ييدي المجتمع الدولي على نحو واضح معارضته المتزايدة والكاسحة للحصار المفروض على كوبا. فهناك أصوات لا تعد ولا تحصى تنادي في جميع أنحاء العالم بإلغاء هذه السياسة اللاإنسانية. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدرت تصريحات عديدة تؤيد رفع الحصار فوراً ودون شروط.

وفيما يلي أبرزها:

- اتخذ مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ملايو، بغينيا الاستوائية، يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١، القرار المعنون "قرار حول رفع الحظر الاقتصادي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا". وكرر نص القرار الذي اعتمد

للسنة الثانية على التوالي "النداء الموجه إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحظر الاقتصادي والتجاري الطويل غير الضروري المفروض على جمهورية كوبا وتمكينها بذلك من التمتع بكافة الآفاق الشرعية لتنميتها المستدامة". ودعت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى رفع العقوبات الطويلة غير الضرورية المفروضة على جمهورية كوبا.

- طلبت منظمة العفو الدولية غير الحكومية إلى الرئيس باراك أوباما في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠١١، عدم تمديد الحصار المفروض على كوبا. وجاء في نص الرسالة التي نشرتها قناة سي إن إن التلفزيونية ما يلي: "إننا نطلب إليكم بإلحاح الاستمرار في التخلي عن هذه السياسة التي دامت خمسة عقود وتبين أنها تخل بحقوق الإنسان". وأكدت المنظمة أن الحصار أدى إلى تدهور الأحوال الصحية للكوبيين، إذ بات من الصعب على البلد استيراد الأدوية، والمعدات الطبية والتكنولوجيات اللازمة لمعالجة بعض الأمراض، كما أنه يمنع قيام وكالات وبرامج الأمم المتحدة بإرسال الدعم والموارد إلى كوبا.
- أدان كبار الشخصيات وممثلون رفيعو المستوى من ٣٩ بلدا عضوا في الأمم المتحدة إدانة صريحة الحصار ودعوا إلى إنهائه، خلال المناقشة العامة التي جرت في إطار الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- اعتمد مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد على مستوى وزاري، في كاراكاس، فنزويلا، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الإعلان المعنون "إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا". وجاء في نص الإعلان أن الآثار الضارة لتلك الجزاءات لا تطال فقط دولة عضوا في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإنما تفرض أيضا معايير وقواعد معينة على المجتمع الدولي فيما يتعلق بإقامة العلاقات مع كوبا. وأدان الإعلان بقوة تطبيق أي قانون أو تدبير يتنافى مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بيرتون؛ ودعا، في هذا الصدد، حكومة الولايات المتحدة إلى وقف تنفيذه. ودعا حكومة الولايات المتحدة أيضا إلى الامتنال لأحكام عدد من القرارات المتعاقبة التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي أكثر هيئات المجتمع الدولي ديمقراطية وأكثرها تمثيلاً له، بشكل قاطع، في تصويت تاريخي جديد، يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، معارضتها للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا عندما اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ١٨٦ صوتاً مقابل اثنين (الولايات المتحدة وإسرائيل) وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت القرار المعنون ”إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“. وشارك في مناقشة الموضوع ٣٩ وفداً ومنظمات وهيئات إقليمية ودون إقليمية عديدة منها مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والبلدان الشريكة.
- اعتمد مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الحادي والعشرون لرؤساء الدول والحكومات المعقود في أسونسيون، باراغواي، يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلاغاً خاصاً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، بما في ذلك قانون هيلمز - بيرتون، يكرر فيه رؤساء الدول والحكومات ”رفضهم بأقوى العبارات تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بيرتون، ويحثون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتطبيق هذا القانون“. ويحث ذلك البلاغ ”حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تقوم، امتثالاً للقرارات المتعاقبة العشرين التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا“.
- رفض أول لقاء عالمي لأصحاب المدونات، جمع أكثر من ٤٠٠ من الناشطين على الإنترنت، والصحفيين والأكاديميين والطلاب من ٢٣ بلداً في مدينة فوس دي إيغواسو البرازيلية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ”فرض أي قيد على الوصول إلى الإنترنت مثل ما تفرضه الولايات المتحدة حالياً في إطار حصارها الذي تفرضه على كوبا“.
- أصدر رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعين في كاراكاس، جمهورية فنزويلا البوليفارية، في إطار مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بلاغاً خاصاً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه

الولايات المتحدة على كوبا. ويكرر رؤساء الدول والحكومات في ذلك البلاغ "إدانتهم بأقوى العبارات تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بيرتون، بما في ذلك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ويحثون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتطبيق هذا القانون"، و "يطالبون من ثم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم، امتثالاً للقرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة واستجابة للنداءات المتكررة التي وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا...".

- جاء في إعلان بويرتو إسبانيا المعتمد بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الكاريبية وكوبا، في ترينيداد وتوباغو في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إننا "ندين بقوة التطبيق الأحادي الجانب وخارج نطاق الحدود الإقليمية لقوانين قسرية وتدابير تتنافى مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حرية الملاحة وحرية التجارة في العالم ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الإنصات للنداء المدوي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن ترفع فوراً الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم المفروض على جمهورية كوبا".
- واعتمدت قمة الجماعة الكاريبية وكوبا أيضاً بشكل مستقل إعلاناً خاصاً لرؤساء الدول والحكومات جاء فيه ما يلي: "... إننا نشعر بالإهانة نظراً لتدخل الولايات المتحدة في سيادة ترينيداد وتوباغو. فهذا يشكل تطبيقاً خارج نطاق الحدود الإقليمية وبشكل انفرادي وغير مبرر لقانون هيلمز - بيرتون الذي وضعته الولايات المتحدة، بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويتناقض أيضاً مع الرفض الصارخ للجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السياسة. وقد رفض الإعلان "تدخل سلطات الولايات المتحدة التي حالت دون عقد قمة الجماعة الكاريبية وكوبا في فندق هيلتون. وكان ذلك دليلاً آخر على ظلم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وعلى أثره الضرر بالحياة اليومية للشعب الكوبي. وفي هذا الصدد، كان من الممكن أن يؤثر هذا العمل الخارج عن حدود الولاية الإقليمية في نجاح القمة".
- اعتمدت سلطة منظمة دول شرق البحر الكاريبي، في اجتماعها الرابع عشر، المعقود في باهيا دي رودني، سانت لوسيا، يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بلاغاً عبر فيه القادة عن دعمهم القوي للمشاعر المعبر عنها في إعلان بويرتو إسبانيا الصادر بمناسبة مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الكاريبية

وكوبا، الذي رفض بقوة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم والوحشي المفروض على جمهورية كوبا، والتدابير الخارجية عن نطاق الحدود الإقليمية المهادفة إلى توسيع نطاق الحصار ليشمل بلدنا ثالثة.

- اعتمد الاجتماع الطارئ الثامن للمجلس السياسي للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، المعقود في هافانا، كوبا، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، إعلانا خاصا بشأن مشاركة كوبا في القمة السادسة للأمريكتين رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على هذا البلد. وتقرر في ذلك الإعلان "الموافقة على طلب إنهاء الولايات المتحدة فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا والبدء في عملية حوار قائم على الاحترام مع هذا البلد على أساس احترام سيادته وحق الشعب الكوبي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره"، و "المطالبة بشكل لا لبس فيه، خلال القمة السادسة للأمريكتين، بوقف تلك السياسة ورفع الحصار المفروض على كوبا..." و "توجيه نداء إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتجدد على غرار القمة الخامسة للأمريكتين في ترينيداد وتوباغو المطالبة بضرورة إنهاء هذه السياسة اللاعقلانية".

- صرح وزير الخارجية الدانمركي، فيلي سوفندال، للصحيفة الدانمركية Berlingske Tidende، في ٢٨ شباط/فبراير، في إشارة إلى إقدام الولايات المتحدة على تجميد مدفوعات تاجر دانمركي يريد اشتراء تبغ كوبي في ألمانيا، بأنه "ينبغي ألا تتدخل الولايات المتحدة في المبادلات التجارية بين الدانمرك ومؤسسات الإنتاج الكوبية". وأضاف أنه "يبدو لي من الظلم أن تتدخل الولايات المتحدة بين الشركات الأوروبية كما هو الحال هنا، حينما يتعلق الأمر بتحويل قانوني للأموال بين مؤسستين أوروبيتين". وأكد أن الدانمرك والاتحاد الأوروبي يعارضان الحصار التجاري المفروض على كوبا على مدى ٥٠ عاما.

- أصدرت البلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في إطار قمة الأمريكتين، بلاغا خاصا بشأن موقفها في قمة كارتاخينا. وفي تلك الوثيقة أعربت عن قرارها عدم المشاركة في القمم المقبلة للأمريكتين دون حضور كوبا و "مطالبة حكومة الولايات المتحدة بالإلغاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي للإنساني المفروض على كوبا، وبالبدء في عملية حوار قائم على احترام الإرادة السيادية وحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره". وعبرت جميع البلدان المشاركة في تلك القمة تقريبا عن معارضتها لوجود الحصار.

• أكد مجددا وزراء البلدان الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، المجتمعين في إطار الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع للحركة، المعقود في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، نداءهم لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يؤدي، بالإضافة إلى كونه عملا أحادي الجانب ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، إلى خسائر كبيرة وأضرار اقتصادية تلحق بالشعب الكوبي. كما طالبوا مرة أخرى بالامتنال التام لجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحصار. وأعربوا كذلك عن قلقهم البالغ إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية وعارضوا التدابير التشريعية الجديدة التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار، فضلا عن كافة التدابير الأخرى التي اتخذتها هذه الحكومة في الآونة الأخيرة ضد الشعب الكوبي.

#### استنتاجات

لا تزال سياسة الحصار المفروض على كوبا مستمرة وتزداد حدة على الرغم مما صدر عن المجتمع الدولي من مطالبات مكثفة ومتزايدة لحمل الولايات المتحدة على تغيير تلك السياسة، ورفع الحصار عن كوبا وتطبيع العلاقات الثنائية معها.

فالحصار ينتهك القانون الدولي، ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك الحق في التنمية وسلام وأمن دولة ذات سيادة. وهو في جوهره وأهدافه، عمل عدواني انفرادي وخطر دائم يهدد استقرار البلد. وهو يشكل انتهاكا خطيرا وصارخا ومستمرا لحقوق شعب بأكمله ويعتبر عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. وهو ينتهك الحقوق الدستورية لأفراد الشعب الأمريكي من خلال انتهاك حقهم في حرية السفر إلى كوبا. وهو ينتهك أيضا الحقوق السيادية لدول كثيرة أخرى باعتباره يتجاوز حدود الولاية القضائية للدولة.

وكما ذكر آنفا، بلغت الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي من جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بمراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق المالية الدولية، أكثر من ١٠٦٦ بليون دولار. وبتقييمها بالأسعار الجارية، فإنها تربو على ١٠٨ بلايين دولار.

وما زال الحصار يشكل سياسة عبثية وغير قانونية عفا عليها الزمن ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً، وهو لم يحقق ولن يحقق الأهداف المرسومة له المتمثلة في كسر عزم الشعب الكوبي على التمسك بسيادته واستقلاله وحقه في تقرير المصير، ولكنه يتسبب في حرمان السكان ومعاناتهم، ويقيد ويعرقل تنمية البلد، ويلحق أضراراً بالغة باقتصاد كوبا. فهو العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

إن الحصار وليد سياسة انفرادية مرفوضة سواء داخل الولايات المتحدة كما في أوساط المجتمع الدولي. وينبغي أن تقوم الولايات المتحدة برفعه فوراً وبدون شروط. ومرة أخرى تود كوبا أن تعرب عن شكرها للمجتمع الدولي وأن تلتزم بدعمه من أجل وضع حد لهذه السياسة الجائرة وغير القانونية واللاإنسانية.

### جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

لا تحيد حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن موقفها الثابت المتمثل في رفض جميع أشكال الجزاءات التي تفرض على دولة ذات سيادة، بما في ذلك الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي.

فهذا الحظر الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا خارج نطاق ولايتها الإقليمية، إنما هو تحدّ سافر لسيادة كوبا ينتهك على نحو صارخ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويقوض حرية التجارة والملاحة وأبسط قواعد التعايش والاحترام بين الدول ذات السيادة، وهو يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، حيث ينكر على الشعب حقه في الحياة وفي التنمية، ومن ثمّة، فهو يستحق إدانة قوية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد سببت سياسة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود حلت خسائر فادحة لهذا البلد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بلغت مئات البلايين من دولارات الولايات المتحدة، وتأثرت من ذلك أيضاً دول ثالثة تقيم علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية مع كوبا، ومن ثمّة، فإن الحصار لا يزال هو العقبة الرئيسية التي تعرقل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. لذا، لا بد من القيام دون تأخير، عملاً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لمطالبات المجتمع الدولي، بوقف سياسة الحصار الإجرامية الشاذة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وتؤيد حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية باستمرار الجهود التي تبذلها كوبا حكومة وشعبا لإنهاء الحظر الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، وستواصل زيادة توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا وتطويرها في المستقبل.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية التصويت لصالح أي قرار يدعو إلى رفض الحصار، اتساقا مع أحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الشأن. وتؤكد وزارة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية للأمين العام أن الحكومة الكونغولية ستؤيد الموقف الكوبي في الدورة العادية السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

### جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢]

صوتت جمهورية جيبوتي لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٦، ومن ثمة، فهي لم تسن أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، وهي لا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

### دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

لم يسن كومونولث دومينيكا أو يطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة في كوبا. ويمثل كومونولث دومينيكا امتثالا تاما لأحكام القرار ٦/٦٦.

## الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

تمثل حكومة الجمهورية الدومينيكية في علاقاتها الدولية للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها علاقات التعاون والتبادل بين الأمم، والمكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي غيره من قواعد القانون الدولي. لذا، فهي تمتنع عن سن و/أو تطبيق أي قوانين تتنافى مع هذه القواعد والمبادئ.

## إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

تعلن حكومة إكوادور أنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير قد تشكل حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا، وذلك اتساقا مع سياستها التي دأبت فيها على شجب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها منذ عدة عقود.

وفي الوقت ذاته، تطالب إكوادور بأن يتم فورا ودون شرط رفع جميع ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد الكاريبي من تدابير انفرادية تسببت لسكانه في أضرار اقتصادية واجتماعية فادحة، وأحدثت لهم أزمة إنسانية واسعة النطاق.

وتجسيدا لموقف إكوادور التي ترى أنه من غير المقبول إطلاقا أن تُفرض على بلد ثالث تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود ولاية الدولة، كالتدابير الواردة في قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بورتون لعام ١٩٩٦، فقد دأبت على تأييد القرارات المتعاقبة التي اتخذت بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

## مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

صوّتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٦ اتساقاً مع وجهة نظرها الثابتة التي ترى أن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس من أساليب العمل التي يمكن أن تتغاضى عنها مصر.

فالخطر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يشكل انتهاكاً واضحاً لمبادئ العمل المتعدد الأطراف، وخرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، والثقة المتبادلة. ثم إن له عواقب وخيمة على القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي وعلى رفاهية الشعب الكوبي.

وترى مصر أنه من المثير للجزع أن يتواصل تشديد هذا الحصار الجائر المضروب على كوبا الذي يستمر سريانه ضد كوبا منذ أكثر من نصف قرن. وللخطر آثار تمتد لتطال شركات دول ثالثة ومواطنيها. وبذلك، فإنه ينتهك الحقوق السيادية للكثير من البلدان الأخرى. وينتاب مصر قلق بالغ من اتساع رقعة تنفيذه خارج حدود الولاية الإقليمية، وهو ما يمثل حجة أخرى للمطالبة بإنهاء هذه الجزاءات غير المررة على الفور.

## السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

إن جمهورية السلفادور، انطلاقاً من حرصها الدائم على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإدراكها التام لضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير اقتصادية وتجارية تضر بدولة أخرى وتؤثر في حرية تدفق التجارة الدولية، تكرر تأكيد تأييدها للقرار الداعي إلى ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتشير جمهورية السلفادور كذلك إلى أن سريان بعض القوانين الوطنية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، ما زال يضر بالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية جمهورية كوبا، وبحرية التجارة والملاحة.

وتؤيد جمهورية السلفادور الإنهاء الفوري لهذا الحصار، لا امتثالا للقانون الدولي فحسب، وإنما أيضا من منطلق أنه عمل يرفضه المنطق، بسبب الآلام والمعاناة التي يكبدها للشعب الكوبي.

وتود جمهورية السلفادور أن تعرب عن قلقها مما يترتب على هذا الحصار من أضرار متواصلة تطال النظام الصحي للكوبيين وأمنهم الغذائي، حيث تضطر دولة كوبا إلى اشتراء مدخلات من أسواق بعيدة والاستعانة في ذلك بسماسرة في أحيان كثيرة، الأمر الذي يتسبب في هدر جانب كبير من الموارد المالية كان لولا ذلك، سيستخدم في مجالات إنمائية أخرى.

وإذ تكرر جمهورية السلفادور تأييدها لتوافق الآراء المتوصل إليه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وللتضامن الذي أعربت عنه معظم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة من خلال تأييدها لقرار الجمعية العامة ٦٦/٦، فإنها تدعو إلى إلغاء هذه التدابير المفروضة على جمهورية كوبا، وتعلن أنها تمتنع، امتثالا للقرار المذكور، عن سن أو تطبيق قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة، وتؤثر سلبا في الحقوق السيادية لدولة كوبا ومواطنيها.

وتود جمهورية السلفادور أن تكرر مطالبتها الولايات المتحدة بأن تضع حدا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأن تدخل مع هذا البلد في عملية حوار تحترم فيه سيادته وحق الشعب الكوبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

### غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

تعرب جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى عن قلقها من استمرار الحصار، حيث إنه يضر برفاه الشعب الكوبي الشقيق، وينتهك القانون الدولي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وتضم جمهورية غينيا الاستوائية صوتها إلى صوت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمطالبة بإنهاء هذا الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

## إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

لم تسن حكومة دولة إريتريا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

وتعارض إريتريا بشدة الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي.

وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى المناهضة للإلغاء أو الإبطال الفوري لتلك القوانين أو التدابير التي تُلحق آثارا ضارة بالشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

## إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ترى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في استمرار فرض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا انتهاكا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا. وإضافة إلى ذلك، فقد تسبب الحظر في تكبيد الشعب الكوبي خسائر مادية وأضرارا اقتصادية فادحة.

ولذا، تود حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحظر لتمكين كوبا شعباً وحكومةً من التمتع بسيادتها وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بأن الحوار البناء ضروري لإحلال الثقة والتفاهم المتبادلين بين بلدان العالم.

## الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١ أيار/مايو ٢٠١٢ ]

يرى الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة تهم الطرفين بالأساس. بيد أنه أعلن ودوله الأعضاء اعتراضه الواضح على توسيع نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، حسبما ورد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بورتون لعام ١٩٩٦.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اعتمد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة وإجراء مشتركاً بهدف حماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز - بورتون خارج الحدود الإقليمية للدولة، وذلك عن طريق حظر الامتثال لهذا القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في مؤتمر قمة لندن المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعقود في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بورتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ ومذكرة تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

## فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

تؤكد فيجي من جديد تأييد حكومتها للقرار ٦/٦٦، وتكرر تأكيد موقف حكومتها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وذلك وفقاً للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تتخذ فيجي أي تدابير قد تعرقل العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. بل على النقيض من ذلك، إن فيجي عاقدة العزم على تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وهي تؤيد في هذا الصدد تأييداً تاماً النداء الداعي إلى رفع الحظر المفروض على كوبا.

## غابون

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، صوتت غابون لصالح القرار ٦/٦٦، شأنها في ذلك شأن معظم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وها نحن لا نزال متمسكين بأن تنفذ الدول الأعضاء في منظمنا الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار المذكور.

فهذا الحصار يتنافى مع مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وكلها مبادئ منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وما زال القلق يساور بلدنا من استمرار التدابير الرامية إلى توسيع نطاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتشديده، وكذلك من آثاره على سكان كوبا ومواطنيها من المقيمين في الخارج.

## غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢]

لم تسن غامبيا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير أو قرارات تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمسّ سيادة دول أعضاء أخرى، والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايات تلك الدول، وحرية التجارة والملاحة.

وما زلنا نعارض سنّ أو تطبيق مثل هذه القوانين أو التدابير على كوبا لأنها تعوق التدفق الحر والسلس للتجارة والملاحة الدوليتين. ونحن نؤمن أيضا بأنه ينبغي أن يحترم الجميع القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة والداعية إلى إنهاء الحظر المفروض منذ عدة عقود على كوبا. فلا بد من إنهاء هذا الحظر.

وتضم غامبيا، من منطلق إحساسها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي، صوتها إلى أصوات إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي.

## جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها للقرار ٦٦/٦، وهي لم تسن أو تطبق أي قوانين ضد كوبا، ولم تتخذ ضدها أي تدابير من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين جورجيا.

## غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

لم يسبق قط أن أيدت غانا على امتداد السنوات الخمسين الماضية الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ومن ثم فإنها لم تسن ولم تطبق أي قوانين تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة وتضر بكوبا. وغانا مقتنعة بأن الحظر الأمريكي الانفرادي المفروض على كوبا يتعارض مع الالتزامات المنوطة بالدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي، وعليه، ينبغي ألا يكون له أي أثر قانوني.

وتعتبر غانا أيضا أن الحصار عمل غير مقبول أخلاقيا لأنه يجرم دولة ذات سيادة، لها مكانتها بين الأمم، من الاستفادة من فوائد التجارة الخارجية، وذلك أمر لا يمكن الدفاع عنه. ومن ثمة، تعترض غانا على الحظر، وعلى أي قانون ينتهك مبادئ من مبادئ القانون الدولي الأساسية، هما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق جميع الدول في أن تحدد لنفسها مسارات التنمية الاجتماعية التي تريدها. وتظل غانا ملتزمة بهذه المبادئ، وقد دأبت على تأييد قرارات الجمعية العامة التي تدعو في جملة أمور إلى وضع حد لهذا الحظر.

وتود غانا أن تناشد الكونغرس الأمريكي أن يستجيب للنداء الذي دأبت الجمعية العامة على توجيهه على مدى ٢٢ سنة من أجل رفع الحظر، وإعادة النظر في موقف الولايات المتحدة المناهض لكوبا، ومعاملة كوبا كدولة مستقلة لها الحق في أن تختار الطريق الذي تريده لنفسها.

وعلى نحو ما أثبتته التطورات التي استجدت في القرن الحادي والعشرين، فمن المهم في هذا الصدد أن نستجمع سلطتنا الأخلاقية الجماعية لنجدد النداء إلى جميع الدول أن تجسد

في جميع معاملاتها الدولية دون استثناء روح التعاون والتعددية والاعتماد المتبادل، إضافة إلى ما تتسم به مقوماتنا الثقافية والأيدولوجية من تنوع. وتوجه غانا في واقع الحال انتباه الرأي العام الدولي إلى حقوق الشعب الكوبي في الاستفادة من عمله الشاق والالتزام بالعدالة الاجتماعية. فلقد ضحت كوبا بما فيه الكفاية لأكثر من خمسة عقود من الزمن في سعيها لنيل الحرية، وقد حان الوقت لكي يمد المجتمع الدولي دعمه التام لتلك القضية.

وتود غانا أن تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الكف عن أي سياسة تجسد العمل الانفرادي أو تروج له على نحو يضرب عرض الحائط بميثاق الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها الأساسية. وإنه لأمر محزن وغير مقبول في الواقع، أن تؤخذ أي دولة في أيامنا هذه وعصرنا الحالي بجريرة تطبيق مسار التنمية الذي اختارته لنفسها. فلا يمكن أن تحكم العالم في هذا القرن الحادي والعشرين أيديولوجية وحيدة. فدعونا نعمل بروح الديمقراطية الحققة وندع الإيديولوجيات البائدة تتلاشى تدريجياً، وذلك من خلال التحلي بالخصال القيادية المثالية وسلك طريق الحوار والدبلوماسية، ونبذ لغة التهديد وتوقيع العقوبات.

والمسؤولية عن مواجهة التحديات المطروحة في القرن الحادي والعشرين ودحرها إنما تقع في نهاية المطاف على عاتق مجتمع دولي يقبل بمقتضيات الاعتماد المتبادل وبما تتسم به ثقافتنا وإيديولوجياتنا وخياراتنا من تنوع.

وقد أثبتت كوبا على مر السنين تشبعها بروح العمل التعددي والتعاون الدولي باستضافتها آلاف الطلاب الأفريقيين لمتابعة الدراسة في كوبا، وبعد الانتهاء من دراساتهم في مختلف التخصصات، هاهم يساهمون الآن وسيواصلون المساهمة في تنمية بلدانهم.

لذلك، من المؤمل أن تصبح، عاجلاً لا آجلاً، مسألة الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا جزءاً من ماضٍ ولى وانقضى.

## غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ ]

التزاماً من حكومة غرينادا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فإنها لا تسن ولا تطبق ولا تقبل أي قوانين أو تدابير انفرادية تعرقل أو تنسف الحقوق السيادية لأي دولة؛ ولا أي تدابير اقتصادية وتجارية تنفذ على نحو انفرادي من شأنها أن تقيد العملية الإنمائية في أي دولة.

وترى غرينادا أنه ينبغي ألا ينفى حق دولة من الدول في تحديد شركائها الاقتصاديين والتجارين حق دولة أخرى في الاستقلال السياسي وتقرير المصير.

والأكيد هو أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ خمسين سنة يشكل عملاً غير حسيب يمنع قيام علاقات مثمرة بين بلدين شديدي القرابة جغرافياً. ثم إن سكان كوبا ما زالوا يعانون من الآثار السلبية العديدة الناشئة عن التدابير الصارمة المفروضة على بلدهم.

ويشكل القانون رقم ٩٥٩ الذي سنته ولاية فلوريدا مؤخراً محاولة أخرى من المحاولات العديدة لزيادة تشديد هذه القيود الانفرادية الشديدة أصلاً بحق كوبا. وتأسف غرينادا لهذا التطور الأخير وتدينه بقوة.

وتحث غرينادا مرة أخرى الولايات المتحدة على أن تستجيب للنداء الذي وجهه إليها المجتمع الدولي قاطبة، والذي يدعوها فيه إلى أن توقف دون قيد أو شرط الجزاءات المتعددة التي تفرضها على كوبا، والتي تخل في واقع الأمر بالمبادئ الدولية التي تشجع إقامة علاقات سلمية بين الدول. لذا، فغرينادا تؤيد بقوة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

## غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٢]

عملاً بقرار الجمعية العامة ٦/٦٦، تود جمهورية غواتيمالا أن تفيّد بأن دولة غواتيمالا لم تسنّ ولم تطبّق أية قوانين أو تدابير مخالفة للأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعليه، توضح غواتيمالا أنه ليس لديها أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعيق حرية المرور والتجارة الحرة بينها وبين وكوبا.

وبناء على ما سلف، ترفض غواتيمالا أي تدبير انفرادي يتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحت البلدان التي ما زال نظامها القانوني يتضمّن أحكاماً من هذا القبيل على اتخاذ التدابير الضرورية لإلغائها أو إبطالها.

## غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

يثير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي اهتماما خاصا وقلقا بالغاً لدى شعب غينيا وحكومتها.

وتؤكد جمهورية غينيا من جديد رسمياً تمسكها بمبادئ المساواة بين الدول وسيادتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عملاً بالالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومن منطلق الوفاء بالتزاماتها الدولية وحرصها على احترام القواعد والمقاصد والمبادئ التي تحكم المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي هي دولة عضو فيها. ثم إن جمهورية غينيا ترفض القوانين والأنظمة التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، وأي أشكال أخرى من التدابير الاقتصادية القسرية ضد كوبا.

وهي إذ تستند إلى مبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين الذي التزمت به، تطالب بأن يرفع فوراً ودون شرط هذا الحصار الظالم الذي كبّد الشعب الكوبي الكثير من المعاناة والخسائر الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وإذ تدرك الحكومة الغينية أن هذا الحصار هو انتهاك لحقوق الإنسان بصفة خاصة، وللقانون الدولي بصفة عامة، فإنها تحتفظ بالحق في تطبيق جميع الأحكام الواردة في مختلف القرارات المتعلقة بهذا الحصار. وهي توجّه بهذا الشأن نداء عاجلاً من أجل الرفع الفوري والكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٦٢. ولذلك ستصوّت جمهورية غينيا، كما كان دائماً دائماً، لصالح أي قرار يؤكد من جديد ضرورة وضع نهاية دائمة لهذا الحصار.

## غينيا - بيساو

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تعرب جمهورية غينيا - بيساو عن تمسكها الكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعتبر الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عملاً تعسفياً جائراً وغير أخلاقياً، وتطالب برفعه فوراً ودون قيد أو شرط.

## غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

ما فتئت حكومة غيانا تظهر احترامها وتقيدها الثابتين بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك المبادئ المبينة في قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

ولذا، فإن غيانا لم تسن أي تشريعات ولم تنتهج أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمس سيادة الدول الأخرى.

وكمسألة مبدئية، ظلت غيانا على موقفها الثابت المعارض بشدة للحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تكرر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة. وتشجع غيانا على دخول الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في عملية حوار بينهما.

وتمثل حكومة غيانا امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٦/٦٦ وستواصل تأييده تأييدا تاما.

## هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

إن جمهورية هايتي، إذ تحرص على احترام الشروط المحددة في قرار الجمعية العامة ٦/٦٦، تتخذ كل الترتيبات اللازمة للامتناع عن سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها، وتنال كذلك من حرية التجارة والملاحة.

## الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضدّ كوبا.

## هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ ]

لا تسن حكومة هندوراس ولا تطبق قوانين وتدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري ضد دول أخرى قد تنال من حرية تدفق التجارة الدولية، وذلك امتثالا للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢ ]

لم تسن الهند ولم تطبق أي قوانين من النوع المبين في ديباجة القرار المشار إليه أعلاه، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع نظرا إلى عدم وجودها.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ومن بين هذه التدابير محاولات توسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بما يجعل آثارها تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها في هذا الشأن مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول ورؤساء حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بشأن هذا الموضوع، كما تشير إلى القرارات الأخرى التي اتخذتها بلدان حركة عدم الانحياز على أعلى المستويات، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

## إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

تسبب الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في معاناة شديدة لشعب كوبا.

وإن الاستمرار في فرض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يخلّ بمبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وينتهك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ الناظمة للعلاقات السلمية بين الدول.

وتحت إندونيسيا الدول التي تطبق قوانين وتدابير تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة وتمس بسيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لرعاياها أو لأي أشخاص آخرين يخضعون لولايتها، وبحرية التجارة والملاحة، على أن تكف عن تطبيقها. وتواصل إندونيسيا تأييد هذا القرار والدعوة إلى الوقف الفوري لهذا الحصار.

### إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

تعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية عن امتعاضها الشديد من التمادي في توقيع عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على كوبا رغم أن الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارا يطالب حكومة الولايات المتحدة برفع الحظر الذي تفرضه على كوبا وإنهائه.

وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد إيمانها الراسخ بأن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول، ويتناقض نصا وروحا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا في الظروف المعيشية وفي حقوق الإنسان المكفولة للشعب الكوبي، وسوف تعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، لا يزال الحظر يقيد بشدة الجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل القضاء على الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم، وهي شروط أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وليس لهذا الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود من طائل سوى إلحاق الكثير من الأذى والمعاناة بالشعب الكوبي، وبخاصة النساء والأطفال. فقد ألحق الحصار ضررا شديدا بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ودول أخرى، إضافة إلى حرية التجارة والملاحة، ولا بد بالتالي من رفعه فورا على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية

العامّة ذات الصلة. فالخلافات والمشاكل بين البلدان يتعين أن تسوّى بالوسائل السلمية والحوار على أساس من المساواة في السيادة واحترام الدول الأعضاء لسيادة بعضها بعضا.

فاتخاذ الجمعية العامة على مدى سنوات عديدة لهذه القرارات التي حظيت في كل مرة بهذا القدر الواسع من التأييد، إنما هو دليل واضح على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية عموما، والحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو أيضا مؤشر على تزايد التعاطف مع الجهود التي تبذلها كوبا، حكومة وشعبا، من أجل إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني. وعلاوة على ذلك، وفي سياق التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي، من قبيل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء وما تمخض عنهما من زيادة الفقر والبطالة وسوء التغذية، لم يعد هناك فيما يبدو أكثر من أي وقت مضى ما يبرر فرض هذا الحصار الذي أصبح يستحق إدانة دولية أشد وقعا.

وتشير جمهورية إيران الإسلامية إلى الفقرة ٢٥ من الوثيقة الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وكذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول ورؤساء حكومات بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وغيرها من الوثائق الختامية والقرارات الحكومية الدولية الصادرة في هذا الشأن، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل وضع حد لهذا الحصار اللاإنساني المفروض على شعب كوبا وحكومتها، وحماية الحق السيادي لجميع البلدان الأخرى في توسيع نطاق علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة انفرادية ضد بلدان أخرى، مما يعرقل حركة الأشخاص وتدفق التجارة والمعاملات المالية، وهي تعارض أيضا تطبيق أي تشريعات وطنية خارج الحدود الإقليمية للدولة وتناهض ما يترتب على تلك التشريعات من آثار تنال من سيادة الدول الأخرى. فهذه الجزاءات تتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بينها.

ولذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع هي أيضا لتدابير قسرية اقتصادية، تشاطر شعب كوبا وحكومته شواغلهم، وتؤكد الحاجة الملحة إلى وضع حد لمثل هذه التدابير، وتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٦ تنفيذا كاملا.

## جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

لا تزال حكومة جامايكا تعترض على تطبيق دولة على دولة أخرى تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية من شأنها أن تقيد حرية ممارسة الأنشطة التجارية ومزاولة التجارة والتعاون الاقتصادي.

لذا، فإن حكومة جامايكا الحريصة على الوفاء بالتزاماتها المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لم تسن أي قوانين أو تشريعات أو تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة.

ولتعزيز هذا الموقف الذي اتخذته حكومة جامايكا، اتخذ مجلس النواب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وتشرين الأول/أكتوبر قراراً يؤيد رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويصفه بأنه ينتهك حرية تدفق التجارة لا في المنطقة وحدها، بل وفي نصف الكرة الجنوبي.

وشاركت جامايكا في مؤتمر القمة الرابع للجماعة الكاريبية وكوبا، المعقود في ترينيداد وتوباغو في يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي اعتمد فيه إعلان يرفض بشدة ضمن جملة أمور الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر والوحشي المفروض على جمهورية كوبا، والتدابير التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية حيث ترمي إلى توسيع نطاق الحظر ليشمل بلدانا ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، صدر في مؤتمر القمة بيان خاص يشير إلى الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وآثاره الضارة في الحياة اليومية للشعب الكوبي.

لذا، تكرر حكومة جامايكا تأييدها لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول التي لا تزال تطبق هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطائها في أقرب وقت ممكن.

## اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

لم تسنّ حكومة اليابان أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ٦/٦٦.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها ما يثيره قانون التضامن من أجل الديمقراطية والحرية في كوبا لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز - بورتون) وقانون إحلال الديمقراطية والحرية في كوبا لعام ١٩٩٢، من مشاعر قلق مؤداه أنه، إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يسبب لأنشطة اقتصادية لمؤسسات أو مواطني بلد ثالث مشاق ليس لها داع، فالأرجح أن هذه التشريعات ستتعارض في هذه الحال مع أحكام القانون الدولي في جانبها المتمثل في تطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحفة بهما، وما زال القلق يساورها بشأنهما كما كان الحال من قبل، وهي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٦، في ضوء دراسة متأنية جدا لهذا الأمر.

## كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في أن تحقق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى. وهي لم تقرّ مطلقاً أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أجنبية. بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقها أو تؤخرها. وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، إلى رفع الحظر المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

## كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤكد حكومة كينيا من جديد رفضها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

فقد دعت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن كينيا وتتمسك بمبادئ إقامة علاقات ودية بين الأمم، بما في ذلك علاقات تجارية تعزز السلام والأمن باعتبارهما عنصرين لا غنى عنهما لتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب.

## كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

تلاحظ جمهورية كيريباس أن القرار ٦٦/٦٦ ينطوي على اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابياً، عند اعتماده، في تحسين الرفاه العام لشعب كوبا.

## الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ القرار المذكور وتشدد على ضرورة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتقيد كذلك بحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، دأبت دولة الكويت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

## قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

عملاً بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، فإن جمهورية قيرغيزستان لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة وتؤثر في سيادة دول أخرى.

## جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

من المؤسف أن يستمر سريان الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الماضية على كوبا، والحال أن الأمر يتعلق ببلد مستقل وذو سيادة. فهذا الحظر الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة لا يعرقل فحسب تقدم كوبا من حيث تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية ويسبب معاناة لا توصف لشعبها، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي ومبدأ تساوي الدول في السيادة، ومبدأ حرية التجارة والملاحقة الدوليتين. وأما فيما يخص جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها، بحكم التزامها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وامثالها لها، لم تسن ولم تصدر أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ٦/٦٦.

## لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تلتزم حكومة لبنان التزاماً تاماً بما نص عليه قرار الجمعية العامة ٦/٦٦، وذلك عملاً بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢]

تعيد مملكة ليسوتو تأكيد التزامها بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تنصّ، في جملة أمور، على المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وعلى حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكة ليسوتو قلق بالغ من الآثار الضارة الناجمة عن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تناشد ليسوتو الولايات المتحدة الأمريكية رفع الحظر المفروض على كوبا.

## ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تعيد ليبيريا تأكيد تأييدها رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وإذ تأخذ جمهورية ليبيريا في الاعتبار الالتزامات المنوطة بها بموجب الميثاق، فإنها تعترض على سن أو تطبيق قوانين أو تدابير أو أعمال تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة وتمس سيادة دول أخرى.

وتؤكد البعثة الدائمة لليبيريا أنه، احتراماً لحقوق الدول والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لم تتخذ ليبيريا أي تدابير قد تعرقل التدفق الحر والسلس للتجارة والملاحة الدوليتين.

لذا، ستواصل حكومة ليبيريا تأييد اتخاذ إجراءات حازمة ترمي إلى إنهاء هذا الحظر.

## ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

لم تسن حكومة إمارة ليختنشتاين أو تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦٦/٦. وترى حكومة إمارة ليختنشتاين علاوة على ذلك أن إصدار

تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمرٌ لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً.

### مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تكرس المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبادئ القانون الدولي التي تنص على حرية التجارة والملاحة، أيدت جمهورية مدغشقر دائماً رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ولا تزال على موقفها التضامني مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ثم إن حكومة مدغشقر لم تسن أو تطبق قط ضد جمهورية كوبا أي قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية.

### ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢]

لا تطبق حكومة جمهورية ملاوي أي جزاءات على حكومة كوبا ولا تفرض ضدها أي حصار. وتحفظ جمهورية ملاوي مع كوبا بعلاقات ممتازة من خلال لجنة دائمة مشتركة للتعاون وسائر المنتديات المتعددة الأطراف كحركة عدم الانحياز.

وتود حكومة ملاوي الإعراب مجدداً عن تنديدها بإصدار وتطبيق قوانين وأنظمة قمعية على نحو انفرادي مثل "قانون هيلمز - بورتون" لعام ١٩٩٦ الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على حرية التجارة بين الدول. وفي هذا الصدد، تضمّ حكومة ملاوي صوتها إلى صوت بقية أعضاء المجتمع الدولي في المناداة برفع هذه الجزاءات المفروضة على حكومة كوبا، والتي لا طائل من ورائها سوى إطالة أمد معاناة عموم الكوبيين.

## ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

صوتت ماليزيا مرة أخرى لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٦، تمشيا مع موقف حكومة ماليزيا إزاء القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

وما زالت حكومة ماليزيا تعارض جملة وتفصيلا جميع أشكال الجزاءات وأنواع الحظر الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتعارض مع معايير القانون الدولي وتتناهى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، والنظام التجاري المتعدد الأطراف المستند إلى قواعد. فهذه التدابير الانفرادية تمثل عقبة تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول المتضررة.

وفي هذا الصدد، تكرر حكومة ماليزيا تأييدها التام لجهود المجتمع الدولي، حسب ما جاء في قرار الجمعية العامة ٦/٦٦ وفي القرارات الأخرى ذات الصلة، وستواصل بذل قصارى الجهود لتمتين علاقاتها الثنائية مع كوبا.

## ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على أي بلد من دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن للأمم المتحدة أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. وتبعاً لذلك، فإن جمهورية ملديف لم تفرض أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

## مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

صوتت حكومة جمهورية مالي باستمرار لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم يسبق قط لحكومة جمهورية مالي التي تؤيد القرار ٦/٦٦ تأييدا تاما أن سنّت أو طبقت تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة القرار المذكور.  
لذا، فإنها لا تزال كما كان الحال في الماضي تؤيد رفع الحصار المفروض على كوتابا.

### موريتانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تتبدى استجابة الحكومة الموريتانية لضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوتابا في القرار: Assembly/AU/Res.1 (XVII)، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات بلدان الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر القمة المعقود في كامبالا في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، والذي ذكر به مؤتمر الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية السابعة عشرة، المعقودة في ملابو يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١.

### موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

لم تسن موريشيوس أي قوانين أو تدابير ترمي إلى فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي ضد كوتابا.

وتود البعثة الدائمة لموريشيوس كذلك أن تضيف أن هناك فعلا علاقات تجارية بينها وبين كوتابا. ورغم أن هناك تراجعا في الواردات بنسبة ٤١ في المائة مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٧، فقد بلغت قيمة واردات موريشيوس من البضائع كوتابا ٢،٨ مليون روبية في عام ٢٠١١.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢]

تكرر المكسيك تأكيد رفضها القاطع لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض على أي بلد حصارا اقتصاديا أو تجاريا أو غير ذلك من الجزاءات، وكذلك استخدام تدابير قسرية ليس لها أي سند قانوني في ميثاق الأمم المتحدة.

وترى المكسيك أن الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية لا تستمد إلا من قرارات أو توصيات تصدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فاحترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الدول، بغض النظر عن أوجه عدم التماثل أو الاختلاف فيما بينها، بالإضافة إلى الحوار القائم على الاحترام، هي الوسائل الكفيلة بالتغلب على الخلافات بين الدول وتهيئة مناخ يسوده السلام الدولي.

وتؤدي التدابير الانفرادية المفروضة خارج نطاق الولاية الإقليمية للدولة إلى إلحاق أضرار إنسانية فادحة بدول ثالثة، وهذا ما يتعارض تعارضا صريحا مع المقاصد التي استرشد بها في اتخاذها. ثم إن ذلك معناه أيضا التخلي عن التفاوض والدبلوماسية والحوار كأدوات لتسوية المنازعات بين الدول.

وكانت دولة المكسيك أصدرت قانون حماية التجارة والاستثمارات من التشريعات الأجنبية المخالفة للقانون الدولي، الذي بدأ نفاذه في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، منعاً لأي عمل من شأنه أن يؤثر في التجارة والاستثمارات نتيجة تطبيق قوانين أجنبية خارج الحدود الإقليمية للدولة.

وتؤيد حكومة المكسيك انضمام كوبا إلى جميع هيئات التكامل الإقليمية بغية تسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية والتعاون والتنمية.

وقد أشارت الأمانة العامة للأمم المتحدة ومختلف أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها إلى الأثر السلبي للحظر على التنمية الاقتصادية والسكان الكوبيين وعلى بلدان ثالثة نظرا للصعوبات التي تكتنف التعامل مع كوبا.

وستواصل المكسيك تأييد إشراك كوبا في الآليات العالمية للحوار والتبادل الاقتصادي والتجاري والمالي، وفقا لإرادتها وقراراتها السيادية، وذلك لتشجيع على التعاون والتنمية بما يعود بالنفع على الشعب الكوبي.

وتؤيد حكومة المكسيك كل ما يصدر في الجمعية العامة والأونكتاد والمنتديات الأخرى مثل منظمة الدول الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي ومجموعة ريو من مبادرات ضد الحصار والتدابير الانفرادية. وقد أكد الرئيس فيليبي كالديرون في زيارته إلى كوبا (نيسان/أبريل ٢٠١٢) أهمية المشاركة الفعلية لكوبا في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتكرر المكسيك تأكيد التزامها بالمساهمة في إنفاذ القانون الدولي والدفاع عن التعاون والتفاوض باعتبارهما أفضل وسيلتين لتسوية المنازعات وكفالة التعايش السلمي بين الدول.

وفي إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠، وقّعت المكسيك وكوبا على اتفاق التكامل الاقتصادي (ACE-51)، الذي سيتواصل سريانه إلى أجل غير مسمى. وفي زيارة للرئيس فيليبي كالديرون، انضمت المكسيك إلى الإطار العام للمفاوضات المتعلقة بتوسيع وتعميق اتفاق التكامل الاقتصادي الذي يأمل البلدان أن يحققا من خلاله المزيد من التكامل بتضمينه أفضليات جمركية جديدة وتعميق الأفضليات القائمة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أبلغت حكومة المكسيك كوبا باهتمامها بأن تشارك شركة النفط المكسيكية (PEMEX) في استكشاف واستغلال النفط والغاز في أراضيها. وخلال الزيارة الرئاسية، وقع أرباب شركة النفط المكسيكية للتنقيب والإنتاج والاتحاد النفطي الكوبي خطاب نوايا غير ملزم يعلنون فيه أن شركة النفط المكسيكية ستتنظر باهتمام في إمكانية المشاركة والاستثمار في أعمال استكشاف واستغلال النفط والغاز في كوبا، في القطاعات المتاحة للمنطقة الاقتصادية الخالصة للمكسيك، وذلك في إطار الاحترام التام لسيادة البلدين.

وتكرر حكومة المكسيك تأكيد التزامها الراسخ بالمساهمة على نحو فعلي وحازم في إنفاذ القانون الدولي فيما يتعلق بهذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

## منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

لم تسن حكومة منغوليا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦. وقد دأبت منغوليا على تأييد القرار المذكور والتصويت لصالحه.

## الجبيل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

أيدت حكومة الجبيل الأسود القرار ٦/٦٦، وهي تعيد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولم تسن حكومة الجبيل الأسود قط أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٦، وهي على استعداد لزيادة تطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

## المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ ]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد عملت المملكة المغربية دائما من أجل تعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

## موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢ ]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن سنت أو طبقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في القرار المذكور. وفي هذا السياق، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور، وهي بذلك تعيد تأكيد تأييدها غير المشروط لأحكامه، وتناشد الأمم المتحدة أن تكفل أن تأخذ جميع دولها الأعضاء هذا القرار بعين الاعتبار.

## میانمار

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠١٢]

صوتت میانمار لصالح قرار الجمعية العامة ٦٦/٦ فضمت صوتها إلى صوت المجتمع الدولي من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتؤمن جمهورية اتحاد میانمار إيماناً قوياً بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر تأثيراً بالغاً في الشعب الكوبي، وبخاصة في كبار السن والأطفال. وإن الآثار السلبية للحصار على الشعب البريء ليست متنافية مع القانون الدولي فحسب بل إنها أيضاً لا تتماشى مع ممارسة التجارة والتبادل التجاري على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، فإن جمهورية اتحاد میانمار لن تسن قوانين أو أنظمة من شأنها إعاقة حرية التجارة والملاحة لدولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة.

## ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٢]

تلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم المساواة في السيادة بين الدول، وتؤمن بضرورة التبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها مخالف للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولوائح منظمة التجارة العالمية.

ولا يزال القلق يساور ناميبيا إزاء إصدار وتطبيق جميع القوانين والتدابير التي تجسد الحظر الاقتصادي أو التجاري أو المالي المفروض على كوبا، ولا سيما وأن الأمر يتعلق هنا بقوانين وتدابير يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية لولاية الدولة. وقد اتخذت ناميبيا منذ حصولها على الاستقلال خطوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع كوبا. وفي عام ١٩٩١، أنشأ البلدان لجنة حكومية دولية مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتجاري والتعليمي والثقافي. وتعد هذه اللجنة منذ إنشائها اجتماعاتها مرة كل سنتين، ومن المقرر أن تجتمع مرة أخرى في عام ٢٠١٣ لعقد دورتها الثالثة عشرة في هافانا.

وتظل العلاقات الثنائية بين ناميبيا وكوبا ممتازة، وبالتالي فإن الحكومة متمسكة بضرورة وضع حد فوري لجميع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أن التدابير المفروضة على كوبا تترتب عليها انعكاسات خطيرة في تحقيق نهضة الشعب الكوبي ورفاهه بوجه عام. وتؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦، وتدعو إلى رفع الحظر المفروض على جمهورية كوبا فوراً وبدون شرط أو قيد، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ولقد درجنا كل سنة على إصدار بيان تأييد في الجمعية العامة ندعو فيه إلى رفع الحظر المفروض على الشعب الكوبي، وسنواصل القيام بذلك.

## ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تعيد حكومة ناورو تأكيد معارضتها القوية لفرض تدابير انفرادية قسرية على الدول لدواعٍ سياسية، تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لم تسنّ ناورو أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا.

وتلتزم حكومة ناورو بأحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

## نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تواصل حكومة نيبال امتثالها لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ ولم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

## نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦/٦٦. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد للحظر التجاري المفروض على كوبا. ولا تفرض نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية من شأنها أن تقيّد أو تثبط التجارة مع كوبا أو الدخول في علاقات استثمار متبادلة معها.

## نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤكد حكومة نيكاراغوا من جديد أنها، عملاً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تحترم احتراماً راسخاً المبادئ المنصوص عليها في عدة صكوك دولية، وهي مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وكذلك حق كل دولة في أن تختار، دون تدخل خارجي، ما تريده لنفسها من أنظمة اجتماعية وسياسية وأنظمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم فنحن ندين ونرفض تطبيق هذه التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لولاية الدولة.

وتكرر نيكاراغوا التأكيد على أنها لم ولن تسن أي قانون يمس بالحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لحكومة كوبا وشعبها الشقيق، ولم تنفذ أي تدابير يمكن أن تفرض قيوداً على التجارة مع كوبا، حيث إن ذلك يشكل انتهاكاً لأهداف القرار ٦/٦٦. ولا تعترف تشريعات نيكاراغوا بجواز تطبيق تدابير قسرية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لولاية الدولة، ولذا فإننا ندين هذه التدابير ونرفض تطبيقها.

وتواصل حكومة نيكاراغوا تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية وعلاقات التعاون الإنمائي مع شعب كوبا وحكومته سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال مختلف آليات التكامل والتعاون القائمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبخاصة من خلال التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب وتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد تزايدت بشكل ملحوظ أشكال الدعم غير المشروط التي تقدمها كوبا حكومة وشعبا لمساندة مشاريع اجتماعية يستفيد منها شعب نيكاراغوا، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

وقد جاءت ردة فعل أشقائنا الكوبيين في خضم هذا الحصار الوحشي وما يعانونه من ويلاته لتثبت تمسكهم المتزايد بموقفهم التضامني مع المجتمع الدولي وبالعمل الأممي، حيث إنهم يضاعفون عدد موفديهم من الأطباء والمعلمين ويبدلون المزيد من التعاون والتضامن ويعززون التجارة العادلة من أجل المساهمة في التنمية الحقيقية لجميع شعوب العالم. وهو يضربون بذلك مثلا يستحق بالفعل الاحتذاء به على ما يجب أن تكون عليه علاقات التعاون بين الدول.

وهذا هو السبب الذي جعل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا تكتفي بالإعراب عن تأييدها وتضامنها التامين مع كوبا حكومة وشعبا، وعن إدانتها لهذا الحصار المخزي فحسب، بل وتختار أن تكون كوبا هي الممثل الرئيسي لنا في مؤتمر قمة الجماعة المزمع عقده في هافانا في عام ٢٠١٣.

وتعلن نيكاراغوا مرة أخرى موقفها الراض للظلم الجائر الصادر عن الولايات المتحدة وازدواجية معاييرها الأخلاقية في حق خمسة من الأبطال الكوبيين من رجال مكافحة الإرهاب لا لجرمة ارتكبوها سوى أنهم منعوا سقوط المزيد من القتلى الأبرياء من الكوبيين والأجانب في كوبا على يد قوى إرهابية يقيم أصحابها في أراضي الولايات المتحدة.

ويساور نيكاراغوا القلق أيضا لأنه رغم أن هذا الحصار يلقي على مر السنوات الإدانة تلو الإدانة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه لم يرفع، وإنما جرى تشديد قانون هيلمز - بورتون باتخاذ تدابير جديدة مثل قانون ٩٥٩ الذي وُقِع في ولاية فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع الشركات التي تتعامل مع كوبا من الحصول على أموال عامة وفسخ عقود من يقيم علاقات تجارية مع كوبا من الشركات التي توجد مقرها في أراضي الولايات المتحدة.

ومما يدعو للأسف أيضا أن تعلن وزارة الخزانة التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن حرق القيود المفروضة على السفر إلى كوبا سيعرض صاحبه لغرامة مالية قدرها ٦٥ ٠٠٠ دولار، بل وربما يعرضه لسحب رخصته وما إلى ذلك من عقوبات.

وتكرر نيكاراغوا الإعراب عن رفضها وشجبها الباتين لاستمرار وتصعيد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، حيث إن هذا الإجراء لا يسهم بشيء في تهيئة الأجواء اللازمة للحوار والتعاون التي ينبغي أن تسود

العلاقات الدولية بين دول ذات سيادة، وإنما هو أيضا عائق رئيسي يعرقل تنمية هذا البلد الشقيق، وجهوده للحفاظ على الإنجازات الرئيسية التي حققها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجراء ينتهك من ثمة حقوق الإنسان للشعب الكوبي.

## النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٢]

لم يحدث قط أن اتخذت حكومة جمهورية النيجر أي تدابير تخالف أحكام هذا القرار، حيث إنها تحرص بشدة على التمسك بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة بين الدول على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بل إن جمهورية النيجر تقيم مع جمهورية كوبا علاقات تعاون طيبة منذ أن وقعتا اتفاقا إطاريا للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، تطور واتسع حقل هذه الأنشطة التعاونية. ويجري البلدان مشاورات ثنائية منتظمة، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لكبار المسؤولين في البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين.

وترى حكومة النيجر من ناحية أخرى أن لكل بلد ولكل شعب حقا مشروعاً في أن يحدد بحرية النموذج الإنمائي الذي يريده لنفسه، وفي أن تكون له نفس فرص النجاح وفقاً للمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا الأسباب جميعها، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع شقيقتها جمهورية كوبا في المعركة التي تخوضها من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

## نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تحافظ حكومة نيجيريا الاتحادية على علاقات ودية مع جميع الدول، وهي لا تؤيد استخدام التدابير الانفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، فهي تكرر الإعراب عن تأييدها للقرار الداعي إلى إنهاء الحظر المفروض على كوبا.

## النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تعيد حكومة النرويج تأكيد موقفها المؤيد للقرار ٦/٦٦.

و لم تسن النرويج أو تطبق قوانين أو تدابير من قبيل القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار ٦/٦٦. ولا تطبق النرويج أي تشريع تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط التجارة مع كوبا أو الاستثمارات الواردة منها أو الوافدة إليها. بل على العكس من ذلك، تؤيد النرويج زيادة التعاون مع جميع شرائح المجتمع الكوبي بوسائل عدة، من بينها العلاقات التجارية.

## عمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تؤكد حكومة سلطنة عمان التزامها بالتنفيذ الكامل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ التي كرستها منظمة التجارة العالمية في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

## باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تمثل باكستان امتثالا كاملا للقرار ٦/٦٦.

## بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١٢]

أبدت حكومة جمهورية بنما، منذ بدء علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جمهورية كوبا، حرصها على توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدين وتوطيدها، والتزامها بذلك.

وعلى امتداد العلاقات الدبلوماسية، وقعت بنما وكوبا ٢٢ اتفاقاً تسري أحكامها بالكامل، منها ١٤ اتفاقاً مبرماً بين مؤسسات في البلدين في شتى مجالات التعاون، يذكر منها اتفاق مكافحة الاتجار بالمخدرات، واتفاق التعاون الأساسي، واتفاق التعاون في مجال الثقافة والتعليم، واتفاق إعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرات الدخول، وآلية المشاورات السياسية، واتفاق معادلة الشهادات الجامعية، واتفاق الخدمات الجوية، والاتفاق التجاري ذو النطاق الجزئي، والاتفاق المتعلق بتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي.

وفي الوقت الحاضر، يجري البلدان مفاوضات تهدف إلى إيجاد صكوك إضافية للتعاون، في شكل مشاريع، منها: مشروع الاتفاق المتعلق بتعزيز وحماية الاستثمارات على نحو متبادل، ومشروع الاتفاق لتجنب الازدواج الضريبي في تشغيل الطائرات، واتفاق التعاون والمساعدة التقنية بين شبكة إذاعة وتلفزيون بنما والمعهد الكوبي للإذاعة والتلفزيون، ومعاهدة الأفراد الخاضعين للجزاءات وتوسيع اتفاق النطاق الجزئي.

لقد أعربت بنما على مر التاريخ عن إدانتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو ما يتجسد في التأييد الذي أبدته للقرار ٦٦/٦٦ خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إضافة إلى شتى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة سابقاً وتلك المتخذة في محافل إقليمية ودولية أخرى.

وترى بنما أن من المستصوب مواصلة الحوار والمشاورات بهدف التوصل إلى أفضل حل للمشكلة بالنسبة للشعب الكوبي، على أساس مبادئ القانون الدولي، وكذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وترى بنما أن تطبيق تدابير قسرية انفرادية أمر يتنافى مع القانون الدولي ويقوض ممارسة الشعوب للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وستواصل بنما دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

تعيد بابوا غينيا الجديدة تأكيد موقفها بأنها لم تسن أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٦.

وقد دأبت حكومة بابوا غينيا الجديدة على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن إصدار الدول الأعضاء وتطبيقها لقوانين وأنظمة تمتد آثارها خارج الحدود الإقليمية وتمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين للولاية القانونية لتلك الدول، علاوة على المساس بحرية التجارة والملاحة، هو أمرٌ لا يتسق مع الالتزامات التي أخذتها تلك الدول الأعضاء على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

تمثل باراغواي امتثالا تاما للقرار ٦/٦٦ وتضم صوتها إلى الأصوات الراضية بالإجماع تقريبا للحصار، وتعرب مرة أخرى عن اعتراضها على هذه التدابير، وتأييدها الحازم للمطالب الكوبية.

وهي تشعر بالأسف بوجه خاص إزاء ما يتكبده الشعب الكوبي من آثار بالغة من جراء القوانين الوضعية الانفرادية التي تؤثر في حرية التبادل التجاري وشفافية التجارة الدولية. ولهذا السبب فإنها تطالب بوضع حد للحصار باعتبار ذلك ضرورة ملحة.

وقد دأبت باراغواي على تأييد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأعربت في عدة مناسبات عن معارضتها لهذا الحصار على نحو ما فعلت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي انضمت إليها باراغواي في المطالبة بإنهائه فورا.

وتشير باراغواي في هذا الصدد إلى ما صدر عن المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية من قرارات وبيانات وإعلانات ترفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وبخاصة آثاره على الشعب الكوبي، وتؤكد ضرورة إنهائه.

ولا تعترف جمهورية باراغواي في تشريعاتها بتطبيق قوانين دولية تتعدى آثارها الحدود الإقليمية على نحو ينال من سيادة دول أخرى، وتعتبر أن مثل هذه الممارسة تنتهك مبادئ القانون الدولي.

وفي مجال السياسة الخارجية، تدافع باراغواي، بصفتها دولة مؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، عن المبادئ الدستورية التي تنظم علاقاتها الدولية وتنادي بها عملاً بالمادة ١٤٣ من الدستور الوطني، أي الاستقلال الوطني، وحق الشعوب في تقرير المصير، والمساواة القانونية بين الدول، والتضامن والتعاون الدوليان، وحماية حقوق الإنسان، وحرية الملاحة في الممرات الدولية، وعدم التدخل، وإدانة جميع أشكال الديكتاتورية والاستعمار والإمبريالية.

وتنتهج باراغواي سياسة خارجية تؤيد حرية الملاحة والتجارة وفقاً لما تنص عليه الترتيبات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة.

ثم إن باراغواي تحتكم إلى المادتين ١ و ٢ المتعلقتين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع على إقامة علاقات ودية بين الدول تقوم على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير بحرية والمبادئ العامة للقانون الدولي، باعتبار أن تطبيق قوانين داخلية خارج حدود ولاية الدولة أمر ينال من سيادة الدول الأخرى، والمساواة القانونية بين الدول، ومبدأ عدم التدخل، وهو ما ينال كذلك من حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، أيدت باراغواي بصورة منهجية جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، التي تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأعربت في عدة مناسبات عن اعتراضها عليه على نحو ما فعلت بلدان أمريكا اللاتينية التي طالبت معها بوضع حد لهذا الحصار على الفور.

## بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

لا تزال بيرو تلتزم التزاما تاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة ما يتعلق منها بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترى بيرو أن تطبيق قوانين محلية خارج حدود ولاية الدولة المتمثل في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عمل انفرادي مناف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام ١٩٩٢، تاريخ تصويت بيرو لصالح القرار ١٩/٤٧ الذي قدمته كوبا طلبا لموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، وحكومة بيرو تصوت على نحو متتال لصالح القرارات المتعلقة بهذا الشأن.

وفي هذا الصدد، فإن بيرو لم تسن أو تطبق أي قوانين أو لوائح قد تؤثر في سيادة دول أخرى أو في حرية التجارة والملاحة.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي وتؤخر التنمية الاجتماعية والبشرية في كوبا. وتعرب حكومة بيرو في هذا الصدد عن قلقها العميق من الآثار السلبية التي تترتب على ذلك في نوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالات الصحة والغذاء وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة، والأغذية، والخدمات الطبية، والتكنولوجيا والمواد اللازمة لتنمية كوبا.

وإذ تعترض بيرو بصورة منهجية على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فإنها تواصل تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي معها. فالتجارة الثنائية بينهما، ارتفع حجمها خلال السنوات الثماني الماضية بخمس مرات وإن كانت لا تزال في طور النشوء، وتزايدت بشكل ملحوظ الخطوط الجوية التي تربط بين ليما وهافانا، حيث إن عدد الرحلات الأسبوعية ارتفع إلى ٢١ رحلة وفقا لهيئة الطيران في بيرو، وهو ما لا ينبئ فحسب بحدوث زيادة كبيرة في عدد السياح الوافدين من جنوب أمريكا إلى كوبا، وإنما يتيح الفرصة أيضا لتعميق العلاقات التجارية الثنائية.

وأخيراً، ترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع الزخم السياسي الذي تعيشه المنطقة التي شهدت في الآونة الأخيرة عودة كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكتين.

## الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٢]

دعماً للقرار، تقيم الفلبين علاقات فعلية مع كوبا، وبخاصة في مجالات التعاون الأكاديمي والثقافي. ويبحث كلا البلدين سبل توسيع التعاون بينهما ليشمل مجالات أخرى (مثل الزراعة والتكنولوجيا الحيوية والمسائل البحرية، وتبادل الأنباء والمعلومات، والصحة العامة والرياضة، والتجارة، والاستثمار). وفيما يلي مجالات التعاون الفعلي القائم بينهما حالياً:

- التعليم: تقدم حكومة كوبا كل سنة للطلبة الفلبينيين منحة جامعية لدراسة الطب. وتدعو كوبا المسؤولين عن التعليم في الفلبين لحضور مؤتمرات التعليم الدولية التي تعقد في هافانا.
  - الثقافة: يعزز البلدان التفاهم الثقافي بينهما من خلال عرض كل منهما للمشغولات الفنية النموذجية للآخر والكتب والمهرجانات السينمائية.
  - التعاون السياسي: أيدت الفلبين عدة طلبات قدمتها كوبا إلى الأمم المتحدة تشمل رفع الحظر التي تفرضه الولايات المتحدة، ووقف إذاعة الولايات المتحدة لإشارات رسائل إلى كوبا بدون موافقة حكومة كوبا.
  - التعاون على مكافحة المخدرات غير القانونية: تتعاون الفلبين مع كوبا على مكافحة الاتجار بالمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية.
  - التجارة: رغم الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، تقيم الفلبين معها علاقات تجارية عادية.
- وتود الفلبين أن تؤكد مرة أخرى أنها لم تفرض ولا تعتزم أن تفرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير منافية للقرار ٦/٦٦.

## قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤيد حكومة دولة قطر القرار ٦/٦٦ الذي يرمي إلى إنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

تدين روسيا، ومعها الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي، إدانة قوية الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونحن نعتبر الإبقاء على هذا الحظر من مخلفات الحرب الباردة.

وقد ثبت بوضوح أن الجزاءات المفروضة على كوبا منذ قرابة نصف قرن لم تستطع التأثير على الشعب الكوبي في خياره السيادي لنموذج إنمائي، وأنها لم تكن لها من نتيجة سوى تردي الأوضاع المعيشية للشعب الكوبي، وإقامة حواجز مصطنعة لإعاقة نمو اقتصاد البلد والتعدي على مصالح بلدان ثالثة.

ونتوقع أن تؤدي القرارات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة إلى التخفيف من وطأة الحصار في بعض جوانبه ( وبخاصة إلغاء بعض القيود المفروضة على الزيارات التي يقوم بها مواطنو الولايات المتحدة إلى ذويهم في كوبا، وعلى إرسال التحويلات النقدية والبريدية) وأن تعقبها إجراءات أخرى من أجل رفع الحصار نهائياً وإلى الأبد.

ونحن مقتنعون بأن رفع الجزاءات وما يلي ذلك من تطبيع للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة سوف يسهم في تحسين الحالة في جمهورية كوبا، وسوف يسهل تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الطموح الذي بدأت فيه عام ٢٠١١، وتحديث الاقتصاد ورفع مستوى معيشة السكان.

ونحن إذ نسترشد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بعدم قبول أية تدابير تمييزية أو أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإننا ندعو باستمرار إلى رفع هذا الحظر في

أقرب وقت ممكن، وندعو عموماً إلى رفض الضغوط السياسية والتدابير القسرية التي تزيد من تصعيد الأسلوب التصادمي في العلاقات الدولية.

## رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تؤكد رواندا من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تقم لا بسن ولا بتطبيق أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

## سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

أقامت سانت كيتس ونيفس، في وقت مبكر من نشأتها، علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوبا، مبرهنة بذلك على الأهمية التي تعقدتها على كوبا باعتبارها شريكا حيويًا يحظى بالتقدير في المنطقة، وكذلك في المجتمع العالمي. والعلاقة بين البلدين محتومة بحكم القرب والهوية المشتركة. وبعد ثلاثة عقود تقريباً، فإن العلاقة بين البلدين أقوى من أي وقت مضى. وهذه العلاقة التي توطدت على مر السنين تقوم على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والحق السياسي للمواطنين في تحديد نظم حكمهم.

وفي ضوء أواصر الأخوة بين البلدين، والتزامهما الثابت بميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية التي تثنى عن أي أعمال تخل بالمبادئ التي تكرسها، لم تسن سانت كيتس ونيفس ولم تطبق أي قوانين تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية على كوبا وتمنع حرية الملاحة والتجارة. على النقيض من ذلك، تواصل، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، البحث عن سبل تعاونية لتحقيق الأهداف والمثل المشتركة. وقد أثمر هذا النهج في التعامل فوائد اجتماعية واقتصادية للبلدين، وبالتالي ستسعى سانت كيتس ونيفس جاهدة في هذا الاتجاه متشبثة بإيمانها بمبدأي المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن المؤسف بقاء الجزاءات رغم أن القرار الداعي إلى إنهاء الولايات المتحدة للحصار المفروض على كوبا حظي للسنة العشرين على التوالي بتأييد ساحق من المجتمع الدولي الذي صوت عليه بأغلبية عظمى. وقد أدت هذه المبادرة الانفرادية التي دامت أكثر من نصف قرن إلى إعاقه نمو اقتصاد كوبا وأثرت في تنمية شعبها اجتماعيا واقتصاديا.

وتكرر سانت كيتس ونيفس دعوتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الجزاءات المفروضة على كوبا، التي تستمر في وضع صعوبات اجتماعية واقتصادية ذات آثار مدمرة أمام المورد الأساسي لكوبا ألا وهو شعبها. وقد اغتنمت سانت كيتس ونيفس إلى جانب بلدان أخرى أعضاء في الجماعة الكاريبية، مرة أخرى، فرصة إصدار إعلان بورت إسبانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، خلال القمة الرابعة للجماعة الكاريبية وكوبا، لحث الولايات المتحدة على أن ترفع فوراً الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم المفروض على جمهورية كوبا.

## سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢]

امتنالاً للالتزامات القانونية الدولية وتمشياً مع الالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، امتنعت حكومة سانت لوسيا عن سن أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، وعن اتخاذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقاً لما يخدم مصالحها المشروعة، أو إعاقه حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري أو الاقتصادي.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا مجدداً استمرار التعاون الاقتصادي والتعليمي والعلمي والتقني القائم بين كوبا وسانت لوسيا لتعزيز التنمية والاستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد سانت لوسيا مجدداً موقفها بشأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر أن ذلك يتناقض مع مبادئ القانون الدولي وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً والتعايش السلمي بين الأمم.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ٨ أيار/مايو ٢٠١٢ ]

تعارض حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين بقوة تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، دون أي اعتبار لسيادة الدول. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن هذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تطبق حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تدابير اقتصادية انفرادية ضد دول أخرى كوسائل للإكراه السياسي أو الاقتصادي. وليس لدى سانت فنسنت وجزر غرينادين أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة أو الملاحة أو التعاون الاقتصادي أو أي نشاط تجاري آخر مع كوبا. وتتمتع سانت فنسنت وجزر غرينادين بعلاقات صداقة جد ودية مع كوبا، وتواصل التعامل مع حكومة كوبا وشعبها في تضامن بشأن مجموعة متنوعة من الشراكات البناءة والتعاونية والتي تعود بالفائدة على الطرفين.

وتصوت سانت فنسنت وجزر غرينادين باستمرار ودون تردد لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عما يساورها من قلق مستمر بسبب المشاق والمعاناة الإنسانية الناشئة عن استمرار سريان الحظر المفروض على كوبا، على الرغم من التأييد الدولي الكاسح للعديد من القرارات التي تدعو إلى إنهائه.

## ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

تؤكد حكومة دولة ساموا المستقلة، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أنها لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير تؤثر في سيادة دول أخرى.

## سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تعارض جمهورية سان مارينو دائماً وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحظر، ومن ثم فهي تناهض فرض الحظر الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

## سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تؤكد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، والمبدأ الأساسي المتمثل في حرية التجارة وسائر الصكوك القانونية الدولية.

وتدين جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية أي قرار انفرادي يرمي إلى تقييد الحرية الاقتصادية والتجارية والمالية لدولة من الدول. وفي هذه الحالة، كان لهذه التدابير القسرية التي تعيق التنمية الاجتماعية والبشرية أثر مباشر على الشعب الكوبي ولا سيما على أضعف قطاعات المجتمع، ما أثر في نمو الاقتصاد الكوبي.

وإظهاراً لعلاقات التعاون والصداقة الممتازة مع كوبا، صوتت جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على الدوام لصالح مشروع القرار ضد الحصار، وهي تجدد مرة أخرى تأييدها للقرار ٦/٦٦.

وترحب جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ وتشجع كلا من الولايات المتحدة وكوبا على إيجاد حلول بروح السلم وحسن الحوار لتحسين العلاقات بين البلدين في سبيل تعزيز السلام والتعاون في جميع أنحاء العالم.

## السنغال

[الأصل: بالفرنسية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ستنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين، كما تفعل كل سنة، في تقرير الأمين العام وفي مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتدعو جمهورية السنغال، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتماشيا مع موقفها إزاء هذه القضية، إلى الإنهاء الفوري لهذا الحصار الذي لا تخفى على أحد آثاره السلبية على السكان.

فهذا الحظر الذي تفرضه بشكل انفرادي منذ عشرات السنين دولة عضو في الأمم المتحدة على دولة أخرى عضو في المنظمة العالمية أيضا، يتعارض مع مقاصد الميثاق ومبادئه ويؤدي إلى نتائج عكسية بجميع المقاييس، حيث إنه يحرم السكان الأبرياء من حقوقهم الأساسية المكفولة في ديباجة الميثاق وجميع الصكوك الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وما فتئت السنغال تدعم القرار المذكور في الجمعية العامة وتصوت تأييدا له، بوحى من إيمانها الراسخ بأن هذا الحظر المفروض بشكل انفرادي يتنافى مع فضيلتي الحوار والتشاور اللتين تروج لهما المنظمة العالمية من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين البلدان.

## صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

إن صربيا، إذ تؤكد من جديد التزامها الأساسي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو أنظمة أو تدابير أو أعمال يتعدى أثرها حدودها الإقليمية أو تؤثر في سيادة أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

وما برحت جمهورية صربيا تؤيد القرار المذكور وتصوت لصالحه في الجمعية العامة بهذا الصدد. وهي إذ تشاطر الرغبة التي أعربت عنها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تؤيد حكومة جمهورية سيشيل مرة أخرى تأييداً تاماً مضمون القرار ٦/٦٦ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

ولا يزال مدى الحظر المفروض على اقتصاد كوبا مصدر قلق كبير للمجتمع العالمي، كما أن أثره من الناحية الإنسانية على شعب كوبا، لا سيما في مجالي الرعاية الصحية والغذاء، يبعث على الحزن بصفة خاصة.

ومما يزيد من تفاقم هذه العواقب الآثار السلبية المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية وأزميتي الطاقة والغذاء التي هزت العالم، والتي تعرقل بشدة جهود كوبا الرامية إلى زيادة تحسين مستوى تنميتها. ولا يزال الحصار يلحق أضراراً لا يمكن جبرها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكوبا إذ يحرم شعبها من اغتنام ما يستحقه من فرص ناشئة من حرية التجارة.

وسيشيل، بوصفها دولة جزرية مثل كوبا، تقر بما للتجارة من دور حاسم بصفة خاصة في تنمية الجزر، إذ كثيراً ما تكون المجتمعات الجزرية أكثر ميلاً إلى الاعتماد على الواردات وتعرض لصدمات أسعار الوقود أكثر من غيرها بمقدار ١٢ مرة.

ولا يخالف الحظر القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي ومبادئ تعددية الأطراف فحسب بل يتعارض أيضاً مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية نصاً وروحاً.

وترفض سيشيل فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بجميع الدول أن تمتنع عن تطبيق مثل هذه التدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

ولقد تغير الكثير منذ أن فرض الحظر لأول مرة. فقد هيأت العولمة ظروفًا مؤاتية لتضامن وشراكة عالميتين حقيقتين بين الدول. وسيكون رفع الحظر متماشياً مع روح العصر.

## سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

إن سيراليون، تماشياً مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسن ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦. وقد أيدت هذا القرار باستمرار، وتؤمن بأن إنهاء الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية أمرٌ لا يساعد فحسب في التخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الكوي، وإنما يعزز الحوار وحسن الجوار والتعاون بين الدول أيضاً.

## سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٦/٦٦. وما انفكت تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتصوت لصالحها منذ عام ١٩٩٥.

## جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

لا تزال جزر سليمان تشعر بالأسى لاستمرار مخلفات الحرب الباردة حتى يومنا هذا وعصرنا هذا. فالحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها ما زال يعرض أطفال هذا البلد وشعبه لأوضاع صعبة. ومن ثم فإن جزر سليمان تدعو إلى رفع هذا الحصار دون قيد أو شرط، تماشياً مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وباسم شعوب العالم.

وتنوه جزر سليمان بالروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعباً، وبما تبديه من قدرة على التحمل والسخاء، رغم المشقات المفروضة عليها، لكفالة التعليم والإيواء والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراساتهم هناك.

## الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦٦/٦، وفقا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

## جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

إن مسألة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا كانت ولا تزال مشكلة مستمرة بالنسبة للأمم المتحدة، رغم الدعوات العديدة إلى إلغائه.

ويشكل استمرار هذا الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا انتهاكا صارخا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا أو التعرض لها. وإضافة إلى ذلك، يشكل الحصار انتهاكا للقانون الدولي ويدل فرضه على تجاهل المبادئ السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد ازداد الوضع تفاقمًا بسبب الأزمة المالية والاقتصادية وأزميتي الغذاء والطاقة التي هزت العالم، إضافة إلى تحديات تغير المناخ التي أثرت في العديد من البلدان، بما فيها كوبا. ويعرقل الحظر بشكل مباشر الانتعاش الاقتصادي في كوبا ويؤثر سلبًا في التجارة والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات النقدية. وتقدر الأضرار التي لحقت باقتصاد كوبا بما يزيد عن ٩٧٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

لذلك، انضمت جنوب أفريقيا مرارا إلى غالبية البلدان في الإعراب عن معارضتها لجميع جوانب هذا الحصار والإجراء الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية.

وستواصل جنوب أفريقيا استكشاف سبل تقديم الدعم لكوبا. وتحقيقا لهذه الغاية، وافقت في عام ٢٠١٠ على إلغاء دين مستحق على كوبا بمبلغ ١,١ بليون راند.

وتم التوقيع على الاتفاق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية لكوبا في شباط/فبراير ٢٠١٢ وصدقت عليه الجمعية الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٢. وفي محاولة لتنمية التعاون التجاري والزراعي مع كوبا، فتحت جنوب أفريقيا خط ائتمان مقداره ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة كوبا. وسيشكل ذلك إنجازا كبيرا في مجال العلاقات والتعاون، وسيؤكد من جديد التزام جنوب أفريقيا ودعمها المستمر لكوبا.

ويعترف المجتمع الدولي بعمل كوبا المتميز في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الأحيائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وفي المناطق الأقل نموا بصفة خاصة والعالم على وجه العموم. ويعمل في مختلف مستشفيات جنوب أفريقيا ما مجموعه ٣٢١ من الأطباء الذين تخرجوا من كوبا، ويوجد حاليا ٤٠٨ طلاب من جنوب أفريقيا يدرسون الطب في كوبا. ويخفق الحظر هذا الإسهام البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعيق تحسين الظروف المعيشية للفقراء.

ومن ثم، فإن جنوب أفريقيا تؤيد رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتمتنع عن الاعتراف بالتدابير الانفرادية والقوانين ذات الطابع القسري التي تتحدى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

## جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تعرب جمهورية جنوب السودان عن قلقها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وجريا على ما دأبت عليه غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدعو جمهورية جنوب السودان إلى رفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوي منذ أكثر من نصف قرن. فهي ترى أنه عمل انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهي ترى أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي لكوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية.

## سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعتقد سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يعرقل سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تقم سري لانكا بسن أي قوانين أو اتخاذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٦.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد هذا القرار في الجمعية العامة، واتخذت الموقف الذي يفيد بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

تنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على احترام القانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ويعارض السودان، تماشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظراً لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. ولذا يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لتأييد قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن أن تمس بسيادة أي دولة عند تطبيقها خارج حدودها الوطنية. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحظر الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ألحق خسائر فادحة بالشعب الكوبي وتسبب في معاناته وهضم حقوقه ومصالحه المشروعة، لكونه انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئها السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه يعاني من العقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. فتلك الجزاءات الانفرادية تشكل انتهاكا للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتجاوب تماما مع تطلعاتها.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة هذا القرار، وضعت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة في صدارة النظام المتعدد الأطراف بهدف تعبئة الدعم من أجل القضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المطبقة على البلدان النامية.

وما فتئ السودان يعزز علاقاته الثنائية مع جمهورية كوبا. وفي هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وكوبا في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هافانا، وترأس وفد السودان وزير التعاون الدولي ورافقه عدد من كبار المسؤولين. واللجنة الوزارية المشتركة هي الآلية التي تمثل فيها جميع قطاعات التعاون بين البلدين. ويتوقع من اللجنة، بوصفها وسيلة لتوطيد العلاقات الثنائية ومكافحة الآثار السلبية للحظر، أن تعزز وتوطد العلاقات بين السودان وكوبا في جميع المجالات.

وقطعت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام باعتماد الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة سفيرا لدى كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة للزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وشارك السودان على مستوى الوزراء في الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وطالب في بيانه بالإلغاء الفوري للحظر المفروض على كوبا. وأكد السودان من جديد، في اجتماعه الثنائي مع المسؤولين الكوبيين، التزامه بتعزيز العلاقات الثنائية مع كوبا في جميع الميادين.

## سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢]

تظل حكومة جمهورية سورينام ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة و متمسكة بمبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بشكل انفرادي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذا تكرر سورينام دعوتها إلى إنهاء هذا الحظر.

وعلاوة على ذلك، ترى حكومة جمهورية سورينام أنه ينبغي على الدوام احترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والمعايير الأخرى ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية.

## سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تعيد مملكة سوازيلند تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وتأمل أن يستطيع الشعب الكوبي الاعتماد على دعم المجتمع الدولي له في مطالبته المشروعة بفك الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة عليه، وأن تتمتع كوبا من دون أي عائق بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر الدول ذات السيادة.

وترى مملكة سوازيلند أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها. وبالإضافة إلى كون الحصار عملا انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة، ولمبدأ حسن الحوار، فقد تسبب للشعب الكوبي في خسائر مادية وأضرار اقتصادية فادحة. ولم يتسبب الحصار للشعب الكوبي في معاناة لا حصر لها فحسب، بل إنه يقوض أيضا المصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة.

وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند، ضمن قرارات أخرى، تعتقد مملكة سوازيلند أن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم، فضلا عن الانسجام والتعايش السلمي بين سائر أمم العالم.

ولن تكف مملكة سوازيلند أبدا عن تأييد أي مشروع قرار يُعرض على الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

## الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

١ - انطلاقاً من موقفها المبدئي حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وحق الشعوب في السعي بكافة الوسائل المشروعة لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، كما نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صوتت الجمهورية العربية السورية لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٦ الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي ذلك القرار، أهابت الجمعية العامة أيضاً بالدول أن تتخذ في أسرع وقت ممكن التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على ثلاثة عقود.

٢ - وفي هذا الصدد، تشير الجمهورية العربية السورية إلى أن الحصار الاقتصادي هو أحد وسائل الابتزاز السياسي غير المشروعة التي تلجأ إليها الولايات المتحدة بهدف إحداث تغيير في أنظمة الحكم الشعبية في بعض البلدان، بما يتنافى كلياً مع مفهوم ديمقراطية العلاقات الدولية ومبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وتشير الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد إلى البيان الصادر عن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم المعقود في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي دعوا فيه الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة، فضلاً عن كون هذا الحصار تم فرضه بشكل انفرادي ومناف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار. وحث رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية، وإزاء التدابير التشريعية الجديدة التي لا تزال تتخذ بهدف تشديد الحصار.

٣ - وتشير الجمهورية العربية السورية أيضا إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بالإجراءات الأحادية القسرية وآخرها القرار ٢٤/١٥ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الذي يشير إلى الأثر الكبير لهذه الإجراءات الأحادية على أعمال الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى العلاقات والتجارة والاستثمار والتعاون الدولية، ويدين تطبيق هذه الإجراءات من جانب الولايات المتحدة واستخدامها كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، في محاولة لإعادة إنتاج عهد الاستعمار البائد بصورة جديدة وخصوصا تجاه البلدان النامية التي تدافع عن العدالة والإنصاف وعن استقلالية قراراتها وإرادة شعوبها ووحدة وسلامة أراضيها.

٤ - وتشير الجمهورية العربية السورية أيضا إلى الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة ال ٧٧ والصين، المعقود في الدوحة، والذي أعرب فيه المشاركون عن رفضهم القاطع للقوانين والأنظمة التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الآثار التي تخلفها الجزاءات الاقتصادية على القدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. كما اعتمد مؤتمر القمة نداء خاصا باسم جميع قادة البلدان النامية من أجل رفع هذا الحصار فورا، لأنه يكبد الشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، إضافة إلى كونه تدبيرا انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

٥ - ولقد أعلن المجتمع الدولي مرارا رفضه لاستمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا، وقانون هيلمز - بورتون، الذي يتجاوز تأثيره الحدود الإقليمية للقوانين المحلية، ويمس سيادة الدول الأخرى التي تتعامل مع كوبا. وفرض هذه الجزاءات أمر يتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة. وقد أثبتت التجربة أن نظم الجزاءات تسبب في معظم الأحيان أضرارا مادية هائلة وتلحق خسائر اقتصادية جسيمة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة وخصوصا في قطاعات حيوية كالصحة والغذاء. كما أنه يقوض قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى أنه يتناقض مع مبدأ تحرير المبادلات التجارية وعدم التمييز الذي يشكل الركن الأساسي لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٦ - وبالتالي تدعو الجمهورية العربية السورية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا من شأنه أن يساعد على تهيئة مناخ إيجابي في العلاقات الدولية وتعزيز دور الشرعية الدولية في صون مبدأ تساوي الدول في السيادة.

## طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦٦/٦. وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للأمم في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا والتعرض لها، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا لا تزال تؤثر سلبا في الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، سيتعذر، أكثر من أي وقت مضى، تبرير فرض الحظر أو الجزاءات، وسيستوجب ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

فتلك الإجراءات تخالف مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا، والتعايش السلمي بينها.

وتقيم طاجيكستان مع كوبا علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية. وستستمر طاجيكستان في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

## تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

لا تؤيد تايلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي، في الواقع، إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تايلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل.

وتايلند تؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ من بينها المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً وعدم التعرض لها، وكذلك حرية التجارة والملاحة. ويجب أن تتحقق أية عملية اقتصادية أو سياسية من خلال التعاون الطوعي والبناء، ووفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للدول أن تحترم هذه المبادئ وتنفذها وأن تعمل معاً من أجل توثيق التعاون بينها تحقيقاً للأمن والازدهار المشتركين.

ولا يزال حجم التجارة بين تايلند وكوبا ضئيلاً ولكنه يسير في اتجاه تصاعدي. فقد تضاعفت القيمة الإجمالية للصادرات إلى كوبا، حيث ارتفعت من ٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١١. وزادت القيمة الإجمالية للواردات من كوبا بشكل مستمر خلال السنوات الأربع الماضية.

### جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالإنكليزية]  
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تنفذ جمهورية مقدونيا تنفيذاً كاملاً القرار ٦/٦٦.

### تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]  
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاماً تاماً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦/٦٦، وتكرر تأكيد أنها لم تسن أو تطبق أيًا من القوانين أو التدابير المشار إليها في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وتعرب عن تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فوراً ودون أي شرط.

## توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، دأبت توغو على احترام تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع كل لجوء إلى تدابير انفرادية لممارسة ضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى و/أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو كذلك على مساندة مسعى الحكومة الكوبية الرامي إلى إنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي نوع من القوانين أو التدابير المشار إليها في ديباجة القرار ٦٦/٦. وتحتفظ مملكة تونغا بعلاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

## ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تظل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبالتالي، فإن الحكومة، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد البلدان الأخرى.

وتتمتع حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا وتواصل دعمها المنتظم للجهود المبذولة على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لتعزيز الحوار البناء الرامي إلى الوقف النهائي للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

لا تطبق تونس أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

## تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢]

لا توجد لدى جمهورية تركيا أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦٦/٦؛ وهي تعرب عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب، وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

## تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تؤيد تركمانستان اتخاذ القرار ٦/٦٦. وعلاوة على ذلك، لا تحتوي التشريعات الوطنية لتركمانستان على أية أحكام بشأن الحد من حرية التجارة والملاحة.

## توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تكرر حكومة توفالو تأكيد موقفها بأن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مخالف لضرورة تشجيع الحوار وصون مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم. فهذه الممارسات التجارية التمييزية ما زالت تؤثر سلباً في ظروف عيش الشعب الكوبي وحقوقه الإنسانية، وتعوق جهود الحكومة الكوبية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم تقم حكومة توفالو بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر إقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية بين توفالو وجمهورية كوبا.

وعلاوة على ذلك، تعارض حكومة توفالو استمرار اعتماد وتطبيق مثل تلك التدابير التجارية التقييدية، وهي تؤيد في هذا الصدد رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، تماشياً مع ما تطالب به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة واضحة ومستمرة.

## أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع كوبا ولا تلتزم بالحظر.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ليس لدى أوكرانيا أية تشريعات أو أنظمة قد تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتطال سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها، أو حرية التجارة والملاحة الدولية.

وبالمثل، لا تقبل حكومة أوكرانيا تطبيق تدابير من النوع المشار إليه أعلاه، وتتمسك في علاقاتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبقواعد القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

## الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

صوّتت الإمارات العربية المتحدة لصالح القرار المذكور أعلاه وفقاً لالتزاماتها في ضوء مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتؤكد الإمارات العربية المتحدة على ضرورة أن تتمتع جميع البلدان بحرية التجارة والملاحة في الممرات البحرية الدولية. وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي تدابير حظر اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا ولا تؤيد تطبيق مثل هذه التدابير خارج مقتضيات النظام القانوني الدولي.

## جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تكرر حكومة جمهورية تنزانيا الإعراب عن قلقها العميق إزاء مواصلة فرض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي بصورة انفرادية على حكومة كوبا وشعبها. ومن المؤسف أن الحصار ما زال قائماً على الرغم من النداءات الدولية الكثيرة جداً والمتكررة لوقفه، بما في ذلك من خلال القرار ٦/٦٦.

وقد أحاطت جمهورية ترازيا المتحدة علما بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي قامت بها كوبا في السنوات الأخيرة، وتدعم ما تبذله كوبا من جهود في ذلك المسعى. ومن المهم كذلك أن ترازيا تقدر خطوات الرئيس أوباما التقدمية في رفع الجزاءات المتعلقة بإزالة القيود المفروضة على سفر العائلات والتحويلات النقدية، وخطوات السماح بتوسيع نطاق خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بين البلدين.

وعلى الرغم من التطورات المشجعة، تدعو ترازيا إلى اتباع نهج أكثر شمولاً من شأنه أن يضمن في المستقبل وقف الحظر المفروض على كوبا، الذي استمر لأكثر من نصف قرن وله عواقب وخيمة على الشعب الكوبي. وفي هذا الصدد، ستواصل جمهورية ترازيا المتحدة مناقشة الولايات المتحدة الأمريكية وضع حد للجزاءات بشكل ودي وفوري وكذلك الإفراج عن مجموعة الكوبيين الخمسة.

وبالفعل، لا يمكن ولا ينبغي تجاهل إجماع المجتمع الدولي والقواعد التي وضعها. فمن واجب جميع الدول، دون استثناء، التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، سواء في الداخل أو في الخارج.

## أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

ما فتئت جمهورية أوروغواي الشرقية تعرب عن معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ومناهضتها لما يطال رفاه الشعب الكوبي من آثار جراء التدابير القسرية ذات الطابع الانفرادي التي تضر بحرية التبادل وشفافية ممارسة التجارة الدولية.

والجدير بالإشارة أن أوروغواي تنتهج سياسة خارجية تشجع حرية التجارة والملاحة، ولا تعترف في تشريعها بتطبيق قوانين وطنية لدول أخرى خارج أقاليم تلك الدول. وتعتبر أن هذه الممارسة، علاوة على كونها انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المتعارف عليها بوجه عام، تشكل نوعاً من الضغط يعيق الحوار عوض التشجيع عليه.

وبناء على ما تقدم، فإن جمهورية أوروغواي الشرقية لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو مراسيم أو تدابير يمكن أن تماثل في طبيعتها ما يشير إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٦.

## فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تكرر حكومة فانواتو تأكيد موقفها الداعي إلى امتناع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار ٦٦/٦، وذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تتخذ فانواتو أي تدابير من شأنها أن تضر بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وفانواتو. بل على النقيض من ذلك، تحرص فانواتو على تطوير علاقات التعاون مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييداً تاماً الدعوة إلى رفع الحظر المفروض على كوبا.

## فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢]

إن جمهورية فتزويلا البوليفارية، إذ تسترشد في العمل الذي تقوم به بين ركب الأمم بالثوابت الدستورية المتمثلة في الإنسانية والتعاون وتعاضد الشعوب وفي الالتزام الثابت بالتوجه السلمي، ديدنها في ذلك الامتثال المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، لا تطبق حالياً ولن تطبق في المستقبل أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، وتمس بحق دول أخرى في السيادة والاستقلال السياسي أو بحقوق الإنسان المكفولة لسكانها.

وتكرر حكومة فنزويلا رفضها القاطع لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، حيث إنها تعتبر أن هذه الأعمال تخالف قواعد القانون الدولي ومبادئه المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية.

كذلك تؤكد من جديد إدانتها لتطبيق أحكام قانوني توريتشيلي وهيلمز - بورتون التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، والتي تسببت في إلحاق أضرار إضافية فادحة بالاقتصاد الكوبي خلال العقدتين السابقتين في إطار علاقاته الاقتصادية مع بلدان ثالثة ومع فروع الشركات الأمريكية.

وما برحت جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد بقوة منذ عام ١٩٩١ العشرين قرارا التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كاسحة بشأن هذه المسألة، وأيدت كذلك الإعلانات التي أصدرتها سائر المحافل السياسية، رافضةً هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تحول دون التعايش السلمي بين الأمم وتنتقص من الشرعية الدولية.

وتكرر الحكومة البوليفارية نداءها لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، أن يعمل على إنهاء حكومة بلده للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي الذي يفرضه بلده على شعب كوبا الشقيق. وفي حالة استجابته لهذا النداء الموجه من المجتمع الدولي، فسيكون ذلك دليلاً على التزام هذا البلد بالشرعية الدولية المتمثلة في الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

فقد أدت سياسة المواجهة هذه، التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها منذ أكثر من ٤٠ عاماً إلى الإضرار برفاه مواطني هذا البلد الشقيق، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوق الإنسان المكفولة لسكانه. وفي هذا السياق، تطالب حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية بالامتثال التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية إدانتها لتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما لا يساعد على الإطلاق على تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدولية بين الدول المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

وتلاحظ الحكومة البوليفارية بقلق التدابير التي تطبقها إدارة الرئيس باراك أوباما، والتي ما زالت تعرقل عملية اقتناء الأدوية لمصلحة الشعب الكوبي، ويتضح ذلك من رفضها السماح لهيئات من بينها مختبرات أبوت باشتراء عنصر سيفوفلوران، وهو عقار خاص بالتخدير العام للأطفال عن طريق الاستنشاق.

وتشمل هذه القرارات الانفرادية ذات الطابع العقابي أيضاً فرض السلطات الأمريكية حظراً على بيع المعدات التكنولوجية المستخدمة في النظام الصحي. وعلى هذا المنوال، فإن حكومة الولايات المتحدة، بسياساتها العدائية الدائمة، تنتهك انتهاكاً صارخاً حقوق الإنسان

المكفولة للشعب الكوبي، ولا سيما حقه في الصحة، عندما تعيق بيع المعدات والأدوية لهذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تداعيات سياسة الحصار الإجرامية التي ظلت الولايات المتحدة تمارسها على مدى خمسة عقود قد طالت أيضا مجال الرياضة. ففي آذار/مارس ٢٠١١، لم تسمح حكومة الولايات المتحدة لوفدها بالسفر إلى كوبا للمشاركة في دورة بادميونتون الدولية الحادية عشرة.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات المتكررة الصادرة عن جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر القمة المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي البيانات المنذرة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة لأنها تدابير منافية للحوار والتعاون اللذين يجسدان بصورة ملموسة مبدأ تعدد الأطراف الجامع الشفاف.

وبالمثل، تجدر الإشارة إلى البيان الخاص الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في كاراكاس، في يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حيث صرحوا فيه بما يلي:

١ - "... يرفضون بأقوى العبارات التدابير الاقتصادية القسرية والانفرادية التي تُتخذ لدوافع سياسية ضد بلدان ذات سيادة، والتي تلحق الضرر برفاه شعوبها وتهدف إلى منعها من ممارسة حقها بحض إرادتها في تقرير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - يكررون رفضهم بأقوى العبارات تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بورتون، بما في ذلك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ويحثون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتطبيق هذا القانون.

٣ - يطالبون من ثم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم، امتثالا للقرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة واستجابة للنداءات المتكررة التي وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يتنافى مع القانون الدولي ويلحق أضرارا فادحة لا مبرر لها برفاه الشعب الكوبي وينال من السلام والتعايش بين البلدان الأمريكية".

وجدير بالذكر أيضا، في هذا السياق، أن رؤساء دول وحكومات إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا، كانوا خلال مؤتمر القمة التاسع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب، الذي عقد في كاراكاس، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قد طالبوا مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة بأن "تنتهي فوراً دون قيد أو شرط الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على كوبا، وهو ما ينادي به المجتمع الدولي قاطبة، ولا سيما شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

ومن ناحية أخرى، اعتمد وزراء خارجية بلدان التحالف البوليفاري، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السادس للبلدان الأمريكية، في كاراتاخينا دي إندياس، كولومبيا، في يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بياناً رسمياً قرر فيه أعضاء التحالف، في إطار التضامن الكامل مع هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية، ما يلي:

• " ... مطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالوقف الفوري للحصار الاقتصادي التجاري والمالي للإنساني الذي تفرضه على كوبا، والشروع في عملية الحوار على أساس احترام الإرادة السيادية للشعب الكوبي وحقه في تقرير مصيره...".

وفنزويلا على يقين بضرورة ألا يدخر المجتمع الدولي وسعا في جهوده للمطالبة بإنهاء ممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى الحيلولة دون ممارسة الدول حقها السيادي وفقا للحق في تقرير المصير، في أن تختار نظامها السياسي والاجتماعي بما يتواءم مع واقع وخصوصيات بلدانها وشعوبها. وعليه، يرى بلدنا أنه يجب، مهما كانت الظروف، عدم حرمان الشعوب من التماس سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

وختاماً، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال لأحكام العشرين قراراً التي اتخذتها الجمعية العامة وفك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا دون وجه حق.

## فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٢]

تشكل سياسة الحصار والحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا على مدى العقود الماضية انتهاكاً للقوانين الدولية بصفة عامة ولقانون حرية التجارة والنقل بصفة خاصة، وتعدياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم إلى بناء علاقات دولية متينة قوامها المساواة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل بلد في اختيار المسار الإنمائي الخاص به.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي، وسياسات وقوانين الحظر التي اعتمدها ضد كوبا، وآخر هذه القرارات القرار ٦/٦٦ الذي اتخذ بأغلبية ١٨٦ صوتاً.

وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، من منطلق روح الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتعتقد أن الأمم المتحدة ستتخذ قريباً مبادرات وتدابير عملية للتعجيل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

ومرة أخرى تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز النتائج الناجمة عن سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة.

## اليمن

[الأصل: بالعربية]

[ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ ]

نود الإحاطة بأن الجمهورية اليمنية تربطها علاقات دبلوماسية متميزة مع جمهورية كوبا الصديقة منذ قرابة ٣٥ عاما على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحرصت الجمهورية اليمنية على تعزيز وتطوير تلك العلاقات المشتركة بما يخدم تحقيق مصلحة البلدين والشعبين. ولقد أبرمت الجمهورية اليمنية العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي على كافة المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والطبية مع جمهورية كوبا الصديقة، وتم إعمال هذه الاتفاقيات بإرسال مواطنين كوبيين لليمن، كما أرسلت البعثات التعليمية إلى كوبا وتم تفعيل التعاون في مجالات عدة، وإن اليمن تؤيد ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا الصديقة.

## زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

تعارض حكومة جمهورية زامبيا تطبيق تدابير قسرية انفرادية على أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو يخل بميثاق المنظمة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا الدعوة إلى امتناع جميع الدول عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار، التي تعيق حرية التجارة والملاحة، وتحث الدول التي طبقت وما زالت تطبق مثل هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني.

وما برحت زامبيا تؤيد رفع الحظر المفروض على كوبا. وتحقيقا لهذه الغاية، تود زامبيا أن تعلن أنها لا تطبق أي قوانين تتعارض مع مقتضيات القرار، وتهيب بالدول التي تطبق مثل هذه القوانين أن تبادر إلى إلغائها.

## زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

تود زمبابوي أن تعرب مرة أخرى عن قلقها البالغ من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا حكومة وشعبا.

فتقرير الأمين العام يبين بجلاء أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا قد حرم ذلك البلد من دخول الأسواق والاستفادة من الائتمانات الإنمائية والحصول على التكنولوجيا، كما زاد من القيود المفروضة على حرية الملاحة والتجارة والتحويلات الموجهة إلى الشعب الكوبي. وأسفر الإنفاذ الصارم والقوي لقوانين الحظر الأمريكية عن حرمان كوبا، حكومةً وشعباً، من حقها في المشاركة في التجارة الدولية، ضاربا طموحاتها الإنمائية في الصميم.

وفي كل سنة، يصوت ما ينيف عن ١٨٠ دولة عضوا لصالح رفع الحظر. إنها شهادة دامغة على أن جل المجتمع الدولي يعارض اتخاذ الولايات المتحدة هذا التدبير القاسي والمدمر بحق دولة عضو أصغر حجما وأقل بأسا.

لذلك، تضم زمبابوي مرة أخرى في هذه السنة صوتها إلى أصوات البلدان الأخرى لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحظر الذي تفرضه على كوبا. فقد شددت غالبية الدول الأعضاء على امتداد السنوات العشرين الماضية على أن هذا الحصار ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونظرا إلى أن آثار هذا الحظر تتجاوز الحدود الإقليمية، فإنه ينتهك أيضا الحقوق السيادية للعديد من الدول الأخرى.

## ثالثاً - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

### الأداء الاقتصادي لكوبا في الآونة الأخيرة

تميز الأداء الاقتصادي لكوبا في عام ٢٠١١ بمناقشة وبدء تنفيذ إصلاحات رئيسية تهدف إلى تحديث النموذج الاقتصادي للبلد من أجل تعزيز إنتاجيته وتوسيع قاعدة صافي صادراته وإزالة القيود على النقد الأجنبي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل. وتمثل أبرز المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن المسائل الاقتصادية التي أقرها الكونغرس فيما يلي: (أ) التخفيض تدريجياً من كتلة الأجور الحكومية بنسبة ٢٠ في المائة، أي حذف مليون وظيفة تقريباً من وظائف القطاع العام (١٤٠ ٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠١١)، ومن المعتزم التوصل بحلول عام ٢٠١٢ إلى تخفيض ١٧٠ ٠٠٠ وظيفة أخرى؛ (ب) وإنشاء مؤسسات غير حكومية وأخرى تابعة للقطاع الخاص؛ (ج) وترشيد الإعانات المقدمة إلى كل من السكان والمؤسسات العامة؛ و (د) والتأجير الطويل الأجل للأراضي الزراعية الخمول. وتتيح هذه الإصلاحات إمكانية زيادة تنشيط القوى التي ينظمها السوق.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبعد إطلاق عملية الإصلاح، أصبح هناك في كوبا ٣٨٥ ٧٧٥ عاملاً مسجلاً ضمن ملاك مؤسسات غير تابعة للدولة تنشط بخاصة في قطاعات المواد الغذائية، وخدمات نقل الركاب وتأجير المساكن<sup>(٢)</sup>. ومنحت الحكومة المؤسسات العامة مزيداً من الاستقلال الذاتي الإداري في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والإدارة اليومية، ونقلت صلاحيات إضافية إلى الكيانات والحكومات دون الوطنية.

وفي عام ٢٠١١، نما الناتج المحلي الإجمالي في كوبا بنسبة ٢,٧ في المائة، أي بنسبة أعلى من معدل ازدهاره في عام ٢٠١٠ (٢,١ في المائة). ويعزى هذا النمو المعتدل إلى التحسن الذي طرأ على الحالة الاقتصادية الخارجية، إضافة إلى زيادة الاستهلاك، ولا سيما الاستهلاك الخاص. ويمكن هذا التحسن الحكومة من الوفاء بمعظم الالتزامات المستحقة الدفع

(٢) عملاً بقرار حكومة كوبا تخفيض عدد العاملين في القطاع العام وتعزيز توسع المؤسسات غير التابعة للقطاع العام، بما في ذلك التعاونيات ومؤسسات العاملين لحسابهم، بنهاية عام ٢٠١١، تم إقرار أنشطة جديدة يضطلع بها عاملون لحسابهم الخاص، وذلك إضافة إلى الأنشطة الأخرى التي جرى إقرارها في البداية وعددها ١٧٨ نشاطاً.

للدائنين الدوليين في عام ٢٠١١، ومن نحو ما تراكم عليها من مدفوعات مستحقة للموردين الأجانب.

وارتفع العجز المالي مما يعادل ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١١ (بزيادة عن النسبة المستهدفة رسمياً قدرها ٠,٢ في المائة). وشمل الإنفاق الحكومي على سبيل الأولوية ضخ موارد استثمارية جديدة في عدة مؤسسات عامة. وكان معدل التضخم أعلى في عام ٢٠١١ مما كان عليه في عام ٢٠١٠، وهو ما يعزى إلى حد ما إلى الدعم الحكومي لبعض السلع الاستهلاكية، وإلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن انخفاض الإمدادات المحلية عما كان متوقعا، وإلى ارتفاع الأسعار الدولية.

ولا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتسبب في زيادة الصعوبات التي يواجهها ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي يضطر معه صناع القرار إلى إعطاء الأولوية إلى درّ النقد الأجنبي وتوزيعه من خلال صادرات عالية القيمة، وإيجاد بدائل للواردات. وثمة مسألة رئيسية في هذا الصدد، تتمثل في ما لتقلبات أسعار المواد الغذائية والنفطية من أثر في الأسواق الدولية، وفي الزيادات المستمرة في تلك الأسعار، وفي أن كوبا تعتمد بشكل حيوي على تلك المواد لتلبية احتياجاتها.

### آثار الحصار الأمريكي: التطورات الأخيرة

في شباط/فبراير ٢٠١٢، يكون قد مر خمسون عاما على بدء فرض الحصار الأمريكي على كوبا، وبالرغم مما قيل في تصريحات صدرت عن حكومة الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١١ مؤداها أن من المعتمز التخفيف من حدة القيود المفروضة على التحويلات المالية، وعلى تصاريح سفر الأمريكيين الكوبيين إلى كوبا، وعلى الرحلات من مطارات الولايات المتحدة إلى كوبا<sup>(٣)</sup>، حيث إنه لم يحدث من الناحية العملية على هذه القيود أي تغيير يستحق الذكر<sup>(٤)</sup>. والحقيقة، أن الولايات المتحدة لا تزال تطبق خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة صكوكا تتجاوز هذه الحدود كقانوني توريتشيللي (١٩٩٢) وهيلمز-بورتون (١٩٩٦) اللذين يمنعان كوبا من إقامة علاقات تجارية مع شركات تابعة لشركات أميركية في بلدان ثالثة، ويمنعانها من إقامة شراكات استثمارية مع شركات أخرى غير أميركية تريد الاستثمار في كوبا. فبموجب هذين القانونين، تعاقب الحكومة الأميركية

(٣) Mark P. Sullivan, "Cuba: issues for the 112th Congress", Congressional Research Service Report for Congress, ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، الصفحة ٣٣.

(٤) وزارة الخزانة، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، كوبا: ماذا يجب أن تعرفه عن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

الشركات التي تقيم علاقات مع كوبا. وينطبق هذا الحال على شركة فرنسية للنقل والشحن البحريين تابعة لشركة CMA-CGM غرمت ٤٠٠ ٣٧٤ دولار في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ لأنها قدمت لكوبا خدمات تأجير حاويات. وبالمثل، ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، غرم فرع نيويورك بنك كوميرتس الألماني ١٧٥ ٠٠٠ دولار لقيامه بتسهيل معاملات مصرفية بين شركة كوية وأخرى كندية.

ويرد في أحدث تقارير حكومة كوبا إلى الجمعية العامة أن التكلفة التراكمية للحصار بلغت في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أكثر من ١٠٤ ٠٠٠ مليون دولار. ولا يزال الحصار الأمريكي يؤثر بشدة يوما بعد يوم على رفاه المواطنين الكوبيين. وتضطر كوبا إلى استيراد الأدوية والمعدات الطبية والصحية والمنتجات ذات الصلة من دول بعيدة، وهو ما يرفع كثيرا في تكاليف الشحن، وما يتم بأسعار البيع بالتجزئة. وترتفع جراء الحصار أيضا تكاليف مدخلات زراعية مثل الأسمدة والبذور، وهو ما يزيد في تكلفة وصعوبة إنتاج الأغذية محليا. ويحظر على الشركات الكوبية أن تستورد من الولايات المتحدة المواد والأدوات والمعدات اللازمة لبناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والوحدات السكنية، وشق الطرق. ثم إن الحصار يضيق كثيرا من فرص وصول كوبا إلى تكنولوجيا تحسين الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، تضطر كوبا بسبب حالة عدم التيقن الناشئة عن الحصار، إلى الاحتفاظ بمخزونات ضخمة، وأعداد كبيرة من قطع الغيار. وقد كان لجميع ما تقدم ذكره أثر كبير على جميع الكوبيين.

ويضاف إلى ذلك أن وزارة خارجية الولايات المتحدة تدرج منذ عام ١٩٨٢ كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وتخضع البلدان المصنفة ضمن هذه الفئة لجزاءات انفرادية شديدة تفرضها عليها حكومة الولايات المتحدة تحظر عليها بموجبها أي مساعدات اقتصادية، وتفرض عليها فيها مجموعة متنوعة من القيود المالية وغير المالية. ويتبين من المعلومات الواردة في تقرير أعدته خزانة الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة صادرت أموالا لكوبا تبلغ ٢٤٥ مليون دولار<sup>(٥)</sup>. وهذا هو أعلى مبلغ يصادر من بلدان خاضعة لجزاءات، ويشمل هذا المبلغ ٤,٢ مليون دولار صادرت من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وكانت مخصصة لتنفيذ مشاريع للتعاون مع كوبا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل.

(٥) "التقرير المتعلق بالأصول المملوكة للإرهابيين: السنة التقييمية ٢٠١١". الولايات المتحدة، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وزارة الخزانة.

وذكرت حكومة كوبا أنها ستعطي الأولوية في هذه السنة إلى تحديث النموذج الاقتصادي للبلد مع الحفاظ على إنجازاته الكبيرة في مجال الحماية الاجتماعية. غير أن الحصار ربما يعوق تنفيذ عملية الإصلاح الجارية، فهو ربما يجد على سبيل المثال من القدرة على تلبية طلب المؤسسات والتعاونيات في القطاع الزراعي على الائتمانات، وكذلك طلب العاملين لحسابهم الخاص من الذين هم في حاجة إلى رأس مال عامل وآلات ومعدات. فاستمرار القيود المفروضة على استيراد المدخلات الناشئة عن التضييق على سعر صرف العملة الأجنبية وما إلى ذلك من ممنوعات أخرى تفرضها الولايات المتحدة، تنجم عنه صعوبات شديدة في تحقيق التوسع في الإنتاج الزراعي، وفي تحقيق الإنتاجية وتوفير فرص العمل في القطاعين العام وغير العام.

ويتضح من هذه الخطط، أنه خلال المرحلة الأولى من الإصلاح التي ستنتهي في آذار/مارس ٢٠١١، سينتقل نصف مليون عامل من وظائف في القطاع العام إلى أخرى في القطاع الخاص. ويتطلب إيجاد هذا العدد من فرص العمل في قطاعات عالية الإنتاجية مبالغ كبيرة من رؤوس المال والنقد الأجنبي. ثم إن التجربة المستمدة من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تبين أن من الأهمية بمكان الحصول خلال المراحل الأولى من إحداث تغييرات وتحويلات هيكلية اقتصادية عميقة. فشدة ضيق فرص تمويل التنمية بالاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية والمصارف المتعددة الأطراف، الناشئة هي أيضا عن الحصار، قد تعوق عملية التحول الاقتصادي وتحمل سكان كوبا عموما تكاليف اجتماعية واقتصادية أخرى.

## منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

### الحالة العامة: آثار الحصار على الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق

فيما يلي:

(أ) يقدر إنتاج الحبوب الغذائية في عام ٢٠١١ بحوالي ٨١٥ ٠٠٠ طن، أي ما يزيد تقريبا بنسبة ٥ في المائة عن إنتاج عام ٢٠١٠، وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة في

محصول الأرز في عام ٢٠١١. ويزيد الإنتاج الإجمالي للحبوب الغذائية عن متوسطه في الأعوام الخمسة السابقة بما يناهز ٣ في المائة.

(ب) يقدر إنتاج الأرز رسمياً بأنه ٤٦٠.٠٠٠ طن، أي أكثر من محصول عام ٢٠١٠ بنسبة ١ في المائة. وتعزى الزيادة المتواضعة أساساً إلى الظروف المواتية للنمو، وإن كان الإنتاج على هذا المستوى أقل كثيراً مما بلغه في عام ٢٠٠٩ أي ٥٦٤.٠٠٠ طن. ويعزى بطء تقدم التعافي إلى قلة فرص الوصول إلى المعدات الزراعية والمدخلات الأساسية، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع والحد من الاعتماد على الواردات. ويقدر إنتاج الذرة في عام ٢٠١١ بنحو ٣٥٥.٠٠٠ طن، أي بزيادة نسبتها ٩ في المائة عن الموسم السابق. وظل حجم الواردات من الحبوب الغذائية مستقراً في السنوات الأخيرة في حدود مليوني طن، ويتوقع أن يغطي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ ثلاثة أرباع احتياجات الاستهلاك المحلي للبلد.

أما آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والماشية والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها من زاويتين مختلفتين هما:

(أ) المشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانيات تصدير البن والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات إلى أقرب الأسواق، أي الولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى تكبد خسائر كبيرة، بسبب الاضطرار إلى بيعها في أسواق أبعد، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في تكاليف التسويق والتوزيع. وقد كان لدفع تكاليف إضافية آثار سلبية في قدرة البلد على شراء المنتجات الأساسية، وخاصة الأغذية. وعلاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري يؤدي في كثير من الأحيان إلى نقل الخبرات، وإلى التعاون العلمي. ولكن الكوبيين لا يستفيدون من هذه الإمكانيات؛

(ب) الزيادة في تكاليف مستلزمات الزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، إضافة إلى المنتجات التكنولوجية المتقدمة من مبيدات أعشاب ومبيدات حشرية قليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية ولوازم تشخيص الأمراض)، التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات من الولايات المتحدة. فهذه الزيادات ترفع مباشرة تكاليف الإنتاج، وهو ما يقلص هامش الربح ويحد من القدرة على تلبية الطلب المحلي. وعموماً، فإن تكاليف شراء المعدات كانت ستتنخفض بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل، لو أنها وردت من الولايات المتحدة.

وقد ساهمت الأزمة الغذائية والمالية الدولية في تدهور الوضع الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، إلا أن آثارها السلبية في كوبا كانت أشد جراء الحصار.

وكان للحصار أثر سلبي للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على إمدادات البلد من المنتجات الغذائية والزراعية. فالحصار يؤثر على استيراد المنتجات الغذائية اللازمة للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لتلبية احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تقلل من كميتها ونوعيتها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على تمويل خارجي متعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وعدم توافر ما يتصل بذلك من موارد لتصليح المعدات والهيكل الأساسية الزراعية وتحديثها.

### آثار الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة الحبوب الغذائية

يقدر إنتاج الحبوب الغذائية في عام ٢٠١١ بحوالي ٨١٥ ٠٠٠ طن، أي أقل بحوالي ٥ في المائة من إنتاج عام ٢٠١٠ وبنسبة ٣ في المائة من متوسط الأعوام الخمسة السابقة. ويقدر رسمياً أن إنتاج الأرز بلغ ٤٦٠ ٠٠٠ طن، وهو ما معناه أنه لم يغط سوى جزئياً الخسائر المتكبدة بسبب تراجع معدلات هطول الأمطار في عام ٢٠١٠. غير أنه اعتماداً على توقعات بأن تكون الأحوال المناخية عادية، وعلى استمرار استعادة المساحات، يتوقع أن يسجل إنتاج الأرز في عام ٢٠١٢ عودة قوية بزيادة قدرها ١١ في المائة، ليصل إلى ٥١٠ ٠٠٠ طن. ورغم المكاسب الأخيرة في الإنتاج وآفاقه المواتية، فإن البلد شديد الاعتماد على الواردات، حيث تشير التوقعات الحالية إلى أن احتياجاته تقدر بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز (ستستورد في عام ٢٠١٢)؛ ومن المتوقع أن تبلغ الواردات ٨٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب الخشنة (ستستورد في السنة التسويقية ٢٠١١-٢٠١٢ (تموز/يوليه - حزيران/يونيه))؛ وحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ طن من القمح. وعموماً، تساهم واردات الحبوب الغذائية بأكثر من ٧٠ في المائة من الاستهلاك المحلي.

وبشكل عام، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحرير وتعزيز إنتاج الأغذية المحلية، تظل درجة الاعتماد على الواردات عالية، وهو ما يعزى بخاصة إلى قلة الكميات المتوافرة من المدخلات الزراعية. وتفسر هذه العوامل أيضاً التقدم البطيء في معدل نمو إنتاج الأرز في الموسم الماضي، رغم أن الجهود التي بذلتها الحكومة للحد من الواردات، وبخاصة الأرز، قد شملت في الآونة الأخيرة تعزيز الاستثمار في الآلات الزراعية، وهايكال الري والسقي. ونتج

عن تخفيف الولايات المتحدة للجزءات منذ عام ٢٠٠١ زيادة في المشتريات من المنتجات الغذائية والزراعية الموردة من هذا البلد الذي أصبح منذ ذلك الحين هو المزود الرئيسي لكوبا بالحبوب. وبالمثل، فإنه بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز الإنتاج المحلي، لا تزال كوبا تعتمد بدرجة كبيرة على الإمدادات الخارجية لتلبية معظم احتياجاتها الاستهلاكية من الأرز، حيث بلغت وارداتها السنوية منه في الأعوام القليلة الماضية ٥٠٠ ٠٠٠ طن. غير أن الحصار حد كثيرا من شحنات الأرز الموردة إلى كوبا من الولايات المتحدة التي كانت في وقت من الأوقات أكبر مزود لكوبا بالأرز. فبعد أن بلغت ١٧٧ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٤، تراجعت إلى ١٢ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٨، ولم ترد أي شحنات إلى كوبا منذ حزيران/يونيه من تلك السنة. وخلافا لذلك، فإن الذي سهل تزويد كوبا بالقسط الكبير من احتياجاتها من الأرز، أن كوبا أبرمت اتفاقات معاملة تجارية تفضيلية مع فييت - نام، إلى جانب كل من البرازيل والأرجنتين اللتين حلتا في الآونة الأخيرة محل الولايات المتحدة. ويظل مع ذلك من المحتمل أن تورد كميات كبيرة من الأرز من الولايات المتحدة إلى كوبا لأنها قريبة من كوبا، وسهولة نقل الأرز إليها شجع صناعة الأرز في الولايات المتحدة على تأييد تخفيف الجزاءات المفروضة على كوبا. فهناك في صدارة مشاريع القوانين، مشروع قانون يقترح أن يلغى نهائيا الشرط المنصوص عليه في التشريعات السارية حاليا القاضي بتسديد قيمة الصادرات الزراعية مقدما، من خلال مصرف طرف ثالث.

#### البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كلياً على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية ومن الطحين. والسلع الأساسية الغالبة في الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وطحين الصويا. ومؤخراً، بدأت البرازيل في تقديم المساعدة إلى كوبا لزراعة أصناف وفيرة الغلة تناسب مناخ الجزيرة. وعندما دخل الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حيز التنفيذ، أصبحت الأرجنتين والبرازيل الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. وتقوم كل من كندا والمكسيك، في بعض الأحيان، بشحن كميات صغيرة إلى كوبا. وأما ما عدا ما يستخلص من فول الصويا من الزيوت والطحين، فهو يستورد من الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوروبي وكندا والصين. واستؤنفت منذ عام ٢٠٠٢، واردات فول الصويا والمنتجات المشتقة منها المستقدمة من الولايات المتحدة، وحلت محل معظم المشتريات من المناطق الأخرى. غير أن الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ يراد به إبقاء وارداتها أقل من المستوى الذي كانت ستظل عليه لولاها،

وهو ما سيمكن من استئناف المشتريات الموردة من بلدان أخرى، لا سيما منتجات زيت الصويا الموردة من البرازيل.

### السكر الخام

وفقاً لأحدث التقديرات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أنتجت كوبا ١,٢ مليون طن من السكر في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو ما يقل بنسبة ٣ في المائة عن المستوى المتوسط للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وبالرغم من الانتعاش الطفيف في الإنتاج، الذي وصل إلى ١,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٧، ظل الإنتاج يتخذ اتجاهها انخفاضياً، ويرجع ذلك أساساً إلى قلة الاستثمار في قدرات إنتاج السكر في المزارع والمطاحن على حد سواء. ويقدر استهلاك السكر في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بحوالي ٧٣٤ ٠٠٠ طن، بزيادة نسبتها ٣,٣ في المائة عن السنة السابقة، وهي زيادة تتسق مع زيادة عدد السكان. وبسبب انخفاض الإنتاج، انخفضت الصادرات بصورة حادة، بنسبة ٧٦ في المائة عن مستوياتها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ونتيجة للحصار، يتعذر على كوبا الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة بموجب حصة معدل الرسوم المفروضة على السكر الخام.

### الدواجن والبيض

بعد أن ارتفعت واردات كوبا من الدواجن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إلى حوالي ١٨٠ ٠٠٠ طن، تراجعت إلى ١٣٣ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١١، منها ٧٠ في المائة توردها الولايات المتحدة و ٣٠ في المائة توردها البرازيل. غير أن هذه الواردات تضاعفت في الربع الأول من عام ٢٠١٢ بثلاثة أمثالها مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي وبلغ ما شحن منها من الولايات المتحدة في ثلاثة أشهر ٤٥ ٠٠٠ طن. ورغم التغير الذي طرأ في الآونة الأخيرة على سياسة الحكومة لصالح النهوض بالزراعة الوطنية، فإن ارتفاع الإنتاجية يصطدم بضيق فرص الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات، إضافة إلى الهياكل الأساسية المحدودة. لذا، تعتمد كوبا بدرجة كبيرة على واردات الدواجن لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

### منتجات الألبان

ارتفع إنتاج الحليب كثيراً في كوبا منذ عام ٢٠٠٥، ويقدر أنه وصل في عام ٢٠١١ إلى ٦٥٠ ٠٠٠ طن، أي بزيادة بأكثر من ٣ في المائة عما كان في العام السابق. غير أنه يقال أن المكاسب في الإنتاجية آخذة في التراجع ويواصل البلد اعتماده على الواردات المكلفة - وبخاصة مسحوق الحليب (ما بين ٣٥ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ طن سنوياً) المورد من أوقيانوسيا

وأمریکا اللاتینیة (وبخاصة أوروغواي). ومن الأسباب الرئيسية لمحدودية زیادة الناتج فی العام الماضي ورداءة نوعية الإنتاج الخام، هناك الأحوال المناخية المناوئة ومعها المشاكل الهيكلية. ويشكل القطاع الوطني للألبان أحد القطاعات ذات الأولوية فی السیاسة الیة تنتهجها كوبا فی المجال الغذائي الرامية إلى التقليل من الاعتماد على الواردات المكلفة من المواد الغذائية. ثم إن حكومة كوبا تضطر أمام ارتفاع أسعار هذه المنتجات فی السوق العالمية إلى زیادة سعر الإنتاج لحفز الإنتاج الوطني.

#### المنتجات السمكية

تتكون جميع صادرات كوبا من الأسماك تقريبا من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من القريدس وجراد البحر، الیة يشتد عليها الطلب فی السوق الدولية. وكان للأزمة الاقتصادية أثر سلبي على الطلب على هذه الأنواع. ولكن الحصار يمنع الوصول إلى أكبر أسواق الأسماك والمنتجات السمكية، وهي الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى التصدير إلى أسواق أبعد، وهو ما يتسبب فی زیادة تكاليف التسويق والتوزيع. وقد بلغت حصيلة الصادرات ٥٩,٥ مليون دولار فی عام ٢٠١٠ لما مجموعه ٥٧٠٠ طن (وزن المنتجات)، تمثل من حيث القيمة زیادة بنسبة ٣١ فی المائة مقابل ما كانت عليه فی عام ٢٠٠٩، ولكن تمثل نقصانا بنسبة ٢٥ فی المائة مقارنة بما كانت عليه فی عام ٢٠٠٨. وبلغت قيمة الواردات من المنتجات السمكية المنخفضة القيمة ٢٥,١ مليون دولار أمريكي لما مجموعه ١٣٠٠٠ طن (وزن المنتجات)، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة ٤٢ فی المائة عما كانت عليه فی عام ٢٠٠٩ وبنسبة ٦٢ فی المائة عما كانت عليه فی عام ٢٠٠٨.

#### المساعدة التقنية الیة تقدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تقديم الدعم إلى الحكومة الكوبية من أجل تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك تقدم المنظمة مساعدة إلى كوبا فی تبادل معارفها الواسعة بشأن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية مع البلدان الأخرى المجاورة من بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، قدمت المنظمة فی الآونة الأخيرة مساعدة إلى وزارة الزراعة فی كوبا فی تنظيم حلقة عمل معنونة "حلقة دراسية دولية بشأن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية"، فی هافانا فی الفترة من ١٥ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، فی إطار اتفاقية "المنطقة المدارية ٢٠١٢"، والمؤتمر الرابع المعني بالزراعة المدارية.

وفي إطار برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تم التوقيع على اتفاق ثلاثي بين كوبا والرأس الأخضر ومنظمة الأغذية والزراعة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، تقدم كوبا بموجبه مساعدة تقنية للرأس الأخضر من خلال إيفاد خبير و ١٢ تقنيا على امتداد فترة ١٨ شهرا. ويتمثل الهدف الرئيسي في صياغة وتنفيذ الأنشطة التالية ضمن برنامج الرأس الأخضر الوطني للأمن الغذائي: البستنة وإنتاج الخضر، وإدارة المياه، وتربية الحيوانات على نطاق ضيق، والزراعة المائية، وزراعة الخضر وتعبئة المنتجات النباتية.

وبعد أن تم في أيار/مايو ٢٠١١ إنجاز مشروع بتمويل إسباني وآخر بتمويل نرويجي يدعمان كلاهما تأهيل الأنشطة المتعلقة بالزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك في البلد، انتهت الآن أنشطة الدعم الفوري وأنشطة التأهيل المضطلع بها في إطار الاستجابة لآثار الأعاصير والعواصف المدارية التي ألحقت أضرارا شديدة بالبلد في نهاية عام ٢٠٠٨. ولم تكن هناك لحسن الحظ كوارث كبيرة خلال السنة المستعرضة، ومن ثمة لم ترد من الحكومة أي طلبات مساعدة أخرى لأغراض الطوارئ والتأهيل.

وتشارك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في برنامجين مشتركين يمولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، بالتعاون مع وكالات مقيمة أخرى. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، إلى جانب مؤسسات تابعة لخمس وزارات، تنفذ منظمة الأغذية والزراعة برنامجا بعنوان "تقديم الدعم لمكافحة فقر الدم لدى الفئات الضعيفة في كوبا"، وتضطلع بأنشطة تشمل إنتاج الأغذية وتجهيزها. وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشروع المشترك ٨,٥ ملايين دولار من بينها ٣,٣ ملايين دولار، تديرها منظمة الأغذية والزراعة.

أما البرنامج المشترك الثاني، برنامج "تقديم الدعم إلى المبادرات الجديدة المتصلة بتحقيق اللامركزية وبحوافز الإنتاج في كوبا"، فيجري تنفيذه بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى جانب وزارات الزراعة والاقتصاد والتخطيط. وتبلغ ميزانية البرنامج ٧ ملايين دولار، من بينها ١,١ مليون دولار لتقديم الدعم إلى أنشطة تشمل التدريب وإنتاج الأغذية وتجهيزها تديرها منظمة الأغذية والزراعة.

ويتواصل تزويد كوبا بدعم تقني في مجال إدارة مبيدات الحشرات طوال مختلف دوراتها الحياتية، وذلك في إطار المبادرات الإقليمية لمشروع تموله المفوضية الأوروبية. أما بناء القدرات، فيندرج ضمن اتفاقات بيئية متعددة الأطراف في أفريقيا والبحر الكاريبي ودول

المحيط الهادي - تنظيف المبيدات المتقدمة وإدارة مبيدات الآفات، والإدارة المستدامة للآفات “ . وقد قدم المشروع الدعم لمخزون من المبيدات المهجورة، وعزز تسجيلها، وزاد من التعريف بالمسائل المتعلقة بها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، شاركت كوبا في حلقة عمل إقليمية عقدت في غرينادا وتناولت تنسيق تسجيل المبيدات في منطقة البحر الكاريبي، وتجميع قاعدة بيانات عن مخزونات المبيدات المهجورة، والبرنامج الاتصالي للإدارة المستدامة لحاويات المبيدات الفارغة.

وفي إطار المبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان حول الإطار العالمي للسيطرة التدريجية على أمراض الحيوان العابرة للحدود، مُنحت الأولوية للأمراض التالية: الحمى القلاعية وحمى الخنزير وأنواع الإنفلونزا (إنفلونزا الطيور الممرضة الشديدة/H5N1 وإنفلونزا ألف (H1N1) وإنفلونزا الخيول) والدودة الحلزونية للعالم الجديد (*Cochliomyia hominivorax*) وورم الدماغ الأسفنجي البقري وداء الكلب. وقد اتخذت كوبا عدة تدابير للوقاية من هذه الأمراض والسيطرة عليها والتخلص منها.

وإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين لاستحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آلية وطنية لتبادل المعلومات لتطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة والاستفادة منها على نحو مستدام.

## الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تخضع أنشطة المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع الدول الأعضاء فيها، بما فيها كوبا، لأحكام المادة الثالثة - جيم من نظامها الأساسي، التي تنص على ما يلي: “تمتتع الوكالة، في اصطلاحها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي”.

ولكن الحصار القائم لا يزال يفرض صعوبات معينة على تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة في كوبا، إذ لا يتسنى شراء بعض المعدات المتخصصة من الشركات الأمريكية، أو الحصول أحيانا على تأشيرات دخول لرعايا كوبيين لحضور الأنشطة التدريبية أو الاجتماعات التي تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة. وتحاول الوكالة عملاً بالمادة المذكورة

أعلاه من نظامها الأساسي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، وذلك بالقيام على سبيل المثال بشراء المعدات من أماكن أخرى بتكاليف أعلى وإيفاد الرعايا الكوبيين للتدريب في بلدان أخرى من أجل تلبية احتياجات برنامجها للتعاون التقني في كوبا.

### منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي في تعزيز تطور الطيران المدني في العالم بشكل آمن ومأمون ومنظم. والمنظمة ليست معنيّة على نحو مباشر بتنفيذ القرار ٦/٦٥ الموجه إلى الدول.

وكدولة عضو، فإن كوبا تستفيد مما تقدمه المنظمة من خدمات تشمل فحوص التأكد من سلامة الطيران وأمنه.

### الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠١٢]

يقيم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حواراً مفتوحاً مستمراً مع حكومة كوبا، عن طريق ممثليه في إيطاليا، بخصوص جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. وتشارك كوبا أيضاً في مجلس إدارة الصندوق بوصفها دولة عضواً. وعلى مدى الأعوام الماضية، أوفد الصندوق عدة بعثات إلى كوبا بهدف إعادة دمجها في برامج الإقراض العادية للصندوق وبرنامج عمله. وعلاوة على ذلك، يواظب الصندوق على إجراء حوار سلس مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد ويتعاون معها جميعاً.

## منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

تُعامل كوبا كأى دولة عضو أخرى فى منظمة العمل الدولية، وهى تشارك بنشاط فى مؤتمر العمل الدولى السنوى وفى الهيئات الأخرى التابعة لمنظمة العمل الدولية. ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية فى المكسيك برنامجه للتعاون التقنى المعنى بمسائل العمالة والعمل اللائق فى كوبا. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بدأت المنظمة بتقديم المساعدة التقنية فى ثلاثة مجالات فنية، وهى:

(أ) تعزيز الإنتاجية والعمل اللائق بتطوير الممارسات المسؤولة فى مكان العمل من خلال تنفيذ طريقة نظام القياس المتكامل والنهوض بالإنتاجية على أساس كفاءات اليد العاملة فى صناعة السكر؛

(ب) تعزيز بناء قدرات عناصر توظيف برامج السلامة والصحة مع التركيز بخاصة على الحد من الإصابات المتصلة بالعمل فى صناعة السكر وغيره من القطاعات العالية الخطورة كقطاع الكهرباء؛

(ج) تعزيز الحوار الاجتماعى وآليته بما يتسق مع معايير العمل الدولية للتشجيع على التصديق على الاتفاقية رقم ١٤٤ المتعلقة بالتشاور الثلاثى.

وتعيد منظمة العمل الدولية تأكيد وجهة نظرها بأن الأمم المتحدة هى المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتصلة بالحصار الاقتصادى والتجاري والمالى المفروض على كوبا.

## المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

تستفيد كوبا، بوصفها دولة عضواً فى المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة فى اجتماعات هيئات المنظمة، وهى من المستفيدين من برامج التعاون التقنى للمنظمة (البرامج الإقليمية التى تنفذها المنظمة لدعم التنمية البحرية فى أمريكا اللاتينية وفى منطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن البرامج العالمية حسب ما تقتضيه الحالة).

وتحافظ المنظمة البحرية الدولية على علاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما فيها كوبا. ومنذ مطلع الثمانينات، تعاونت المنظمة على نحو وثيق مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي في ما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، التي تشمل أمريكا الجنوبية وكوبا والمكسيك وبنما.

وتسترشد المساعدة التي تقدّمها المنظمة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمسة أعوام، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد عاجلت بلدان الشبكة التشغيلية مسائل كمعايير السلامة والتدريب وحماية البيئة البحرية، وذلك بواسطة الاستراتيجيات الإقليمية، مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وفي هذا السياق، وعملاً بسياسات المنظمة في تحقيق اللامركزية، فإن معظم هذا الدعم يوجّه عن طريق الشبكة، عملاً في ذلك بمذكرة التفاهم التي وقّعتها أمانة الشبكة. ومن خلال هذا الصك، أوكلت إلى الشبكة مسؤولية إدارة وتنفيذ الأنشطة الإقليمية للتعاون التقني التي تحدّها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في بناء القدرات لتنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تولت كوبا من خلال وزارة النقل مهام أمانة الشبكة لمدة عامين. ونتيجة للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة، فقد واجهت المنظمة البحرية الدولية بعض الصعوبات في أن تنقل إلى الأمانة الأموال التي تخصصها للشبكة لكي تتمكن من القيام بالأنشطة المفوضة إليها. وقد فتحت الأمانات السابقة للشبكة حساباً مصرفياً خاصاً في أحد البنوك الوطنية لتلقي الأموال المخصصة للأنشطة التدريبية. وفي حالة كوبا، يجب أن تدار جميع الأموال من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا لأن وزارة النقل لا يمكن أن يكون لها حساب مصرفي بدولارات الولايات المتحدة.

وتتلقى كوبا أيضاً مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري الخاص بمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز أنشطة إقليمي مقره كوراساو، يهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والاستجابة لها.

## الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢]

أثارت كوبا خلال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في غوادالاخارا، المكسيك، الشواغل التي تساورها إزاء الحصار الذي يمنعها من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في بيانها الذي أعربت فيه عن موقفها من هذا الموضوع. وقد كررت الإعراب عن الشواغل ذاتها في المؤتمر العالمي الثاني عشر للإذاعات اللاسلكية الذي عقده الاتحاد في شباط/فبراير ٢٠١٢ في جنيف.

وواصل الاتحاد إيلاء الاعتبار الكامل لهذا التدخل في شؤون كوبا في مجال الاتصالات. وينظر مجلس الاتحاد المعني بأنظمة الإذاعات اللاسلكية في قضيتين جاريتين قدمتهما حكومة كوبا بشأن أعمال تشويش ضار بالبث في كوبا تقوم بها محطات إذاعية محمولة على طائرة تابعة لحكومة الولايات المتحدة. ونظر المؤتمر العالمي في دورته الثانية عشرة في كلتا المسألتين. وفي المؤتمر نفسه، طلب إلى مدير مكتب الاتحاد الدولي للاتصالات أن يدرج في تقريره إلى المؤتمر العالمي التالي تقريراً عن أعمال التشويش على خدمات البث الكوبي التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة، عملاً بما تم التوصل إليه من استنتاجات في هذا المؤتمر، والتي حث فيها المؤتمر المذكور الإدارات المعنية على الوفاء بالتزاماتها المنوطة بها بموجب أحكام النظم الإذاعية، لكنه أعرب مع ذلك عن رأي مفاده أن قيام محطة للبث الإذاعي محمولة جواً بالبث على وجه الحصر نحو أراضٍ خاضعة لولاية دولة أخرى دون موافقة من هذه الدولة، لا يمكن اعتباره عملاً يتفق مع النظم الإذاعية. ويستمر عرض هذه المسألة ضمن بنود جدول أعمال المجلس المعني بالنظم الإذاعية، وسيُنظر فيها في الاجتماع التاسع والخمسين للمجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، ستعرض أيضاً على المجلس حالتان جديدتان لأعمال تقوم بها محطتان محمولتان جواً خاضعتان للولاية القضائية لحكومة الولايات المتحدة، للتشويش على خدمة البث الإذاعي الكوبي على الموجة المتوسطة. وهذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها كوبا شكوى من هذا النوع من التشويش.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

حافظت كوبا على معدل مرتفع في مجال التنمية البشرية، فقد حلت في عام ٢٠١١ في المرتبة ٥١ من بين ١٨٧ دولة، والمرتبة ١١ بين البلدان النامية. أما من حيث الإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فهي بلد نام حقق العديد من هذه الأهداف قبل فترة طويلة من الاتفاق عليها في منتدى دولي. والتحديات الرئيسية المطروحة بالنسبة لها، إنما تتمثل في جودة واستدامة ما أنجزته منها بالفعل.

وتميز السياق الاقتصادي والاجتماعي في كوبا على مدار عام ٢٠١١ بتنفيذ عملية استكمال نموذجها الاقتصادي. فالمبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة هي مبادئ تتصدى للمحاور الأساسية لهذه العملية. واستخدمت الوثيقة مستندا للمناقشة الشعبية، ثم نوقشت وتم إقرارها خلال المؤتمر السادس للحزب الشيوعي في كوبا في نيسان/أبريل ٢٠١١. وركزت عملية إعادة التنظيم على الأولويات الوطنية، مثل الكفاءة والإنتاجية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وسياسة إحلال بدائل للواردات. وكان هناك التزام واضح من جانب السلطات الوطنية بالمحافظة على معايير التنمية الاجتماعية ومنجزاتها.

وتتمثل بعض التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت في إطار تنفيذ المبادئ التوجيهية فيما يلي: السماح بانتقال وتسهيل ملكية المنازل والسيارات (بيعها ووهبها)؛ وإبداء مرونة فيما يتعلق بالأعمال الحرة وتوسيع نطاقها باعتبارها خيارا من خيارات إيجاد فرص العمل؛ وقيام المؤسسات المالية بإنشاء نظام لسياسة للقروض وتسهيل تقديمها (يستفيد منها قطاع العاملين لحسابهم، والمنتجون الزراعيون ممن يجيز لهم القانون حيازة الأراضي، والأفراد المشاركون في أنشطة بناء المساكن بجهودهم الذاتية)؛ ومنح إلى ذوي الدخل المنخفض للقيام مباشرة بأنفسهم بأعمال بناء مساكن أو ترميمها؛ والترخيص للمنتجين الزراعيين بالبيع المباشر (تعاونيات الإنتاج الزراعي، وجمعيات الإقراض وتقديم الخدمات، والوحدات الأساسية لتعاونيات الإنتاج، والشركات المملوكة للدولة لمزارع المنتجات العضوية) إلى المرافق السياحية بالعملة الكوبية دون المرور عبر وسيط حكومي.

وفي إطار رعاية الأشكال الإدارية غير الحكومية كالتوظيف البديل القائم ضمن إعادة هيكلة القوى العاملة الحكومية، اتخذت تدابير محددة تتمثل في تخفيف القواعد التنظيمية كتخفيض الضرائب، ورسوم الترخيص، وإعفاء المسنين من دفع أقساط الضمان الاجتماعي،

وإعفاء العمال المستقلين من دفع الضرائب، وإدخال تغييرات لتسهيل انتداب العمال واستئجار الحيز المكاني. وقررت السلطات الكويتية أيضا زيادة عدد الفئات الحالية من الوظائف في القطاع الخاص لتصبح في المجموع ١٨١ فئة.

ويدعو أحد المبادئ التوجيهية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع التركيز بخاصة على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للسلطات الوطنية في التصدي للقضايا والتحديات الناشئة.

ويتكون فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا من منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى ذلك هناك برامج ومبادرات كبيرة في كوبا للوكالات غير المقيمة مثل اللجنة الاقتصادية ووكالة الطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو، وهيئة الأمم المتحدة.

ويعالج إطار الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية لكوبا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، خمس أولويات وطنية رئيسية هي: التنمية البشرية المحلية، والكوارث الطبيعية والتخفيف من مخاطرها، والبيئة، والطاقة، والصحة، والأمن الغذائي. وقد ظلت هذه الأولويات متفقة مع عملية التحديث الوطنية الجارية. وعموما ما ينصب التركيز على تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لدعم التنمية في كوبا. بالإضافة إلى ذلك، تم الشروع في صياغة إطار الأمم المتحدة الثاني (٢٠١٤-٢٠١٨) استجابة للاحتياجات والأولويات الواردة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الحالية.

وفي هذا السياق الإنمائي، يؤثر الحصار سلبا على أداء البلد في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويؤثر بوجه خاص في أضعف الفئات الاقتصادية الاجتماعية من سكان كوبا.

وقد قدمت كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة مساهمتها النوعية في هذا التقرير. ويعرض هذا القسم أهم المسائل الشاملة التي تؤثر سلبا على صناعات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة العاملة في كوبا.

### شراء المدخلات بأسعار تنافسية والقيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات المسجلة في الولايات المتحدة

لا يُسمح للشركات الوطنية الكويتية والشركات الأجنبية العاملة في كوبا بأن تشتري في أراضي الولايات المتحدة أي منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات رغم أن الولايات المتحدة هي أقرب الأسواق إليها من الناحية الجغرافية وأفضلها من حيث تنوع منتجاتها

وقدرتها على المنافسة. أما الأسواق البديلة التي تضطر كوبا إلى أن تحول وجهتها نحوها، فهي تقع على مسافات أبعد، وتترتب على ذلك زيادة في تكاليف النقل، وتأخيرات في مواعيد التسليم. ثم إن كوبا لا تستطيع أن تحصل على سلع وخدمات وتكنولوجيات تنتجها الولايات المتحدة أو التي تشملها براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة أو تتضمن عنصرا أنتجته أو سجلته الولايات المتحدة.

وتؤثر هذه القيود في المدخلات الإنمائية والمنتجات المتعلقة بأغراض إنسانية كالأدوية والمعدات الطبية والأسمدة والأغذية التكميلية والمعدات المخبرية والأدوات الزراعية والحواسيب واللوازم المكتبية والمركبات والمولدات الكهربائية حتى وإن اشترت من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وقد أثر هذا السياق سلبا في المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى كوبا. وينطوي هذا الأمر على أهمية خاصة في حالة المشاريع التي تدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتركز على الفئات الضعيفة، في مجالات كمجالات صحة الأم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي.

وبالتالي، فقد كانت النتائج المتوقعة من البرامج والمشاريع محدودة من حيث النطاق والتوقيت. ويتعين بالإضافة إلى ذلك رصد موارد في الميزانية من أجل تغطية التكاليف الناشئة عن ظروف الحصار، ربما كان سيتسنى، لولا ذلك، استعمالها لزيادة الفعالية في تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة من البرامج.

ويضاف إلى ذلك أن تنفيذ البرامج الرامية إلى رصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصد الأنشطة المتعلقة بالكوارث الطبيعية وأثرها وما إلى ذلك، كان محدودا بسبب انعدام البرامجيات المتخصصة المطلوبة، حيث إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في كوبا تتأثر بالقيود المفروضة على اقتناء تراخيص الحصول على البرامج الحاسوبية المسجلة في الولايات المتحدة.

ويتأثر كذلك العمل اليومي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوبا على نحو مباشر بسياسات الولايات المتحدة، هذه. فقلما تسنى لمؤسساتها العاملة في البلد الانتفاع من العقود العالمية المبرمة بين الأمم المتحدة وشركات من الولايات المتحدة إما بشراء معدات وخدمات كالحواسيب، وتراخيص البرامج الحاسوبية، وخدمات الإنترنت وما إلى ذلك، أو بالاستفادة منها. ذلك أنه لا بد من إيجاد موردين يعملون لهذه المكاتب على وجه الحصر، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الأسعار وتكاليف إدارية.

## تبادل الخبرات

واجه الخبراء والباحثون الكوبيون المدعوون للمشاركة في اجتماعات في الولايات المتحدة صعوبات في الحصول على تأشيرات في أوانها. وتؤثر هذه الحالة في المبادلات الفنية وفي بناء الشراكات في المجالات الإنمائية الرئيسية.

## الاتمانات الإنمائية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة

لقد حد الحصار من إمكانية وصول كوبا إلى الاتمانات الإنمائية التي تقدمها مؤسسات إنمائية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، مما ضيق من احتمالات الحصول على موارد لتقدم دعم مالي لخطط كوبا الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

ولا تستطيع مكاتب الأمم المتحدة المحلية في كوبا استخدام حسابات الشركات المفتوحة في المصارف الأمريكية. ويتعين عليها من ثمة استخدام إجراءات إدارية إضافية للاضطلاع بعمليات تمويل البرامج، وتترتب على ذلك زيادة في التكاليف التي يتكبدها المكتب المعني وزيادة في الأعباء الإدارية من جرّاء استخدام مصارف بلدان ثالثة. وقد تمت تغطية الزيادة المتصلة بذلك، بأموال قدمتها الأمم المتحدة وأموال خاصة بالمشاريع قدمتها بلدان مانحة أخرى.

وقد نتج عن الحصار أيضا، أن أصبح موظفو الأمم المتحدة من الكوبيين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية، وهو ما حدّ من قدرتهم على تغطية التكاليف، وبخاصة في حالات الطوارئ، حيث إنهم لا يستطيعون الحصول على بطاقات ائتمان.

## مهام موظفي الأمم المتحدة لدى مقر الأمم المتحدة في الولايات المتحدة

يتعيّن على موظفي الأمم المتحدة من حاملي الجنسية الكوبية المطلوبين للسفر إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو إلى واشنطن العاصمة، أن يقدموا طلب الحصول على التأشيرة قبل موعد السفر بفترة طويلة. ويتعين الحجز على مسارات بديلة أطول وأعلى تكلفة، تمرّ عبر بلدان ثالثة، حيث لا توجد رحلات جوية مباشرة من كوبا إلى نيويورك أو واشنطن العاصمة. وهذا ما يعوق مشاركة موظفي منظومة الأمم المتحدة من حاملي الجنسية الكوبية وتمثيلهم في مجال التدريب وفي الاجتماعات الرسمية، وهو ما يحدّ من قدرات مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في كوبا على العمل ومتابعة أحدث النظم والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ.

## مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

كوبا ليست دولة موقعة لا على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى بموجب الولاية المنوطة بها، طلبات اللجوء وتبتّ فيها، وتقدم المساعدة إلى اللاجئين. وما زالت كوبا متمسكة حتى الآن بتطبيق سياسة الأخذ بالأمر الواقع المتمثلة في عدم الرد القسري للاجئين المعترف بهم وفقا للولاية المنوطة بالمفوضية، وب حمايتهم وتقديم مساعدة لهم تشمل قطاعي التعليم والصحة، غير أنّها لا تعطيهن الوسائل الكفيلة بإدماجهم في المجتمع المحلي. لذا، وفي غياب فرص عودتهم الطوعية في أغلب الحالات، يكون الحل الوحيد الدائم للاجئين في كوبا هو أن تسعى المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

ويتوقع أن يظل استعداد كوبا للانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، والمشاركة في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخل البلد، مرهونا بحدوث تغيير في علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة. ومن ثم، ينظر إلى أي إجراء يساهم في إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، على أنه ربما يكون خطوة إيجابية تفضي إلى انضمامها إلى تلك الصكوك.

## منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ما زال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يخلف آثارا سلبية في حالة الأطفال والمراهقين والنساء والأسر وحقوقهم الأساسية في كوبا. وتتبدى آثاره الضارة في قطاعي الصحة والتعليم، وبخاصة فيما يتصل بتوريد المواد، وفي تقديم الدعم للأطفال والمعوقين.

### أثر الحصار على الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين في كوبا

الصحة

في مجال الصحة، لا تزال الخدمات تتأثر جراء نقص اللوازم والأدوية. ويواجه الأطفال وأمهم عراقل تحول دون علاجهم وحصولهم على الأدوية. ومن ذلك على سبيل المثال أن عدم إمكانية الوصول إلى آخر جيل من المضادات المستخدمة لعلاج الأطفال الذين

هم دون سن الواحدة، والمضادات التي تتناول عن طريق الفم، على وجه التحديد، يمنع تقديم العلاج الكامل في الوقت المناسب. ويتعذر على معهد علم الأورام والأشعة استخدام صفائح اليود في معالجة الأطفال لأنه لا يمكن الحصول عليها إلا في الولايات المتحدة. وتصطدم بعض المؤسسات الطبية كمركز وليام سولير لأمراض القلب لدى الأطفال بعقبات تحول دون وصولها إلى آخر تكنولوجيات الجراحة ومعداتها التي يجب الاستعانة بها في حالة الأطفال الخاضعين للعلاج.

ومما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن، فرض شروط على مشتريات المنتجات والأجهزة الطبية وحظر بيع البلد منتجات تصنعها أو تسوقها شركات أمريكية أو شركات فرعية تابعة لها وفرض جزاءات على من يقوم بذلك، وبعدها الأسواق البديلة المحتملة، والاستعانة بوسطاء تجاريين.

#### الأغذية والتغذية

يضيق الحصار أيضا هامش استيراد المواد الغذائية. ف شراء الأغذية من الأسواق البعيدة يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بارتفاع تكاليف التأمين والشحن. كذلك إن قلة توافر الخيارات لاستيراد واستهلاك أطعمة غنية بالحديد ما زال يشكل أحد أسباب الإصابة بفقر الدم بين أفراد الفئات السكانية الضعيفة كالنساء اللائي هن في سن الإنجاب، والحوامل، والفتيان والفتيات الذين هم دون سن الخامسة.

#### التعليم

تُسهم العقبات الاقتصادية والمالية والتجارية أيضا في المشاكل القائمة في مجال توفير التعليم الجيد، حيث إنها تعوق شراء مواد البناء ولوازم التعليم ومعداته. ويؤثر هذا الأمر على صيانة وتصلح المرافق المدرسية، بما فيها مرافق ما قبل الالتحاق بالمدرسة.

ويؤثر الحظر أيضا بطرق عدة في تهيئة الظروف المواتية لعلاج الأطفال المعوقين وتعليمهم، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقات الحركية والحسية والاحتياجات التعليمية الخاصة، وذلك على كل من مستوى المدارس ومستوى المؤسسات الأخرى التي تقدم لهم خدمات الرعاية والتعليم. فهناك عراقيل تحول دون شراء مواد لسد الاحتياجات التعليمية للطلبة ذوي الإعاقة (شاشات تعمل باللمس، ولوحات تفاعلية، ولوحات مفاتيح ذكية، ولوحات يونيكورن، وطابعات لحروف بريل، ووحدات عرض لغوية بصرية، وما إلى ذلك) عندما تسوقها شركات ذات تراخيص من الولايات المتحدة.

## أثر الحصار على برنامج التعاون القطري

ترفع القيود التجارية سعر الأصناف التي تحتاج اليونيسيف إلى شرائها لتنفيذ برنامجها في كوبا. فمكتب اليونيسيف في كوبا لا يستطيع استخدام الحسابات المؤسسية مع بنوك الولايات المتحدة. لذا، يتعين استنباط تدابير إدارية إضافية للقيام بالعمليات المالية للبرنامج، وهو ما يكبد المكتب تكاليف أعلى ويحملة أعباء إدارية أخرى تنشأ عن المرور عبر مصارف بلدان ثالثة. وقد تمت تغطية الزيادات المتصلة بذلك عن طريق أموال لدعم المشاريع، كان سيتسنى، لولا ذلك، استثمارها في أنشطة من الأنشطة المشمولة بالبرنامج مباشرة.

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

حثت الولاية المنوطة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثالثة عشرة المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، الدول على الامتناع عن اتخاذ أو تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تعرقل الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر وحسن رفاه سكان البلدان المتضررة، وحثت الدول على الامتناع عن تطبيق هذه التدابير التي لا تتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة<sup>(٦)</sup>.

## الاتجاهات في كوبا

أثر الحصار تأثيراً كبيراً على اقتصاد كوبا وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. وتشير تقارير حكومة كوبا إلى أن إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة التي سببها الحصار حتى نهاية عام ٢٠١٠ بلغ ١٠٤ بلايين دولار<sup>(٧)</sup>. فقد تعين على المواطنين الكوبيين تحمل تكاليف عالية في قطاعي الصحة العامة والغذاء. وبلغت الخسائر في هذين القطاعين ١٢٠ و ١٥ مليون دولار تباعاً خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١<sup>(٨)</sup>. وأبلغ أيضاً عن خسائر فادحة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بسبب الحصار.

(٦) انظر TD/500/Add.1، الفقرة ٢٥.

(٧) منظمة التجارة العالمية، "المادة الخامسة عشرة: المتعلقة بكوبا من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ١٩٩٤: تقرير مقدم من حكومة كوبا. بموجب القرار المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦" (WT/L/826) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٨) انظر A/66/114، الفقرتان ٣٢ و ٣٤.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، تلقت كوبا ٨٦ مليون دولار من التدفقات الوافدة في عام ٢٠١٠، ويقدر أنها كانت ستبلغ نحو ٦٠٠ مليون دولار لولا الحصار الذي فرض عليها. فكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية، البلدان المجاوران، تلقيا ١,٤١٣ و ١,٦٢٦ مليون دولار، على التوالي في عام ٢٠١٠. وأثر الحصار أيضا في التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا في كوبا جراء الحصار. ومن الأمثلة على ذلك أن عدم استطاعة كوبا الوصول إلى البرمجيات الحاسوبية وإلى خدمات الإنترنت التي تقدمها الشركات الأمريكية عرقل جهودها لتحسين مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا. ويضاف إلى ذلك أن تطبيق القانون خارج حدود الولايات المتحدة عطل الأعمال التجارية والمعاملات الرأسمالية ورفع من ثمة في التكاليف التي تتكبدها كوبا والبلدان الثالثة.

وشهد الاقتصاد الكوبي نموا بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، أي بزيادة ١ في المائة عما كان عليه في العام السابق. وهذا معدل متدن مقارنة بمعدلات نمو بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الكاريبية الأخرى، حيث إن كوبا تأتي في المرتبة الحادية والعشرين في المنطقة<sup>(٩)</sup>. فقد كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الإجمالي بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وقد خضعت كوبا لعملية كبيرة من الإصلاحات في محاولة لتحسين الإنتاجية بالحد من أنشطة القطاع العام وتوسيع الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص. غير أن الأنباء تفيد بأن الإصلاحات تقدمت بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا لأن البلد كان لا يزال يتعافى من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ومن الدمار الذي لحقه من إعصاري غوستاف وأيك في عام ٢٠٠٨. وورد أيضا أن ضعف هياكل كوبا كان من العقبات التي عرقلت جهودها من أجل تحسين الإنتاجية.

وإزداد حجم تجارة كوبا في السلع كثيرا في عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق. ويقدر الأونكتاد أن كوبا صدرت سلعا بقيمة ٦,٣ بلايين دولار، واستوردت سلعا بقيمة ١٤,٣ بليون دولار، أي أكثر مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٠ بمبلغ ١,٣ بليون دولار و ٢,٨ بليون دولار. وبلغ العجز في البضائع ٨ بلايين دولار في عام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ١,٥ بليون دولار عما كان عليه في عام ٢٠١٠. وتمثلت أهم أصناف الصادرات من السلع في عام ٢٠١١ في فئة "الخامات والمعادن"، التي بلغت ٤ بلايين دولار أو ٦٤ في المائة من المجموع، تليها فئة "جميع الأصناف الغذائية" و "السلع المصنعة". أما فيما يتعلق بوجهاتها، فهي الولايات المتحدة، الشاري الأكبر للسلع الكوبية بنسبة ٣٠ في المائة من هذه السلع. غير أن الصين وكندا هما أكبر مستوردين للسلع الكوبية بنسبتي ٢٧ و ٢٥ في المائة

(٩) وحدة التحريات الاقتصادية "التقرير القطري؛ كوبا"، نيسان/أبريل ٢٠١٢، الصفحة ١٤.

من إجمالي الصادرات الكوبية<sup>(١٠)</sup>. والبلدان المستوردة الرئيسية الأخرى هي فنزويلا، وإسبانيا، وهولندا بنسبة تتراوح من ٥ إلى ٦ في المائة لكل بلد من هذه البلدان.

وتمثلت أهم أصناف الواردات من السلع في عام ٢٠١١ في فئة "السلع المصنعة"، التي بلغت ٦,٧ بلايين دولار أو ٤٧ في المائة من المجموع، يليها فئة "الوقود" وفئة "جميع الأصناف الغذائية". أما أكبر مصادر الواردات الكوبية، فهي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعد نصف المجموع. وفنزويلا أي أكبر فرادى الموردين حيث تبلغ نسبة ما تورده إلى كوبا ٣٦ في المائة، وتليها الصين وإسبانيا، والبرازيل وكندا والولايات المتحدة بنسبة تتراوح من ٤ إلى ١٢ في المائة لكل بلد<sup>(٩)</sup>. وسمح قانون عام ٢٠٠٠ المتعلق بتعديل الجزاءات التجارية بتصدير المنتجات الزراعية الأمريكية إلى كوبا. وقد مكن هذا الإجراء الولايات المتحدة من أن تتحول إلى أكبر مصدر للمنتجات الزراعية إلى كوبا. ويتضح من البيانات المتعلقة بكوبا أن الواردات من الولايات المتحدة كانت ستزداد كثيرا، لولا الحصار.

وكان قطاع الخدمات هو القوة المحركة للاقتصاد الكوبي، حيث كان تصدير خدمات الصحة والتعليم والسياحة المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي. وتقدر الأونكتاد أن كوبا صدرت اعتبارا من عام ٢٠١٠ خدمات بقيمة ١١,٦ بلايين دولار واستوردت خدمات بقيمة ٩,٥ بلايين دولار، أي بفائض قدره بليون دولار. وكانت الحصة الرئيسية من نصيب فئة "خدمات أخرى" تليها فئة "الأسفار". وكان لتصدير خدمات الأفراد الطبيعيين إلى فنزويلا تحت فئة "خدمات أخرى" أهمية خاصة، حيث إن كوبا تتلقى مقابل ذلك من فنزويلا نفطا بشروط تفضيلية. وارتفع حجم السياحة الدولية على امتداد السنوات الخمس الماضية، حيث زار كوبا ٢,٥ مليون سائح في عام ٢٠١٠<sup>(١١)</sup>. ويشكل السواح الكنديون ٣٨ في المائة من مجموع الزوار الدوليين، يليهم السواح الوافدون من ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، بأعداد تصل إلى ٤ في المائة لكل بلد. ووفد الزوار من الولايات المتحدة بأعداد لا تزيد على ٢ في المائة من المجموع. ورغم أن الولايات المتحدة سمحت بزيادة عدد تصاريح السفر إلى كوبا لأغراض تعليمية وثقافية ودينية وصحفية، فقد كان للحصار على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا مضاعفات اقتصادية خطيرة بالنسبة للبلد. وقدر أن خسائر قطاع السياحة الناشئة في عام ٢٠١٠ عن هذا الإجراء تصل إلى ١,٦٦٨ مليون دولار<sup>(١٢)</sup>. وفيما يتعلق باستيراد الخدمات، كان "النقل" الفئة الغالبة. وكان للحوالات

(١٠) الأرقام مستمدة من حسابات أمانة الأونكتاد بالنسبة لعام ٢٠١٠.

(١١) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي لمنظمة السياحة الكاريبية (www.onecaribbean.org).

(١٢) انظر A/66/114، الصفحة ٤٢.

المرسلة من الأقارب المقيمين في الخارج مصدرا هاما لدرّ النقد ومبلغ يزيد على بليون دولار سنويا<sup>(١٣)</sup>. وقد خففت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ القيود المفروضة عليها، وأصبحت للحوالات المرسلة من البلد أهمية متزايدة في حياة المواطنين الكوبيين.

### التطورات المستجدة في الولايات المتحدة

منذ تخفيف بعض القيود على السفر والحوالات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اتخذت إجراءات جديدة بشأن الحصار. فقد كانت هناك مشاريع تشريعات للتخفيف من الحصار أو رفعه، وحديث عن التراجع عن تخفيف القيود على السفر والحوالات، ولكن لم يتحول أي من تلك المشاريع إلى قانون ملموس. وفي الأثناء، هناك بوادر خفية على اهتمام حكومة الولايات المتحدة بزيادة التعاون الرسمي مع كوبا في مجالات الاهتمام المشترك كعمليات مكافحة المخدرات<sup>(١٤)</sup>.

### الاستنتاجات

منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لم يطرأ تغيير يذكر في الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وما زال الحصار على حاله ويحد بشدة من فرص تنمية كوبا وتحسين المستويات المعيشية لمواطنيها. ورغم أن التعاون مع بلدان الجنوب لأغراض التجارة والاستثمار يساعد كوبا على مجابهة التحديات التي يطرحها الحصار الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، فإن البلد ما زال يعاني صعوبات اقتصادية واجتماعية همة. فالخسائر الفادحة المتكبدة جراء الحصار تشمل الفرص المفقوتة على تعزيز هياكل البلد وبناء اقتصاد يتسم بالكفاءة والحيوية، وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين الكوبيين. ثم إن لانعدام القدرة على إجراء مبادلات مع الولايات المتحدة مضاعفات عميقة بالنسبة للبلد، وبخاصة لما لكوبا من إمكانات لتطوير صناعات ذات كثافة في المعارف وذات قيمة عالية. ويضاف إلى ذلك أن تطبيق الحصار خارج نطاق ولاية الدولة يعاقب شركات وشعوب في بلدان ثالثة. وأخيرا، ما زال الحصار يحرم مواطني الولايات المتحدة من فرص اقتصادية وعلمية وثقافية كبيرة من شأنها أن تنشأ عن إقامة علاقات طبيعية مع كوبا.

وترد تفاصيل صادرات كوبا وواردها من البضائع عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ في الجدول ١؛ ويقدم الجدول ٢ كشفا بواردات كوبا من المنتجات الزراعية في عام ٢٠١٠

(١٣) Mark P. Sullivan, "Cuba: issues for the 112th Congress", Congressional Research Service Report for Congress, K 24 February 2012, p.15.

(١٤) The Economist Intelligence Unit "Country report: Cuba" نيسان/أبريل ٢٠١٢، الصفحة ١١.

بحسب الموردين الرئيسيين؛ ويظهر الجدول ٣ التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠؛ وترد في الجدول ٤ تفاصيل واردات كوبا وصادراتها من الخدمات عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

### الجدول ١ صادرات كوبا و وارداتها من البضائع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشركاء	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
<b>الصادرات</b>						
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع المواد الغذائية	٤٠٥	٣٤٤	٣٣٣	٣٩٦	٥٥٧
	الخامات والمعادن	٥٠٩	٥٤٠	٤٤٥	٨٩٢	١١٧٤
	الوقود	٢	صفر	٥	٣	١٦
	السلع المصنعة	١٨	١١	٢٦	٣٩	٦٦
<b>المجموع</b>		<b>٩٣٤</b>	<b>٨٩٥</b>	<b>٨٠٩</b>	<b>١٣٣٠</b>	<b>١٨١٣</b>
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع المواد الغذائية	٣	٥	١٨	٣٩	٣٨
	الخامات والمعادن	صفر	١	١٣	٢٥	٣١
	الوقود	٢	صفر	٣٠	٥٠	٧١
	السلع المصنعة	٢٢٤	٢٧٢	٣٤٦	٤٠١	٥٠٢
<b>المجموع</b>		<b>٢٢٩</b>	<b>٢٧٨</b>	<b>٤٠٧</b>	<b>٥١٥</b>	<b>٦٤٢</b>
الولايات المتحدة	جميع المواد الغذائية	-	-	-	-	-
	الخامات والمعادن	-	-	-	-	-
	الوقود	-	-	-	-	-
	السلع المصنعة	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>		<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>
بقية العالم	جميع المواد الغذائية	٨١٥	٧٤٠	٤٧٦	٦٩٠	٩١٧
	الخامات والمعادن	١٧٨٤	٢٠١٩	١٣٦٦	٢٣٦٩	٢٨٤٣
	الوقود	٢٠٠	٢٨	٢٣	٢٥	٣٨
	السلع المصنعة	١٥	١٠	٢٨	٣٥	٤٩
<b>المجموع</b>		<b>٢٨١٤</b>	<b>٢٧٩٧</b>	<b>١٨٩٣</b>	<b>٣١١٩</b>	<b>٣٨٤٧</b>
العالم	جميع المواد الغذائية	١٢٢٤	١٠٩٠	٨٢٧	١١٢٥	١٥١١
	الخامات والمعادن	٢٢٩٤	٢٥٦١	١٨٢٤	٣٢٨٧	٤٠٤٨
	الوقود	٢٠٥	٢٩	٥٨	٧٨	١٢٤

الشركاء	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
	السلع المصنعة	٢٥٧	٢٩٣	٣٩٩	٤٧٦	٦١٧
<b>المجموع</b>		<b>٣٩٨٠</b>	<b>٣٩٧٣</b>	<b>٣١٠٨</b>	<b>٤٩٦٦</b>	<b>٦٣٠٠</b>
<b>الواردات</b>						
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع المواد الغذائية	١٨٨	٤٥٢	٢٨٣	٤٠٥	٥٦٧
	الخامات والمعادن	٣٢	٦٢	٣٣	٣٦	٥٥
	الوقود	١	٤٤	٢٢	٣٢	٨٢
	السلع المصنعة	٢٠٣٥	٢٨٦٢	١٨١٢	١٩٢٩	٢٤٧٥
<b>المجموع</b>		<b>٢٢٥٦</b>	<b>٣٤٢٠</b>	<b>٢١٥٠</b>	<b>٢٤٠٢</b>	<b>٣١٧٩</b>
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع المواد الغذائية	٦٨٣	٧٠٠	٣٨٨	٥٧٨	٧٠٢
	الخامات والمعادن	١٧	٤٩	٢٩	٥٨	٢٠
	الوقود	٣٢٢٥	٤٧٥٣	٢٩٠٤	٣٩٧١	٥٤٠٣
	السلع المصنعة	٨٧٩	١٠٦٠	٧٢٨	٨٤١	١٠٢٢
<b>المجموع</b>		<b>٤٨٠٤</b>	<b>٦٥٦٢</b>	<b>٤٠٤٩</b>	<b>٥٤٤٨</b>	<b>٧١٢٧</b>
الولايات المتحدة	جميع المواد الغذائية	٦٠٨	٩٧٦	٦٧١	٤٤٨	٤٤١
	الخامات والمعادن	-	-	-	-	-
	الوقود	-	-	-	-	-
	السلع المصنعة	١١	٢٨	١٨	١٤	١٣
<b>المجموع</b>		<b>٦١٩</b>	<b>١٠٠٤</b>	<b>٦٨٩</b>	<b>٤٦٢</b>	<b>٤٥٤</b>
بقية العالم	جميع المواد الغذائية	٢٣٠	٥٠٩	١٧٥	٢٠٢	٢٤٥
	الخامات والمعادن	١٤	١٢٩	٤٠	٧٠	٧٨
	الوقود	٢٩٧	١٣	٣٣	٣٤	٤٥
	السلع المصنعة	٢٦٦٣	٣٧٤٦	٢٤٨٤	٢٨٨٠	٣١٧١
<b>المجموع</b>		<b>٣٢٠٤</b>	<b>٤٣٩٧</b>	<b>٢٧٣٢</b>	<b>٣١٨٦</b>	<b>٣٥٣٩</b>
العالم	جميع المواد الغذائية	١٧٠٨	٢٦٣٦	١٥١٧	١٦٣٤	١٩٥٥
	الخدمات والمعادن	٦٣	٢٤٢	١٠٢	١٦٣	١٥٣
	الوقود	٣٥٢٣	٤٨١١	٢٩٥٩	٤٠٣٨	٥٥٣٠
	السلع المصنعة	٥٥٨٧	٧٦٩٦	٥٠٤٢	٥٦٦٤	٦٦٦١
<b>المجموع</b>		<b>١٠٨٨١</b>	<b>١٥٣٨٥</b>	<b>٩٦٢٠</b>	<b>١١٤٩٩</b>	<b>١٤٢٩٩</b>

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات تجارة السلع الأساسية، وإدارة صندوق النقد الدولي لقواعد بيانات إحصاءات التجارة.

ملاحظات: جميع المواد الغذائية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية الذي تعده شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الرموز صفر+١+٢٢+٤).

الخامات والمعادن (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٢٧+٢٨+٦٨).  
السلع المصنعة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٥ إلى ٨، عدا الرمزين ٦٦٧ و ٦٨).  
(أ) تقديرات.

الجدول ٢  
واردات كوبا من المنتجات الزراعية بحسب الموردين الرئيسيين في عام ٢٠١٠  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الدول	البرازيل	الاتحاد الأوروبي	كندا	الأرجنتين	نيوزيلندا	شيلي	الصين	العالم
٣٥٩	٢٨٩	٢٤٢	١٠٣	٦٨	٣٦	٢٧	١٥	١٢٨٠

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات التجارية للسلع الأساسية.

الجدول ٣  
التدفقات الوافدة المباشرة من الاستثمارات الأجنبية  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٩	٢٠١٠
كوبا	٢٤	٨٦
كوسيتاريكا	١٣٤٧	١٤١٣
الجمهورية الدومينيكية	٢١٦٥	١٦٢٦

المصدر: الإحصاءات العالمية للأونكتاد.

الجدول ٤  
صادرات كوبا وواردها من الخدمات  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التدفقات	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الصادرات	١٥٠٩	١٦٢٠	١٤٢٥	١٨١٦	٢٠٧٤
النقل	١٥٠٩	١٦٢٠	١٤٢٥	١٨١٦	٢٠٧٤
السفر	٢١٤١	٢٢٥٨	٢٠٥١	٢١٨٧	٢٢٦٧
خدمات أخرى	٤٩٣٨	٥٣٧٤	٤٩٠٨	٦٤٣٠	٧٣٢٠
المجموع	٨٥٨٨	٩٢٥٢	٨٣٨٤	١٠٤٣٣	١١٦٦١
الواردات	١٠٩٧	١٥٥٧	١٠٠٥	١١٦٤	١٤٥٠
النقل	١٠٩٧	١٥٥٧	١٠٠٥	١١٦٤	١٤٥٠

التدفقات	فئة الخدمات	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السفر	٧٠	١٦٠	٢١٢	١٨٨	٢١٠	
خدمات أخرى	١٦٣	٣٧٣	٤٩٦	٤٣٨	٤٨٩	
<b>المجموع</b>	<b>١٣٣٠</b>	<b>٢٠٩٠</b>	<b>١٧١٣</b>	<b>١٧٩٠</b>	<b>٢١٤٩</b>	

المصدر: الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (التقديرات)  
(أ) تقديرات

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

### السياق الكوبي

حافظت كوبا على معدل مرتفع في مجال التنمية البشرية، فقد حلت في عام ٢٠١١ في المرتبة ٥١ من بين ١٨٧ دولة، والمرتبة ١١ بين البلدان النامية. وهي كانت حققت العديد من الأهداف الإنمائية للألفية قبل فترة طويلة من الاتفاق عليها في منتدى دولي. وتمثل التحديات الرئيسية المطروحة عليها في تحقيق جودة واستدامة ما أنجزته منها بالفعل.

غير أن النموذج الإنمائي الكوبي بدأ يتغير الآن. فقد تم إقرار الوثيقة المسماة "المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية" خلال مؤتمر الحزب الشيوعي في نيسان/أبريل ٢٠١١، وتشكل هذه الوثيقة الآن أساساً لعملية الإصلاح. وتتسم المبادئ التوجيهية بطابعها الابتكاري في السياق الوطني، إضافة إلى ما تمثله للبلد من تحد يعزى إلى العوامل التالية: الاقتصاد بحاجة إلى تغييرات هيكلية على المستوى المحلي يشمل بخاصة الحكومات المحلية حيث إن لهذه الحكومات دوراً كبيراً في إطار تحقيق اللامركزية في المستقبل؛ والعمل جارٍ في تكييف الصكوك الاقتصادية والمالية. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الخدمات الاجتماعية والإنمائية الشاملة ما زالت تحظى بالأولوية وستظل هاجساً يساور الدولة إلى حين استكمال تكييف شبكة لحماية الاجتماعية التقليدية على نحو يكفل زيادة الفعالية والاستدامة.

وفي هذا السياق، تتمثل بعض الأولويات الوطنية فيما يلي: الحد من ارتفاع مستوى الواردات، وبخاصة المواد الغذائية؛ والمساعدة بزيادة الإنتاج الزراعي؛ وتقديم حوافز اقتصادية جديدة لتغيير نظام القواعد الحالية وإدخال تدابير تضيف مرونة على سوق العمل؛ وإبلاء

اهتمام خاص لأثر المؤشرات الديمغرافية (قطاع كبار السن من الذين تفوق أعمارهم ٦٠ عاما يمثل نحو ٢٠ في المائة من إجمالي عدد السكان).

ويدعو أحد هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع التركيز مباشرة على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تقدم منظومة الأمم المتحدة للسلطات الوطنية دعما في معالجة القضايا والتحديات الناشئة.

وتقوم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقات طويلة الأمد. فقد قدم البرنامج الإنمائي على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية الدعم للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية المحلية والوطنية الرئيسية. وتدرج أنشطة التعاون الحالي بين البرنامج الإنمائي وكوبا ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٨-٢٠١٣)، ووثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري لكوبا. فقد ظلت الأولويات الواردة فيها متسقة مع عملية التحديث الوطنية الجارية. وعموما، فإن التركيز فيها ينصب على تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لدعم التنمية البشرية المستدامة في كوبا.

وفي سياق عملية الإصلاح الحالية، يتيح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص التعاون في المجالات التالية: تعزيز الأمن الغذائي؛ ودعم الحكومات المحلية واستراتيجياتها الإنمائية الاقتصادية؛ وسنّ وتطبيق تدابير للتكيف مع تغير المناخ، وبخاصة في مجال إنتاج الغذاء؛ والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة وزيادة فعالية الوقاية من المخاطر؛ ودعم التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العمل جارٍ في صياغة إطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية (٢٠١٤-٢٠١٨)، مما يتسق مع الاحتياجات والأولويات للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الحالية.

### الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

خلال عام ٢٠١١، ظلت الحالة شبيهة إلى حد بعيد بما كانت عليه في السنوات السابقة. ويؤثر الحصار على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، فهو يؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويخلق مصاعب اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات وعلى التنمية البشرية عموما.

ووفقا لتقديرات السلطات الكويتية، وصلت الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكويتي بسبب الحصار منذ أوائل الستينات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى ١٠٤ بلايين دولار<sup>(٦)</sup>.

وقد قيّد الحصار إمكانية وصول كوبا إلى القروض التي تمنحها مؤسسات التنمية المالية الدولية كالبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا ما ضيق عليها فرص الحصول على الموارد اللازمة لتقديم الدعم المالي لخططها الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

وكانت فرص سفر الخبراء والباحثين الكويتيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون، محدودة بسبب عملية الحصول على تأشيرات. وكان من الصعب أيضا إقامة شراكات مع الجامعات الأمريكية ومعاهد البحوث، والتعاون معها وتعزيز تبادل الخبراء من كلا البلدين.

ويسبب الحصار آثارا سلبية لمبادرات التعاون الخارجي، ويخلق الكثير من الصعوبات في تنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود التجارية أو الحصار على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وفروعها. ولهذا الوضع أثر سلبي على فرص الحصول على المدخلات الرئيسية، وعلى التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة لإقامة المشاريع، وذلك بسبب التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل لمسافات طويلة.

ويتعين على المشاريع الإنمائية شراء واستيراد المنتجات من أماكن أبعد بتكاليف أعلى كثيرا. ويؤثر هذا الأمر تأثيرا مباشرا على جميع المشاريع الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى أنشطته التي يضطلع بها في حالات الطوارئ، سواء كان ذلك نتيجة لزيادة تكاليف معاملات إجراءات الحصول على مدخلات المشاريع أو زيادة تكاليف نقل البضائع المستوردة. وتأثرت المشاريع جراء التأخيرات الكبيرة في شراء مدخلاتها وفي توزيعها عليها، وهو ما يؤثر سلبا على تنفيذ أنشطتها وتحقيق نتائجها أولا بأول. وقد كان ذلك هو واقع الحال في جميع المشاريع المتعلقة بالأمن الغذائي حيث إن الوصول إلى المدخلات الزراعية، مثل أنظمة الري والآلات والأدوات الزراعية، واستيرادها، أمر معقد ويستغرق وقتا طويلا. فعمليات الشراء تتطلب مهلة طويلة، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. ومن ثم، فإن لا بد في أي عرض مالي أو مشروع جديد توقع أن تستغرق عملية الشراء وحدها وقتا أطول، ولا بد أيضا من تخصيص موارد مالية إضافية لتغطية الزيادة في التكاليف المترتبة على ذلك، وهي موارد كانت ستذهب لولا ذلك، إلى الأنشطة الإنمائية.

فالمشاريع الممولة من قبل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتي يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، تقدم الأدوية والكواشف،

ومعدات المختبرات، لخدمة ١٦٩ ١٣ شخصا من جميع الأعمار مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتم شراؤها من دول ثالثة، وموردين ثانويين بأسعار أعلى كثيرا من أسعار الأسواق العالمية. وحتى في ظل اتفاقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطويلة الأجل مع الموردين للشركات الدولية، فإن القيود الناشئة عن الحصار تعرقل المشتريات التي تتم من خلال هذه الآلية إذا ما كان هذه المنتجات تصنع أو تحتوى على عنصر يصنع في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ليتسنى لهم تقديم خدمات أو منتجات للمشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستغرق وقتا طويلا وتتطلب بذل جهد متكرر. والأمثلة على ما يرد أعلاه مأخوذة من الطلبات التي تعين على الموردين تقديمها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢ للحصول على إذن بتوريد ريتونافير ولوبينافير ٨٠ ملغ/ريتونافير ٢٠ ملغ لعلاج أكثر من ٥٠٠ بالغ و ٢٦ طفلا في كوبا قد يفقدون فرصة العلاج في حالة انقطاع الإمدادات جراء القيود المفروضة على فرص الوصول إليها، وهو ما يعرض حياتهم للخطر.

ويؤثر الحصار أيضا في العمل اليومي لمكتب البرنامج الإنمائي في كوبا ويضعه في وضع غير مؤات مقارنة بالمكاتب القطرية الأخرى. وتفرض قيود على الفوائد التي يمكن أن تأتي من اتفاقات طويلة الأجل لتنفيذ الأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ ومتابعة أثرها. ويفضي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة هي حصة الوسطاء، وإلى ارتفاع تكاليف شراء معدات وخدمات من قبيل الحواسيب وتكاليف الحصول على تراخيص البرمجيات وخدمات الإنترنت، وما إلى ذلك.

ثم إن المكتب المحلي للبرنامج الإنمائي في كوبا يتضرر كذلك لأنه لا يستطيع استخدام حساباته المفتوحة في مصارف أمريكية ولا التعامل بدولار الولايات المتحدة لتسديد فواتيره. ويتعين عليه من ثم، استخدام تدابير إدارية إضافية لإنجاز عمليات تمويل برامجه، وهو ما يؤدي إلى زيادة تكاليف المكتب ومشاريعه، ويحمّله أعباء إدارية تنجم عن الاستعانة بمصارف بلدان ثالثة. وقد تولى البرنامج الإنمائي تغطية التكاليف الزائدة، واستخدمت كذلك في هذا الغرض أموال قدمها مانحون آخرون لتمويل مشاريع، ويؤثر هذا الأمر على استخدام تلك الموارد التي كانت لولا ذلك، ستذهب إلى الأنشطة الإنمائية.

ويتأثر البرنامج الإنمائي بالحصار بطريقة أخرى تتمثل في أنه يتعين على موظفيه الوطنيين الذين يطلب منهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك أن يطلبوا تأشيرات الدخول قبل وقت طويل من موعد سفرهم، هناك العديد من الحالات التي لم تُمنح فيها التأشيرات في الوقت المناسب، الأمر الذي تطلب تغيير خطط السفر أو إلغائها. وقد حدثت

حالات مماثلة حينما يتعين على مسؤولي الحكومة حضور اجتماعات في مقر البرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، يتعين السفر عبر طرق بديلة أطول وأعلى تكلفة وعبر بلدان ثالثة بسبب عدم وجود رحلات جوية مباشرة من كوبا إلى نيويورك. ويعوق ذلك مشاركة موظفي البرنامج الإنمائي في كوبا وتمثيلهم في الدورات التدريبية المؤسسية والاجتماعات الرسمية، وهو ما يحد بالتالي من قدرات مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا على العمل وفقا لأحدث النظم، والسياسات والتوجيهات التي تنفذ في بلدان أخرى ومتابعتها على نحو فعال لتحقيق الأهداف والآثار الإنمائية أو الطارئة. وتطال أيضا هذه الآثار السلبية من حيث تكاليف الحصول على التأشيرة السلطات الكوبية والخبراء الكوبيين كلما تعين عليهم السفر لحضور اجتماعات الأمم المتحدة أو اجتماعات أخرى.

### منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

ردا على طلب تقديم معلومات عن التطورات المستجدة منذ عام ٢٠١١ بشأن مظاهر تأثير الحصار في قدرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على التعاون والتعامل مع السكان الكوبيين، تقول اليونسكو إنه بما أنها ليست وكالة تمويل، وإنما هي وكالة فنية متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، فإنه يصعب حصر الضرر الناشئ عن الحصار في البرامج التي تديرها ضمن مجالات اختصاصها، وهي: التعليم والعلم والثقافة والاتصالات والمعلومات. بيد أن الحصار، لا يزال يؤثر على تلك المجالات، ويمكن في هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية.

ظلت الحالة كما كانت منذ عام ٢٠١١ ولم تشهد نسبيا أي تغيير. ففي مجال التعليم، لا يزال الحصار يؤثر على توافر الموارد التعليمية بسبب القيود التجارية التي تحول دون شرائها بأسعار أقدر على المنافسة. وفي مجال العلوم، لا يزال الحصار المفروض يحد من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة. وفي مجال الثقافة، لا يزال الحصار يؤثر على إمكانية الحصول على المواد الحافظة للآثار التاريخية، واللوازم المستخدمة في الصناعات الثقافية، ويؤثر كذلك على التعاون مع المؤسسات الأمريكية التي لولاه، لكانت ربما ستقبل على إقامة تعاون يشمل القيام بعمليات تبادل. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، لا تزال كوبا لا تستطيع الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة التي تتحكم فيها شركات في الولايات المتحدة، ولا على تراخيص البرمجيات أو على معدات معينة. ولئن ازدادت إلى حد ما فرص

التبادل الأكاديمي والثقافي، فإنها لا تزال محدودة بسبب سياسات منح التأشيرات التي تجعل من الصعب التنقل والسفر لأغراض الدراسة.

ويؤثر الحصار أيضاً على عمليات مكتب اليونسكو في هافانا، مما فيها عمليات التحويلات المصرفية لمقدمي الخدمات، وهو ما ينتج عنه تكاليف إضافية تتكبدها المنظمة كتكاليف التذاكر والاتصالات، وما إلى ذلك. ويتضرر الموظفون وأسرهم أيضاً على المستوى الشخصي، ضرراً يتأتى على سبيل المثال من التحويلات المصرفية والمكالمات الدولية التي يقومون بها.

### برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

من المنظور البيئي، لا يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية فحسب، وإنما يؤثر أيضاً على الولايات المتحدة نفسها.

فجهود الحفظ المبذولة في جزر هوت سبوت الكاريبية<sup>(١٥)</sup> تتسم بتشتتها وعدم اكتمالها، وتفتقر إلى استراتيجية مشتركة لا بد منها، حيث إن كوبا استُبعدت من العديد من أهم المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع كوبا المشاركة في مشاريع لمرفق البيئة العالمية كمبادرة التحدي الكاريبية، وهي مبادرة واسعة النطاق تهدف إلى التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى حماية ٢٠ في المائة من الموائل البحرية والساحلية لبلدان منطقة البحر الكاريبي. فاستبعادها من المشاريع لا يحرمها من فوائد كثيرة فحسب، وإنما يؤثر أيضاً على النهج العابر للحدود لإدارة النظم الإيكولوجية في منطقة البحر الكاريبي.

ويؤثر الحصار أيضاً بشكل كبير على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة مثل الطيور المهاجرة والحياة البحرية في المنطقة الفاصلة بين كوبا والولايات المتحدة. ومن شأن رفع الحصار أن يتيح إمكانية القيام في مجال الحفظ بوضع استراتيجيات واتفاقيات مشتركة بين حكومتي البلدين. ويمكن تمديد الاتفاق البيئي القائم حالياً بين

(١٥) هي الجزر الكاريبية، وتتكون أساساً من ثلاث مجموعات، وهي جزر البهاما، والأنتيل الصغرى، والأنتيل الكبرى (بورتو ريكو، جاماكا، وكوبا، واسينويلا، التي تشمل الجمهورية الدومينيكية وهاييتي) وتشكل كوبا وجامايكا واسينويلا ٩٠ في المائة من مساحتها.

الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بشأن الطيور المهاجرة، ليشمل كوبا باعتبارها توجد ضمن مسار هجرة تلك الطيور.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجزء كبير من عمله في كوبا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يتألف من دورات تدريبية، وحلقات عمل وأنشطة أخرى تشمل نقل المعارف، وبناء القدرات، وتبادل الدعم التقني بين كوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتضرر مشاريع للبرنامج من الحصار، مثل مشروع الممر البيولوجي الكاريبي الجاري تنفيذه عملاً باتفاق بين الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهاييتي، وتضاف إليها الآن جامايكا التي انضمت إليه بصفة مراقب دائم. ويتجلى أثر الحصار في جمع ومعالجة البيانات المستقاة عن طريق الاستشعار عن بُعد والبيانات المكانية للممر البيولوجي الكاريبي، لأنه يتعذر على كوبا الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات المطلوبة.

ويتبدى أثر الحصار المستمر في الفرص المفقودة على التعاون في مجال البيئة في المنطقة، وفي النهج المتوخى لتقديم الخدمات الحيوية المستدامة والمنصفة في منطقة البحر الكاريبي.

وترد أدناه أمثلة أخرى على الآثار المرتبطة بالحصار:

(أ) ما دام لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع المعدات والتكنولوجيا والمنتجات الأخرى إلى الشركات الكوبية، تضطر الشركات الكوبية إلى شرائها من أسواق أخرى، وهو ما يطيل المدة التي يستغرقها نقل البضائع إلى كوبا، وما يؤدي بدوره إلى زيادة انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛

(ب) تواصل كوبا زيادة كفاءة الطاقة، في إطار برنامج الثورة في مجال الطاقة، وكذلك تعزيز أنشطة إعادة التدوير وغير ذلك من التكنولوجيات المراعية للبيئة، وذلك بهدف خفض استهلاك النفط والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة كفاءة استخدام الموارد العامة. بيد أنه يُحظر على الشركات الأمريكية وعلى فروعها في بلدان أخرى، أن تبيع لكوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تفيدها في هذا المسعى. ويصدق هذا القول أيضاً على بيع أي منتج آخر تنتجه شركات غير أمريكية من المنتجات التي تحتوي على أجزاء أو عناصر توفرها شركات أمريكية أو فروعها، ويمكنها أن تساعد في إحراز تقدم في هذا المجال؛

(ج) كوبا هي أحد البلدان الرائدة في مجال البحوث البيولوجية في العالم حيث يتخصص الآلاف من خريجي جامعات ومعاهد البلد الـ ١٠ في المجال البيئي، فينتجون تكنولوجيات ومنتجات هامة، بما في ذلك تطبيقات التكنولوجيا الحيوية. وتتوافر لكوبا أيضاً

معارف واسعة بشأن حفظ الموارد الطبيعية. بيد أنه لا يمكن بيع تلك التكنولوجيات والمنتجات في الولايات المتحدة؛

(د) كثيراً ما تحد القيود المفروضة على السفر من مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية التي تُنظم في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وتُصرف آلاف الدولارات في مسارات سفر أكثر تكلفة ورحلات أطول في كثير من الأحيان؛

(هـ) يجد الحصار أيضاً من قدرة كوبا على الحصول على المعلومات من المجالات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، وكذلك من الوصول إلى المواقع الشبكية للشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويحد ذلك من فرص الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين في الاطلاع على أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة، التي يمكن أن تزيد من قدرتهم على تطبيق التكنولوجيات البيئية السليمة. وتحد أيضاً القيود المفروضة على الاتصال الشبكي من قدرات كوبا على تنفيذ معاهدات بيئية معينة تتطلب الاستخدام المستمر للإنترنت، وعلى الامتثال لتلك الاتفاقيات؛

(و) لكل من الولايات المتحدة وكوبا مصلحة في استكشاف النفط في المناطق البحرية المشتركة واستغلاله. ولا يمكن في الوقت الحالي بسبب الحصار، إجراء دراسات مشتركة عن الأثر البيئي وطرق التشغيل الملائمة للبيئة. ويؤكد الانسكاب النفطي الذي وقع في عام ٢٠١١ هذه المسألة كضرورة ملحة؛

(ز) يقع البلدان في منطقتين تميزان بممرات بيولوجية حاسمة الأهمية يمكنها الاستفادة من إقامة تعاون إقليمي كامل؛

(ح) تقع الولايات المتحدة وكوبا أيضاً في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيراً خطيراً على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل البلدان على تحقيق مستويات أعلى للوقاية من الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، سيفيد التعاون فيما بين البلدين ومع غيرهما من البلدان في باقي أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛

(ط) يُشهد لكوبا بأنها، وفقاً لمعايير متعددة، بلد بمنح أولوية كبيرة للبيئة والتنمية المستدامة. واحتلت كوبا المركز التاسع في دراسة مؤشر الأداء البيئي التي أجرتها جامعتا ييل وكولومبيا في الآونة الأخيرة. ورغم منجزات كوبا في الإدارة المستدامة للبيئة، فإن الولايات المتحدة تعارض دائماً المشاريع الكوبية في مجلس مرفق البيئة العالمية؛

(ي) يؤثر ضيق فرص حصول كوبا على قروض دولية ووصولها إلى المؤسسات المالية الدولية، على تقدمها نحو تحقيق الاستدامة. وقد حدا بما هذا الأمر إلى الدفع عموماً بأن الحصار يعرقل جهودها لتحقيق الاستدامة.

ومن شأن رفع الحظر أن يسهم في التصدي للتحديات البيئية المتمثلة في الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية، وزيادة مساهمة البلدين في الإدارة المستدامة للبيئة، وإدارة النظام الإيكولوجي والتصدي للكوارث الطبيعية والتزاعلات ومكافحة تغيّر المناخ.

ومن شأن رفع الولايات المتحدة للحصار الذي تفرضه على كوبا، أن يحسن التعاون في منطقة البحر الكاريبي على التصدي للتحديات البيئية ومساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توفير العناصر القيادية التي تعزز الاستعانة الذكية بالموارد الطبيعية لكوكب الأرض بما يحقق التنمية المستدامة.

### برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢]

تتمثل ولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تنسيق تنفيذ جدول أعمال الموئل لمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية. ويحد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، من حرية التجارة ونقل المعارف والخبرة العلمية والتكنولوجية لصالح الأغراض السلمية والإنسانية، فيؤثر تأثيراً سلبياً في السلع والخدمات والتكنولوجيات المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وبذلك، يقوض الحصار قدرة حكومة كوبا على تنفيذ برنامج الموئل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية.

ويود الموئل إبداء ملاحظتين متصلان بولايتيه وفعاليته أنشطته في كوبا. وترتبط أولاهما بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦/٦٦ الذي تتمثل أهدافه الطويلة الأجل فيما يلي:

(أ) استقرار وسرعة عملية استيراد اللوازم من مواد البناء وأدواته ومعداته، من قبيل التكنولوجيا، وكذلك الواردات من الطاقة والمواد الخام الضرورية لإنشاء وصيانة المستوطنات البشرية وتعميرها في أعقاب الكوارث الطبيعية؛

(ب) نقل التكنولوجيات الأكثر كفاءة والأسلم من الناحية البيئية، واستخدام براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة، أو التكنولوجيات التي تقوم بتسويقها شركات الولايات المتحدة وسائر الشركات في جميع أنحاء العالم؛

(ج) إمكانية الحصول على الطاقة والتكنولوجيات المقتصدة في استهلاك الطاقة والحصول على النفط، وكلها أصول هامة في مجال توفير الخدمات الحضرية الأساسية كالنقل، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، ومد شبكات المياه والمرافق الصحية، وكذلك مواجهة المخاطر في حالات الطوارئ، من قبيل الحرائق والفيضانات والأعاصير، وذلك حتى يتسنى للكوبيين الاستفادة من بدائل تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية؛

(د) إمكانية الحصول على مواد كيميائية ومعدات ذات تكلفة منخفضة لمعالجة المياه والمياه المستعملة اللازمة أيضا لتحسين نوعية تلك الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسرة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات على الصحة البيئية والصحة العامة؛

(هـ) تسوية المطالبات القائمة المتعلقة بالملكيات التي كانت مملوكة لمواطنين من الولايات المتحدة أو مواطنين حصلوا على الجنسية الكويتية، مما سيحسن استخدام المرافق الهامة وإصلاحها وتحقيق التنمية الحضرية والعقارية بصورة رشيدة ومتسقة؛

(و) منح التأشيرات وتصاريح السفر اللازمة لعمليات التبادل العلمي والتقني والثقافي، ولا سيما للمخططين والمهندسين المعماريين والمهندسين الآخرين وعلماء الاجتماع من أجل إسداء المشورة إلى نظرائهم الكوبيين بشأن تصميم أنشطة الإسكان والمستوطنات البشرية وتخطيطها وإدارتها.

وخلاصة القول إنه من منظور المستوطنات البشرية، لن يحقق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦/٦٦ نتائجه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على صعيد تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها إجمالا فحسب، بل وسيعزز التحسينات الكبيرة المدخلة على أحوال المستوطنات البشرية للفئات الفقيرة والمحرومة من السكان.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بآخر أنشطة موئل الأمم المتحدة في كوبا وخطته للمستقبل القريب، وكلاهما يمكن أن يستفيد من تنفيذ القرار ٦/٦٦:

(أ) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما برح موئل الأمم المتحدة يتعاون مع نظيره، ومع المعهد الوطني الكوبي للإسكان ومعهد التخطيط العمراني، على وضع مشاريع للتعاون وتعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل، مع تقديم الدعم، في الوقت نفسه، لإسهام كوبا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) وضع موئل الأمم المتحدة برنامجه القطري الأول للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ في كويا. ويتألف البرنامج من ثلاثة مجالات عمل رئيسية: الحكم الحضري وتغير المناخ؛ البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية والبيئة؛ وتقديم الدعم لقطاع الإسكان؛

(ج) يقوم موئل الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع التعاون الكوبي الكولومبي القائم في إطار التعاون بين بلدان الجنوب لتحسين مشاركة المواطنين وقدراتهم على التكيف مع تغير المناخ والنهوض بعمليات الحد من المخاطر. وسوف يدعم المشروع تصميم وتنفيذ المبادرات المجتمعية المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وهناك ثمان بلديات كوبية ستشرك في ذلك على نحو مباشر في علاقات وثيقة مع أربع بلديات كولومبية. وفي هذا المشروع، يتعاون الموئل مع وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، والمعهد الوطني للإسكان، ومعهد التخطيط الفيزيائي، والمكاتب المعنية في البلديات المختارة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(د) على إثر الإعصارين غوستاف وآيك، ظل الموئل يشارك بنشاط في عملية إعادة الإعمار من خلال مشروعها الرامي إلى المساهمة في منهجة الخبرة المكتسبة في استعادة المساكن في ثلاث محافظات كوبية؛

(هـ) منح موئل الأمم المتحدة جائزة الشرف ٢٠١١ للمركز الكوبي للبحوث والنهوض بالهياكل والمواد لاكتشافه لطريقة جديدة للبناء بمواد مراعية للبيئة ومنخفضة التكلفة وذات معدل منخفض لاستهلاك الطاقة. فقد شيدت عشرات الآلاف من المنازل، بأسعار معقولة وبمواصفات مراعية للبيئة باستخدام النظام الذي يتبعه المركز لتوفير الأرضيات، والأسقف، والبلاط، والجدران من مواد محلية تتطلب معدلات منخفضة لإنتاج الطاقة. وهو ما ساعد أيضا في إيجاد فرص عمل جديدة.

### منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢]

لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حاليا برنامج واحد في كويا يساعد حكومتها على زيادة تعزيز قدراتها الصناعية وتعزيز القدرة على المنافسة في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، مما يتسق مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعلن عنها في عام ٢٠١١.

وقد تركزت أنشطة اليونيدو في كوبا بشكل رئيسي على المجالات التالية:

- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة
- تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية (ولا سيما بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون)
- تقديم الدعم لتعزيز سلاسل القيم الزراعية والصناعية
- تعزيز بناء القدرات في مجال تنظيم المشاريع
- تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في المجالات ذات الصلة بالتنمية الصناعية وفيما يلي أمثلة ملموسة على أنشطة اليونيدو الأخيرة:
- استحداث نماذج للعمل المتعلق بمجال الطاقة المتجددة من خلال تطبيقات تجريبية (نموذج مغوّز الغاز الحيوي لتوليد الطاقة والتدفئة، ونموذج مغوّز الغاز الحيوي لإنتاج الوقود، ونموذج المزارع المستعينة بطاقة الرياح)
- تحسين إدارة النفايات الصلبة من خلال تعزيز مقالب القمامة، والبنية الأساسية المناسبة للمختبرات، واستخدام الغاز الحيوي لتوليد الكهرباء، وتدريب الموظفين الحكوميين
- إزالة بروميد الميثيل المستخدم لاستخراج الترسبات في مشاتل البن وتبخير الحبوب المخزنة ومرافق الطحن الصناعي الذي يتم بالاستعانة بتقنيات ومنتجات بديلة
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاجية المزارع الصغيرة لمنتجات الألبان، والخضروات
- النباتات التجريبية للتجفيف الشمسي للخضروات والفواكه والأعشاب
- تدريب الخبراء والمدربين على استخدام أدوات إدارة المشاريع
- التدريب في صياغة دراسات جدوى لمشاريع الطاقة المتجددة

وحاليا، تشارك اليونيدو في العملية الجارية في كوبا لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتدرج كوبا أيضا في نظام إدارة المعارف العالمية لتنمية القطاع الخاص الذي يموله صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى تعزيز القدرات المعرفية في منظومة الأمم المتحدة لتقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات المؤسسية والمشاريع الرائدة.

## مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه ما دام الحصار قائما، فستظل منطقة البحر الكاريبي تواجه عددا من التحديات الخطيرة المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتجد كوبا نفسها إلى جانب بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي وهي تقف بين أكبر بلدان العالم المنتجة للكوكايين في أمريكا اللاتينية وبين أكبر البلدان المستهلكة للمخدرات في العالم، أي أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية.

ويتجه المكتب نحو تعزيز وجوده في منطقة البحر الكاريبي، وذلك لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية للتصدي لهذه التحديات. ثم إن العمل جار في الوقت الحاضر في إعداد تقييم إقليمي لمخاطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يشمل منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي سينشر في تموز/يوليه ٢٠١٢، وسيعطي صورة أوضح عن التدفقات غير المشروعة في منطقة البحر الكاريبي، ويرسي على نحو أفضل أسس تنسيق الاستجابات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب على وضع آلية للتنسيق فيما بين الأقاليم، وهي ميثاق سانتو دومينغو والآلية المشتركة بين المكتب ونظام التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى، وعلى وضع برامج إقليمية محددة لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تشمل عناصر وطنية، في شكل أنشطة مصممة لتزويد الحكومات الوطنية بالدعم اللازم للتصدي للمشاكل الخاصة بكل بلد.

وكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تخضع حاليا لاستعراض آليتها ذات الصلة وقد أنشئت آلية الاستعراض لتقييم التنفيذ الفعلي للاتفاقية من جانب الدول الأطراف وتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة، عند الاقتضاء، وبناء على الطلب. وكوبا الآن محل استعراض تجريه البرازيل وغواتيمالا، وهي ستؤدي أيضا دورا أساسيا في دورات الاستعراض المقبلة حيث ستكون الجهة القائمة بالاستعراض في حالة نيكاراغوا، تمشيا مع القواعد المنصوص عليها في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد.

وقد شددت كوبا على عزمها على التصدي للاتجار بالمخدرات وعلى الجهود التي بذلتها في هذا الصدد. وتعاونت بشكل فعال مع المكتب في مجالات ولاياته، وكانت لها باستمرار مساهمة إيجابية.

ويرد في تقرير عام ٢٠١١ للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أن كوبا أنشأت في عام ٢٠١١ شرطة للتحقيق الفني، وهيئة جديدة لإنفاذ القانون ومراقبة المخدرات تعنى بمنع تهريب المخدرات والحد من آثاره الدولية ومظاهره على الصعيد الوطني. وأشار تقرير الهيئة إلى أن كوبا تواصل التعاون مع أجهزة مخبرات دول أخرى ومع الإتربول على أساس ما هناك من معاهدات متعددة الأطراف كوبا طرف فيها، وأن السلطات الكوبية صادرت ما مجموعه ٢ ٨٩٤ كيلوغراما من القنب واحتثت ٩ ٤٥١ كيلوغراما من نبتة القنب في عام ٢٠١٠. وورد فيه أن السلطات الكوبية صادرت في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١، ما مجموعه ٥ ٢٥٦ كيلوغراما من القنب وأتلفت ٥ ٨٢٢ كيلوغراما من هذه النبتة<sup>(١٦)</sup>.

وكان المكتب قد دشن في العام الماضي مركز امتياز في مجال إصلاح السجون والحد من الإقبال على المخدرات في الجمهورية الدومينيكية، وقدم التدريب والمساعدة التقنية لبلدان المنطقة، بما في ذلك كوبا. وسيواصل المركز تعزيز الأنشطة المضطلع بها في المنطقة من قبيل الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده فريق الخبراء في آب/أغسطس ٢٠١١ وأدى إلى تحديد أفضل الممارسات في تنفيذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في بلدان أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي. وسيصبح بإمكان كوبا الاستفادة من هذا النوع من المبادرات الإقليمية المتكاملة.

وبناء على دعوة من حكومة كوبا، زار ممثل المكتب هافانا في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لحضور الاجتماع الدولي الخامس المعني بالتحديات الناشئة عن إفساد المجتمعات. وكانت الدعوة فرصة سانحة لمواصلة الحوار بشأن المساعدة التي يمكن للمكتب أن يقدمها إلى كوبا، إضافة إلى المساهمة المحتمل أن تقدمها كوبا إلى المبادرات التي يتولى المكتب تنفيذها في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

وتمشيا مع نتائج المؤتمر الوزاري المعني بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة عبر الوطنية المنظمة والإرهاب بوصفها من التحديات الأمنية والإتائية في منطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانتو دومينغو في شباط/فبراير ٢٠٠٩، يعكف المكتب على وضع برنامج إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي مع التركيز الشديد على معالجة الاحتياجات الإقليمية والقطرية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وآثاره السلبية على المجتمعات. وإن قيام مكتب البرنامج الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التابع لمكتب الأمم المتحدة

(١٦) تقرير كتاب المركز الدولي عن عام ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12XI.5 الفقرتان ٣٩٤ و ٤٠٣).

المعني بالمخدرات والجريمة والكائن في بنما (والذي يغطي كوبا أيضا)، بتنفيذ البرنامج المذكور آنفا في المستقبل هو النهج الأنسب لتقديم مساعدة منظمة بغية ربط الصلة فيما بين المشاكل التي تواجهها البلدان الكاريبية، وما تتسم به الجريمة في هذه المنطقة دون الإقليمية من بعد عبر وطني قوي (الاتجار بالمخدرات في الغالب)، ووجود إطار إقليمي للتعاون في مجال العدالة والأمن قائم بالفعل يتألف من الجماعة الكاريبية، والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

وفي سياق منتدى منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يشارك المكتب حاليا في اتخاذ مبادرات إقليمية لإشراك كوبا في عدة مجالات منها بخاصة مجالات منع الجريمة، وبناء القدرات في التحقيق في الجريمة المنظمة في المنطقة والمقاضاة عليها، والحد من الإقبال على المخدرات وإنفاذ القانون. وجار العمل الآن في الإعداد لجمع التبرعات، ويأمل المكتب في أن يعتمد على دعم الدول الأعضاء له في هذا المسعى.

فإشراك كوبا في مختلف مبادرات المكتب المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي، إنما يعزز تعاونها في البلاد مع نظيراتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود لكفالة استحداث نهج إقليمي عملي في التصدي للجريمة عبر الوطنية المنظمة وتسهيل التعاون بين جميع الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي. فكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، وفي البروتوكول الملحق بها لمكافحة الأعمال غير المشروعة لتصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها. ويشجع المكتب كوبا على النظر في التصديق على بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وتنفيذهما. وينبغي زيادة توسيع العمليات التي يقوم بها المكتب في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك في كوبا، وأن يواصل المكتب البحث بشكل استباقي عن أموال لدعم أنشطته الكثيرة.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

في عام ٢٠١١، تم تخفيف القيود المفروضة على سفر الكوبيين إلى الولايات المتحدة، فقد أصبح هناك في الحقيقة الآن أكاديميون وعلماء ورجال اقتصاد يحضرون على نحو متواتر حلقات دراسية تقام في الولايات المتحدة، وفنانون وعاملون في مجال الترفيه يزورون الولايات المتحدة بسهولة.

غير أن مراقبة الحصار لا تزال سارية من خلال تشديد الضوابط المتعلقة بالمعاملات المالية الدولية، بما في ذلك المدفوعات وتحويل الأموال إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يسمح لكوبا بحسك حسابات مصرفية بدولار الولايات المتحدة في بلدان ثالثة، أو الوصول إلى القروض التي تقدمها مصارف الولايات المتحدة، بما في ذلك فروعها في بلدان ثالثة ومؤسسات دولية مثل البنك الدولي أو بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

وفي عام ٢٠١٢، ظلت كوبا محط اهتمام دولي، ومما زاد من هذا الاهتمام، الزيارة التي قام بها في كانون الثاني/يناير الرئيس البرازيلي، ديلما روسيف، بهدف تعزيز الاستثمارات البرازيلية في كوبا؛ والزيارة التي قام بها في آذار/مارس البابا بنديكت السادس عشر، الذي أعرب عن قلقه إزاء التدابير "الاقتصادية التقييدية المفروضة عليها من الخارج". وفي الوقت نفسه، اقترح بعض المتحدثين في الكونغرس الأمريكي تعزيز الحصار الأمريكي على كوبا من خلال حصار وصول الشركات التي تتعامل مع كوبا إلى الأموال العامة.

وفي هذا السياق، واصل البرنامج القطري للصندوق تذييل التحديات التي تواجهه في شراء السلع، ولا سيما سلع الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والمعدات والأدوية والمواد المخترية، وقد أثر ذلك على البرنامج، وبخاصة وأن البضائع والسلع اللازمة للمشاريع تعين استيرادها جميعها تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المشتريات من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية المفتوحة أكثر تكلفة. وكثيرا ما يطلب الموردون أن يدفع إليهم من خلال تحويلات إلى مصارف في الخارج لانعدام سيولة مصرفية في البلد. وقد تسببت هذه العملية المرهقة في تأخر في عمليات الدفع، وبخاصة عندما تظهر في المعاملة البيانات المصرفية الواردة من كوبا.

والصندوق هو إحدى الوكالات القليلة في كوبا التي تدعم البرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والسكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وسيواصل الصندوق دعم هذه الجهود الرامية إلى المحافظة على منجزات كوبا في مجال الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وبخاصة فيما يتعلق بصحة الأم وبالوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة، وبرامج التثقيف الجنسي، على الرغم من التحديات. غير أن المكتب القطري أصبح يعاني قيودا مالية منذ أن بدأ الحصار يحد من تدفق الموارد الدولية لتقديم المساعدة إلى كوبا ومن فعالية تكلفة الموارد المرصودة للبرنامج القطري.

## الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

لما كان الاتحاد البريدي العالمي وكالة متخصصة، فإنه لا يشارك مباشرة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦/٦٦، الذي لا يعني إلا الدول من أعضاء الصندوق.

وقد عامل الاتحاد البريدي العالمي كوبا باستمرار على أنها عضو كامل من أعضائه. ولذا، تتمتع كوبا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في الاتحاد وتقع عليها نفس الالتزامات التي تقع عليهم. وقد شاركت كوبا في الآونة الأخيرة في أنشطة تدريبية وأخرى للتعلم الإلكتروني، وشاركت في اجتماع مائدة مستديرة عن الاستراتيجية البريدية وفريق عامل معني بأوامر الدفع. ويقدم الاتحاد أيضا لكوبا مساعدة تقنية في مجال الإصلاح البريدي.

وعلاوة على ذلك، أصبحت كوبا عضوا في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة العمليات البريدية منذ مؤتمر الاتحاد الأخير الذي عُقد عام ٢٠٠٨، وهي عضو مشارك في عدد من لجان المجلس وأفرقة العاملة.

## برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ]

كان للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بعض الأثر على البنية التحتية اللوجستية في كوبا، وعلى الإنتاج الزراعي والقدرة على تجهيز الأغذية، وهو ما ينتج عنه اعتماد البلد على استيراد المواد الغذائية لتغطية ما نسبته ٧٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية للاستهلاك المحلي. ويزيد الحصار أيضا من تكاليف النقل التي يتكبدها برنامج الأغذية العالمي لأنه عادة ما يتعين على السفن التي تحمل بضائع موجهة إلى كوبا أن تتوقف في بلد مجاور لأغراض الشحن العابر. ثم إن السفن التي ترسو في موانئ كويبة، يمنع عليها الرسو بعد ذلك في أي ميناء من موانئ الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ١٢٠ يوما.

## منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية/الإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٢]

الأثر المترتب في السكان والقطاع الصحي وصحة الأفراد

من الناحية الاقتصادية، وبلاستعانة ببيانات من عدة مصادر حكومية كويية، بلغ في أيار/مايو ٢٠١٢ الأثر التراكمي للحصار ٣٥٥ ٢ مليون دولار. وتعزى هذه التكلفة أساساً إلى اضطرار كوبا إلى شراء الأدوية والكواشف الكيميائية، وقطع غيار المعدات الطبية التشخيصية والعلاجية، والأدوات الطبية والجراحية وغيرها من اللوازم من أسواق بعيدة وعبر وسطاء في حالات كثيرة، الأمر الذي يزيد من تكاليفها. وفي قطاع الصحة، يترتب على الحصار أثر سلبي مضاعف في تكاليف المنتجات الصحية الأساسية اليومية، وصعوبة الحصول على المنتجات الصحية، وتوافر الخدمات الاجتماعية الأساسية، يطال من ثم مجمل الظروف المعيشية للسكان.

ولم تزد القيود المفروضة بموجب الحصار إلا استفحالاً مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم تستثن كوبا.

ومما يهدد الصحة العامة، نقص الاستثمارات في الهياكل الأساسية (الإسكان، والطرق، والمياه، والصرف الصحي). وباختصار، تتأثر الصحة العامة من نقص الموارد اللازمة للتصدي لمخاطر تفشي الأوبئة.

ثم إن الحصار يعوق أيضاً النهوض بالصحة العامة في كوبا حيث إنه يمنع حصولها على قروض وهبات من المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إضافة إلى أنه يقيد حصولها على تبرعات وهبات خيرية من منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة. وبسبب الحصار، يشتري البلد السلع عن طريق شركات فرعية تضخم التكاليف ولا تقدم في بعض الأحيان الأصناف بمواصفاتها المطلوبة، وهو ما يجبر كوبا على شراء سلع أخرى شبيهة للسلع التي تريدها أو قريبة منها، غير أن ذلك قد يؤدي إلى التفريط في جودة خدمات الرعاية، ويمس بالتالي من الظروف المعيشية في كوبا. ثم إن الطابع المعقد لهذا الأثر يجعل من الصعب تقدير حجمه وتكلفته النقدية تقديراً دقيقاً.

ويؤثر الحصار على الرعاية الصحية للأفراد على مختلف أعمارهم وبصرف النظر عن نوع جنسهم، وذلك نظراً لما يتركه من آثار في مؤسساتها المشمولة بنظامها الصحي الموحد، وبمراقبتها البحثية ومؤسساتها العاملة في مجال مراقبة الأوبئة ووكالاتها المعنية بمكافحة الأمراض.

### البحوث

لا يزال الحصار يحدّ من التبادل العلمي رغم أوجه التقدم المشهود لها التي حققها البلد في مجالي الابتكار والعلوم. فالبلد لا يستطيع الاستفادة من خدمات كوابل الألياف الضوئية المغمورة، وهو ما يقيد قدرته على الاتصال ويحمله تكاليف إضافية. ويحد ذلك أيضاً من مشاركة كوبا في المنتديات الافتراضية، وفي المجتمعات العلمية، وفي المناسبات البحثية الهامة، ومن فرص وصولها إلى البرمجيات المتاحة للكافة. ثم إن في ذلك غبن يلحق بالمجتمع العلمي الكوبي ويحدّ من فرص تلقيه هبات ومنح دراسية من الولايات المتحدة، لإجراء مزيد من الدراسات والدورات التدريبية للنهوض بالمشاريع البحثية.

وبسبب الحصار، تجدد الجمعيات المهنية الكوبية صعوبة في دفع المستحقات للاتحادات الدولية/العالمية لاتحادات جمعيات المهنيين الصحيين. فعلى سبيل المثال، تضطر الجماعة الكوبية لطب الأسرة إلى أن تدفع مباشرة المبالغ المستحقة عليها كلما شارك أعضاؤها في حدث للمنظمة. فهي لا تستطيع تسديدها مباشرة إلى الاتحاد الأيبيري الأمريكي لطب الأسرة لأن أمانة صندوقه توجد في بورتوريكو. وقد خبرت هذه الظروف أيضاً كل من الجمعية الكوبية للجراحين، وجمعية علم الأمراض السريرية. فقد تعين على الأولى المرور عبر عدة قنوات لدفع اشتراكاتها السنوية إلى الجمعيات الدولية التي هي عضوة فيها، وذلك لاستحالة تحويل أموال عن طريق مصارف. ويحد هذا الأمر من قدرة العاملين الكوبيين في مجال الصحة على الحضور على الساحة الدولية لعالمنا المتجه نحو العولمة.

وفيما يتعلق بالوصول إلى المعارف الجديدة، هناك قيود على الوصول إلى المجلات الأمريكية الشمالية المؤثرة في مجال جراحة العظام والكسور من قبيل الدورية الأمريكية لعلم تقويم الأسنان وجراحة عظام الوجه، والاشترار في تلك المجلات. وفي الوقت نفسه، يُحظر نشر المقالات العلمية الكوبية في تلك المجلات. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة ترفض منح تأشيرات لهؤلاء المهنيين الكوبيين لحضور المناسبات العلمية التي تعقد هناك، ولا تسمح بالتبادل العلمي مع المتخصصين والأساتذة المدرسين للاختصاصات ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١١، رفضت الولايات المتحدة منح وفد كبير من الأطباء الأمريكيين للمؤتمر تأشيرة المشاركة في أعمال المؤتمر الوطني لتشريح الأمراض. ولم تستطع الجمعية الكويتية لجراحة المسالك البولية الاستفادة من وسائل الدفع الاعتيادية للمؤتمرات الدولية والأحداث العلمية الأخرى. وهذا ما يعني أن الكويتيين يضطرون إلى التسجيل على عين المكان بسعر أعلى من السعر الذي كانوا سيدفعونه لو كان بوسعهم الدفع أشهرًا مقدما، كما يفعل أقرانهم الذين يستخدمون بطاقات ائتمان أو غير ذلك من أنواع الحسابات.

#### الخدمات الصحية

تجد أقسام علاج الأورام لدى الأطفال صعوبة في الحصول على مادة السيكلوسفوسفاميد الكابحة لتكاثر الخلايا، المستخدمة لعلاج السرطان، إضافة إلى صعوبة الحصول على عدّاد للكريات لأن شركة بيكتون ديكنسون أند كومبني المصنعة للعدّاد ترفض أن تبيعه لكوبا.

ويضطر قسم أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية إلى أن يشتري من بلدان ثالثة صمامات ميتральية وأورطية للمقاطع الثديية ومثبتات القلب وحنثه، مع ما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف ليتسنى إجراء العمليات الجراحية المتوخاة لعام ٢٠١٢، وعددها أكثر من ٤٠٠ عملية. وهناك صعوبات في شراء جهاز للتنظير الإشعاعي ثلاثي الأبعاد لرسم السمات التشريحية، مما يعني اضطرار المرضى إلى الذهاب إلى إيطاليا، وهو ما يزيد من ارتفاع التكاليف، إذ تضاف إليها تكاليف تذاكر الطيران ونفقات السكن. وبالمثل، هناك صعوبات في شراء أجهزة استخراج الأسلاك اللازمة لأجهزة ضبط نبضات القلب أو أجهزة إيقاف الارتعاش الخيطي. فبدون هذه المعدات، يتحتم إجراء عملية جراحية باستخدام التداول خارج الجسم لاستخراج الأقطاب، الأمر الذي يزيد من المخاطر التي تهدد المريض، ومن تكاليف الرعاية.

فهناك من بين المعدات واللوازم التي كان بالإمكان شراؤها من الولايات المتحدة بأسعار ميسورة معدات ولوازم كثيرة تعين شراؤها للبرنامج الوطني لرعاية المصابين بفشل كلوي، من أسواق بلدان أبعد كألمانيا، واليابان، والصين وغيرها، وهو ما أدى إلى زيادة في تكاليفها. ومن الأمثلة على ذلك أن كوبا استحالت عليها شراء غرفة تصوير بأشعة غاما من شركة جنرال إلكتريك والحصول على كواشف كيميائية عالية الجودة مضادة للكريات البيض البشرية، التي تبيعها شركة وان لمبدأ، الأمريكية، وهو ما أدى إلى وقف برنامج الزرع الوطنية.

وقد أثر الحصار على العديد من الخدمات التي يقدمها مستشفى "هيرمانوس أميخييراس":

(أ) يقول قسم الغدد الصماء والإنجاب بمساعدة اصطناعية إن هناك فيما يتعلق بالتخصيب الاصطناعي نقصا يشمل أدوات ثقب البويضة عبر المهبل والاستعانة بالموجات فوق الصوتية لشفط حويصلات المبيض. وهناك أيضا نقص في الأدوية والكواشف الخاصة بالاختبارات الديناميكية: جرعات الكاتيكلولامينات التي تمزج بالبول والدم لتشخيص الاضطرابات الكظرية، وجرعات الألدوستيرون وهرمون الادرينو كورتكوتروبك المستخدمة لإجراء دراسات المناعة لدى مرضى السكري (الأنسولين لمكافحة الأجسام المضادة) جرعات 17-OH المستخدمة لتشخيص تضخم الغدة الكظرية الخلقي؛

(ب) تقول وحدة العناية المركزة إنها تجد صعوبات في الحفاظ على إمدادات مستقرة من المواد الغذائية لاستخدامها لأغراض التغذية المعوية والوريدية، ومن أكياس التغذية المعوية، والمسابر الأنفية، والقسطر الوريدية، أجهزة ضبط نبضات القلب وأنيب التغذية، ومحولات الضغط الخاصة بمعدات التهوية، وأدوية كالسومتوستاتنس، ومضادات حيوية كمبونييم، والتيسكلين؛

(ج) تقول وحدة جراحة القلب والأوعية الدموية إنها تضطر إلى شراء أجهزة لضبط نبضات القلب والدعامات من أسواق بعيدة وبأسعار مرتفعة، بالمقارنة مع تكلفة شرائها بسعر أقل وبنوعية أفضل من سوق أقرب هو سوق الولايات المتحدة. وبالمثل فإن الملاقط والأغمدات المستخدمة في استئصال نسيج شغاف وعضلة القلب والكشف عنه لا يمكن شراؤها من شركة كورديس لأنها شركة أمريكية، ومن ثمة، تضطر الوحدة إلى شرائها من موردين آخرين بأسعار أعلى من ذلك كثيرا؛

(د) يقول قسم التصوير التشخيصي إنه يحتاج إلى قساطر لإجراء عمليات إشعاعية تدخلية كعمليات قسطرة المرضى الذين يعانون من أورام الكبد والمخ؛

(هـ) تتأثر الخدمات الجراحية بشكل عام لأنها تعتمد على إمدادات مستقرة وأقل تكلفة من مواد الخياطة المناسبة، وإمدادات تكون بخاصة طويلة الأجل ويمكن استيعابها، وكذلك على إمدادات من الأدوية، وهو ما يوسع دائرة الحلول أو بدائل الدم، والأوعية الدموية وأدوية تثبيط الخلايا. وهناك أيضا صعوبات في شراء دباسات ميكانيكية ودباسات جراحية تنتجها شركات أمريكية في الأساس، وهي أجهزة ضرورية جدا للجراحة التقليدية وكذلك لعمليات تنظير البطن المتقدمة. وينطبق الشيء نفسه على شراء الأدوات المتقدمة

المستخدمة LigaSure، ومشروط متناغم، ومختار شعاع الأرجون، ومختارات كهربائية عالية الكفاءة ثنائية القطبين، وجميعها أجهزة تتطلب مكونات عديدة تورد من الولايات المتحدة.

أما معهد علم الأعصاب وجراحة الأعصاب والذي هو أساسا مركز للبحوث، فقد أثر الحصار فيه، وبخاصة فيما يتعلق بشراء المستحضرات البيولوجية المستخدمة ككواشف، ومعدات المختبرات المستخدمة في المشاريع البحثية، وفي دعم العلاج الطبي من خلال تسهيل تشخيص إصابات المرضى الذين يتم إدخالهم إلى المناطق الرعاية السريرية ومراقبتهم. ومن الأمثلة على ذلك، المجموعة المختبرية التي تنتجها الشركة فوخيرييو دياكونوستكو. فهذه المجموعة المستخدمة للكشف عن بروتين إينوليز الخاص بالخلايا العصبية المستخدم في الأمصال والسوائل النخاعية. ويمكن الاستعانة بهذه الطريقة لأغراض الكشف والندير في الأمراض الدماغية الوعائية، والتي ترتفع في كوبا معدلات حالات الاعتلال والوفيات الناشئة عنها. وقد ذكر المعهد أيضا أنه لم يستطع شراء معدات كهربائية من شركة اكسيل - تك الكندية لأن شركة ناتوس الطبية اشترت أسهما في تلك الشركة.

ويتضرر مرضى الصرع أيضا بشدة من نقص مضادات هذا المرض من الجيل الجديد اللازمة لمعالجة الأطفال والكبار، ومن عدم الوصول إلى عمليات تحفيز الأعصاب لتلازمات الصرع غير القابل للعلاج للذين لا يمكن علاجهم بإجراء عمليات جراحية لهم، والأقطاب المستخدمة للتسجيلات داخل الجمجمة، وغيرها من التكنولوجيات اللازمة لأغراض التشخيص والتقييم، والعمليات الجراحية وغير الجراحية لعلاج الصرع.

وكان الحصار قد عرض للخطر برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إثر قيام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة بحجز الأموال المرصودة للبرنامج ذي الأولوية لمكافحة الإيدز والسل (أكثر من ٤ ملايين دولار أمريكي) والتي تنقل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا إلى حساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان الصندوق العالمي هو المستفيد الرئيسي. ومن خلال الجهود العديدة التي بذلها الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفرج عن هذه الأموال في النهاية في أواخر أبريل/نيسان ٢٠١١. وقد عرض هذا الوضع للخطر استمرارية علاج ما يقرب من ٧٠٠ من البالغين و ١٥ طفلا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لم يتمكنوا من الوصول إلى أدوية تقدمها منظمة الصحة العالمية كدواء ريتونافير (للبالغين والأطفال) ولوبي - ريتو (٨٠-٢٠ ملغ/مل)، وهي أدوية تنتجها مختبرات أبوت التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا هو واقع الحال أيضا بالنسبة لتركيبات معينة من مضادات الفيروسات العكوسة ومنها دواء تينوفوفير الذي تصنعه شركة جلعاد سيانيسيس

كربوريشن. وقد اتصلت الدكتورة مارغريت تشان، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية بوزارة الخزانة في الولايات المتحدة لتأمين ترخيص للصندوق العالمي كي لا تحجز الأموال مرة أخرى في المستقبل لهذا السبب.

وهناك حادث آخر بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتصل بشراء كواشف لهذا الفيروس من نوع P24 ELISA لتشخيص المرض لدى أطفال الأمهات المصابات. وقد كتب المورد الذي أراد التوسط لتوريد منتج من كندا أن شركة لامبادا الأمريكية المصنعة لهذه الكواشف استفسرت ضمن الإجراءات المطلوبة لتجهيز طلب توريد المجموعات الخمس من الكواشف المذكورة، عن الوجهة النهائية للسلع، وعندما علمت أنها كوبا، أبلغته بأنها لن تزوده بها.

وهناك مجموعة من الأطفال المصابين بداء الشبكية من المشمولين بالبروتوكول الرامي إلى الحفاظ على القدرة على البصر لدى العين المصابة. ويستلزم العلاج الموضعي أدوية متعددة ولويجات من اليود المشع تستخدم نظائر I-132 مغلقة في بذور مشعة. ولم تستطع كوبا الحصول على لويجات اليود المشع لأن الشركة الأمريكية 3M منع عليها أن تسوق هذه اللويجات في كوبا.

وأبلغ مركز وليام سولير لأمراض القلب لدى الأطفال أنه يجد صعوبات في الحصول على أدوية للتخدير التام كدواء ليفوسيميندان، ودواء سيفوفلوران، لاستخدامها في معالجة الأطفال، أو أنه عاجز عن تدبير تلك الأدوية. وذكر أن الخلطات الغذائية لحديثي الولادة والرضع غير متوفرة، شأنها في ذلك شأن العناصر النزرة وبعض الفيتامينات المستخدمة عن طريق الحقن المنتجة في الولايات المتحدة، وأطقم التغذية المعدة عن طريق فتحة في جدار البطن. ثم إنه يتعذر على المركز شراء أجهزة امبراتسر لقسطرة الأطفال من الولايات المتحدة الأمريكية لأنه لا يزال مصنفا ضمن فئة المستشفيات التي تمنع حكومة الولايات المتحدة التعامل معها. ويترتب على ذلك أن المرضى الذين يمكن معالجتهم بهذه الأجهزة المتطورة يضطرون إلى الخضوع لعملية جراحية بدلا من ذلك. ولأسباب مماثلة، فإن شراء أقطاب وقساطر لتشخيص أمراض الأطفال، وبخاصة في حالة حديثي الولادة والرضع، وإجراء عمليات جراحية معقدة عليهم عملية، وذلك لأسباب مماثلة. فالقساطر المطلوبة غير متوفرة، الأمر الذي يضطر معه المريض إلى الخضوع لعملية جراحية، ربما تعرضه لمضاعفات أخرى. ثم إن المركز لا يستطيع الحصول على بعض الأدوية المصنعة في الولايات المتحدة لعلاج ارتفاع ضغط الدم الرئوي.

وحاليا، يفتقر المعهد الكوبي للأورام وعلم الأحياء الإشعاعي إلى مورد لمصادر مشعة للعلاج الموضعي لأمراض عنق الرحم. فالشركة التي كانت توفر بدائل لهذه المصادر اشترتها شركة باست مديكل ايكويمنت المتخصصة في معالجة الإصابات بسرطان عنق الرحم. وقد بات لزاما الآن إيجاد مورد جديد، وربما سيتعين أيضا استبدال معدات العلاج الموضعي المتاحة حاليا في كوبا، وهو ما سترتب عليه نفقات إضافية لكفالة استمرارية رعاية المصابين.

ويملك البلد وحدات للعلاج بالتشعيع بالكوبالت - ٦٠ من صنع كندي. وقد بيعت الشركة المصنعة فابريكنت ثيراترونكس إلى شركة MDS Nordion، وبيعت مرة أخرى في الآونة الأخيرة إلى شركة باست مديكل ايكويمنت. وجار النظر فيما إن كان ثمة حاجة إلى تطبيق نظام منح التراخيص الذي يتبعه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخارجية. وفي حالة ما إذا كان الأمر على هذا النحو، فلن يتسنى استبدال معدات المصادر المشعة قبل انتهاء مدد صلاحيتها الافتراضية، وهو ما سيؤثر على علاج المرضى.

### الأثر المترتب على إدارة المعارف وأنشطة التعاون التقني منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية

نتيجة للحصار، تتحمل عمليات مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في كوبا تكاليف أكبر حجما من تكاليف غيرها من عمليات المنظمة في بلدان أخرى، ويؤدي ذلك إلى تقليص الموارد المتاحة للتعاون التقني في البلد.

وقد أثر الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا على قدرة برامج التعاون التقني لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية على شراء المعدات والمواد المكتبية. ولا يستطيع مكتب منظمة الصحة الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في كوبا الحصول على أجهزة الكمبيوتر وما إلى ذلك من أعمال صيانة ولوازم يتولى المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة للبلدان في الولايات المتحدة على نحو مركزي إدارتها وتوزيعها على جميع المكاتب القطرية المناظرة، وقد تعذر لهذا السبب الاحتفاظ بوحدة تكنولوجية تستخدم في جميع المكاتب القطرية الأخرى. لذا، يضطر المكتب القطري في كوبا إلى شراء كل التكنولوجيا والخدمات التكنولوجية من مناطق بعيدة، وتكبد زيادة كبيرة في التكاليف التي تترتب على ذلك جراء هذا الأمر.

وتواجه الباعة والموردين قيود متزايدة للاستمرار في القيام بعمليات تكنولوجية من هذا النوع في كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب القطري لا يستطيع أن يشتري بنفسه مباشرة البرمجيات التي وحَّدتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لاستخدامها في مكاتبها. ولا يستطيع الفنيون والتقنيون الكوبيون الوصول على قدم المساواة مع غيرهم إلى المعلومات

والتطورات الفنية بسبب المشاكل المرتبطة بالإنترنت والعدد الكبير من المواقع الشبكية التي لا يسمح بالدخول إليها من الأراضي الكوبية لتزليل المعلومات، بما في ذلك البرمجيات الحاسوبية.

ومن الأمثلة الهامة على المواقع الشبكية التي يمنع الدخول إليها من كوبا، هناك موقعاً غوغل للمطورين (code.google.com و developers.google.com) واللذان صمما لتسهيل حرية تبادل المعلومات ورموز المصادر بين مطوري جميع أنواع البرمجيات الحاسوبية. فكل محاولة لدخول هذين الموقعين تؤدي إلى ظهور رسالة تقول إن المحاولة تتم من بلد محظور، وتتفسي بذلك أي إمكانية لدخول الموقعين. وينطبق هذا الأمر أيضاً على الموقع sourceforge.net، وهو أحد أكثر مستودعات البرامج الحاسوبية المتوافرة اكتمالاً. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك شركة نيفيديا. ويتعلق الأمر هنا بشركة لإنتاج المواد البصرية وتكنولوجيات الحوسبة العلمية أفلتت مواقعها الشبكية التي هي مستودعات لمعلومات وبرامج حاسوبية بالغة الأهمية بالنسبة للعمل في مجال النمذجة العلمية والمحاكاة والتصوير في نظم التشخيص بالصور. ويضاف إلى ذلك أن شركة أوراكل تمنع تنزيل برنامجي جاوا وأدوبي الافتراضيين المستخدمين لتثبيت مشغلي المقاطع الومضية، وهي من التكنولوجيات الأساسية للاستفادة من مجموعة واسعة من خدمات الإنترنت (مثل إليومنييت، ويوتيوب) وأدوات (مثل غرينستون، وبيغلبوتون).

وقد حد الحصار أيضاً من التقدم في المجال العلمي إذ عرقل مشاركة المهنيين الكوبيين في اجتماعات تقنية وأخرى علمية تشجع على تبادل المعارف والخبرات وتعزيزه، وذلك بهدف تعزيز القدرات الوطنية. ويجول الحصار دون إدراج الأدوية واللقاحات المنتجة في كوبا في بروتوكولات تطوير الأبحاث في الولايات المتحدة. ويعرقل الحصار تمثيل كوبا في المنظمات الدولية في الولايات المتحدة، بسبب التأخير في منح التأشيرات اللازمة للسفر أو منعها.

وأخيراً، توجه المنظمة الانتباه إلى أن الأثر السلبي للحصار على الصحة العامة يتعدى بشكل عام السكان المقيمين في كوبا. فاستبعاد كوبا من المشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية، ينال من التقدم الدولي في مجال المعرفة والممارسة على درب تحسين صحة الجميع.

وقد أقامت المنظمة علاقات تعاون مع منظمات غير حكومية توجد مقرها في الولايات المتحدة تجمع معدات ومواد مستخدمة أو فائضة عن الحاجة (من أدوية وأجهزة) تتبرع بها المستشفيات. وتتولى هذه المنظمات على نحو دقيق تصنيف ومعايرة، وتغليف المواد المزمع شحنها إلى بعض أشد بلدان المنطقة حاجة إليها. وكوبا جزء من هذه المجموعة من

البلدان بحكم القيود المفروضة عليها جراء الحصار. وواضح أن هذه الجهود عبارة عن مسكّنات. فالحل الحقيقي للمشكلة يكمن في رفع الحصار نظرا لما يترتب عليه في صحة سكان كوبا من أثر جائر لا سبيل لتفاديه، وعلى التعاون التقني للمنظمة مع هذه الدولة العضو.

وجدير بالذكر أن هناك الكثيرين من مواطني الولايات المتحدة الذين أتموا تدريبهم الطبي أو هم في سبيلهم إلى التخرج كأطباء، هم ضمن دفعة من الطلبة الطامحين إلى التخرج في مهن طبية من عدة بلدان من منطقة الأمريكتين وأفريقيا الذين تابعوا دراستهم في مدرسة أمريكا اللاتينية للطب بكوبا.

وفي آذار/مارس ٢٠١٢، قامت الدكتورة مارغريت تشان، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى جانب ستة مديرين إقليميين من منظمة الصحة العالمية، بزيارة رسمية إلى كوبا، وعقدت الاجتماع الدوري للمجموعة العالمية للسياسات، أي الهيئة التنفيذية الأعلى مستوى في أمانة منظمة الصحة العالمية. وأُجريت أثناء الزيارة مناقشات حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها البلد في ضوء المبادئ التوجيهية السياسية المعلن عنها مؤخرا، وفي ضوء الإنجازات الرئيسية في مجال الصحة، والأثر الناشئ عن التزايد السريع لنسبة الشيوخ إلى إجمالي عدد السكان وإدارة هذه التحديات وغيرها، بما في ذلك أثر الحصار. وقد أدرجت جميع هذه العناصر في التحليل من أجل إعداد الإطار الجديد للتعاون الإنمائي للأمم المتحدة مع البلد، الذي يجري وضعه حاليا، واستكمال استراتيجية تعاون المنظمة مع كوبا.

### المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

نتيجة للحصار المفروض، لوحظت في كوبا الظروف التالية باعتبارها تشكل عقبة تحول دون التقدم في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر مباشرة على النهوض به من النواحي التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

(أ) إن الحصار إذ يقيد دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة فإنه يحد بذلك من إمكانية تنمية قدراتهم في أراضي الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن هناك من المتخصصين المهنيين الكوبيين من قد لا يستفيد على نحو كامل من فرص زيادة التخصص في

بمجال الملكية الفكرية، المتاحة بشكل خاص في الولايات المتحدة وتشمل هذه الفرص، على وجه الخصوص، إمكانية اكتساب التجربة في مجالات الأخذ بمكاتب لنقل التكنولوجيا، وإدارة التكنولوجيات، وفيما يتعلق بمسألتي تقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانات رهنية، اللتين ينطويان على أهمية بالغة في تحقيق فعالية استخدام نظام الملكية الفكرية؛

(ب) تعوق القيود المفروضة على منح التأشيرات إمكانية مشاركة المتخصصين الكوبيين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة؛

(ج) تعوق القيود المفروضة على هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعليم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والتزامها بتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. كما أن المرافق المستخدمة في عقد اجتماعات عبر الفيديو، التي توفر وسيلة اتصال عالية الكفاءة وتتسم بالفعالية من حيث التكلفة، خاصة لأغراض التعليم والتدريب، غير متوفرة نظرا لأن جزءا كبيرا من المعدات التقنية وأدوات البرمجيات مصنوع في الولايات المتحدة الأمريكية ويتعذر شراؤه؛

(د) تؤثر مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية الرديئة سلبا هي أيضا على إمكانية استخدام الرعايا الكوبيين لقواعد البيانات الإلكترونية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والخدمات الرقمية الأخرى التي تعرضها في مجال الملكية الفكرية وتحويل دون وصولهم إليه. وهذا الوضع، ولا سيما عدم الاطلاع عبر شبكة الإنترنت على قواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالبراءات، مما في ذلك نطاق براءات الاختراع وغيرها، والتي لا تتوفر إلا من خلال شبكة الإنترنت، إنما يؤثر سلبا على التقدم في مجالات البحوث التكنولوجية وغيرها من البرامج الابتكارية التي تقوم بها حكومة كوبا في مجال البيئة والعلوم الطبية وعلوم الحياة والتكنولوجيات الأحيائية والتكنولوجيات المتناهية الصغر؛

(هـ) يؤثر الحصار أيضا على توافر معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وخاصة خدمات التحري بشأن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وبالرغم من أن البلد مهياً إدارياً لأداء هذه المهام بفضل وجود فروع لمكتب كوبا للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توافر برمجيات متخصصة يعوق إلى حد كبير أداء هذه المهام. والإجراءات المتعلقة بالمشتريات من الخارج للحصول على المعدات والبرمجيات المطلوبة مرهقة للغاية، ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم تأخير الخدمات التي يُطلب من هذه المكاتب تقديمها ويحول

دون نمو هذه الخدمات بشكل طبيعي ودون توسّعها. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يقلص فرص الاستفادة الكاملة من الخصائص التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة نظرا إلى أن بعض أدوات تشغيل النظام ليست متاحة بحرية للمستخدمين في كوبا. ويحد هذا الأمر كثيرا من فرص توسيع نطاق النظام الآلي للملكية الفكرية ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات)؛

(و) تمتد آثار الحصار خارج حدود الولاية القضائية للدولة لتشمل المجال المالي أيضا، حيث إن المبالغ المستحقة على كوبا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات، واتفاق مدريد)، لا تسدد إلا بعلمتي اليورو والفرنك السويسري، لا بدولارات الولايات المتحدة، تفاديا للقيود التي يفرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع للولايات المتحدة. وبالمثل، يتعين سداد مدفوعات المنظمة إلى مكتب كوبا المعني بالملكية الفكرية بهاتين العملتين. والتكلفة الناجمة عن هذه المعاملات غير المباشرة تجنباً للتعامل مع مصارف الولايات المتحدة، تسبب خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق مدريد.

### المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٢]

زودت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المشاريع بالدعم ومعدات الأرصاد الجوية، والأجهزة والأدوات، وقامت أيضا برعاية مؤتمرات بشأن الأرصاد الجوية. وفي هذا السياق:

(أ) تتمتع كوبا بوصفها عضوا في المنظمة بخدمات المنظمة العالمية والإقليمية، حيث إنها تتلقى منشورات المنظمة وغيرها من المواد. وتشارك كوبا في أنشطة المنظمة من حلقات عمل واجتماعات ودورات؛

(ب) تقيم المنظمة علاقات تعاونية مع جميع دول البحر الكاريبي، بما فيها كوبا التي هي عضو في الاتحاد الإقليمي الرابع (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي) من خلال مكتب المنظمة الإقليمي للأمريكتين؛

(ج) وعلاوة على ذلك، تشارك كوبا في مشاريع تغطي منطقة البحر الكاريبي، مثل المشروع الكاريبي لوضع استراتيجية دولية للحد من الكوارث، وهي تستفيد من تلك المشاريع.

### منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٢]

خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، واصلت الولايات المتحدة تطبيق الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وأدرجت فيه قيودا ضد كل من يسافر إلى كوبا من المواطنين الأمريكيين، وهو ما يؤثر مباشرة على قطاع السياحة في كوبا.

وارتفع عدد السياح الدوليين في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وساهم سوق الولايات المتحدة من السياح الوافدين في هذا النمو، حيث إنه أرسل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع السياح الذين زاروا هذه المنطقة دون الإقليمية. وهذا ما يعني أن ١٣ مليون سائح أمريكي زاروا منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي المكسيكية، وأن أكثر من ٧٠.٠٠٠ مواطن أمريكي فقط زاروا كوبا، نتيجة للقيود المفروضة.

وتقدّر منظمة السياحة الكاريبية أنه لو أن ١٥ في المائة منهم زاروا كوبا في ٢٠١١ بافتراض عدم وجود القيود، لكان معدل إنفاقهم فيها ٩٧٥ دولارا، وهو ما من شأنه أن يدر لفائدة قطاع السياحة الكوبي ١,٩٥ بليون دولار مما مجموعه مليوني سائح أمريكي كانوا سيزورون كوبا في هذه الحال.

فشركات الولايات المتحدة للجولات البحرية تسيطر على سوق السياحة في منطقة البحر الكاريبي، ونتيجة للحصار فإن أيّا من سفن الرحلات البحرية البالغ عددها ١٤٠ سفينة لن تستطيع زيارة الموانئ الكوبية. وتقدّر الشركات السياحية أن ٧ ملايين مواطن أمريكي يشتركون تذاكر رحلات بحرية إلى منطقة البحر الكاريبي، منهم نحو مليون مواطن كانوا سيزورون الموانئ الكوبية لو أنه كان مسموحا بزيارتها. هذا ما يمنع أيضا الشركات الكوبية من توريد سلع وخدمات لهذه الرحلات البحرية، وتقدّر الخسائر بما يصل إلى ٨٠ مليون دولار في هذه المبيعات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، تفقد المراسي الكوبية أكثر من

١٢ مليون دولار كانت ستتأتى من التعامل مع يخوت وقوارب شراعية أمريكية. ذلك أن الولايات المتحدة لا تشارك في المسابقات الشراعية التي تنظمها النوادي الرياضية البحرية الكوبية.

وتؤثر تدابير الحظر على التجارة الإلكترونية، واستخدام الإنترنت ومعاملات بطاقات الائتمان، كوسيلة لدفع ثمن مبيعات تذاكر الطيران والخدمات السياحية، وتؤثر على عمليات السياحة في كوبا برفع تكاليفها ومنع الكيانات القائمة في كوبا من المنافسة على قدم المساواة مع سائر الأطراف العاملة في المنطقة دون الإقليمية. ثم إن تجهيز بطاقات الائتمان يؤثر على وكالات السفر وعلى الرسوم المطبقة على المعاملات المالية المتصلة بكوبا، حيث إنها تعتبر عالية المخاطر وتفوق المتوسط.

ومن أصل نُظُم التوزيع العالمية الأربعة، لا تستطيع الفنادق الكوبية استخدام سوى نظام واحد فقط: وهو نظام أماديوس، لأن بقية الأنظمة الثلاثة الأخرى سابري، وغاليليو، وورلدسبان هي شركات أمريكية. وإزاء هذه الحالة، يُمنع على الكيانات السياحية الكوبية عقد صفقات مع الوسطاء السياحيين. وهي لا يمكنها كذلك الإشهار عن منتجاتها ذات الشهرة العالمية في بوابات الإنترنت الأمريكية، مثل غوغل، وياهو، وإم إس إن.

ومن المجالات الأخرى المتضررة من الحصار، الشراء لقطاع السياحة، وهو ما يُعزى بخاصة إلى ارتفاع التكاليف الناشئة عن تعيُّر مكان وجود الموردين، حيث إن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع أجور النقل والتأمين، وذلك بسبب طول المسافة التي يجب على المورد تغطيتها، ويُعزى كذلك إلى عدم حراك الموارد للاحتفاظ بمخزونات كبيرة من السلع. وهذا ما يعني أيضا زيادة التكاليف المالية حيث إنه يتعين تحمُّل تكاليف أعلى للوصول إلى الائتمان التجاري، مقارنة بالائتمانات المصرفية والحكومية الأيسر منالا، وهو ما يزيد من صعوبة الحصول عليه جراء الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة على الدول الثالثة، ونظرا لاختلاف أسعار صرف العملات، وتعذُّر استخدام الدولار الأمريكي كعملة شرائية. ويمكن تقدير إجمالي الزيادة في نفقات الشراء الناشئة عن الحصار بحوالي ٣٠ مليون دولار.

وعموما تكبدت السياحة الوطنية والدولية في كوبا، خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، خسائر بلغت ٢,١ بليون دولار جراء تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا.

## منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢]

بالرغم من أن الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا يتطرقون إلى مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن هناك متديات وآليات مختلفة تابعة للمنظمة يمكن للولايات المتحدة وكوبا وغيرهما من الأعضاء، أن يتطرقوا في إطارها إلى المسائل المتصلة بحقوقهم والتزاماتهم وهذه تشمل، في جملة أمور، التزامات تتعلق بعدم التمييز وحظر نظام الحصص وإمكانية الحصول على إعفاء من تلك الالتزامات.

وعلى غرار السنوات السابقة، أُثيرت هذه المسألة في عام ٢٠١١، في عدد من المحافل، بما في ذلك هيئة تسوية المنازعات في ٢١ نيسان/أبريل، و ٢٤ أيار/مايو و ٢٧ أيلول/سبتمبر، و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وبالمثل، أُشير إلى هذه المسألة في جلستي المجلس العام المعقودتين في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأخيراً أُثيرت هذه المسألة في المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة المعقود في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.